

الاصحاح

مشورات الاطلي - طهران

علي صراط الحق

الاستغاثه

الاستغاثه

في تبيح الثلاثه

علي بن احمد
المعروف بـ (أبي القاسم الكوفي)

نشر
إدارة نشر و اشاعت

إحقاق الحق
سرگھا پاکستان

هوية الكتاب

- الاسم : الاستغاثه
المؤلف : علي بن احمد المعروف بـ (ابي القاسم الكوفي)
الناشر : مؤسسة الاعلمى - طهران
المطبعة : مطبعة الاخير
التجليد : صحافي غدير
الطبع : الطبعة الاولى سنة ١٣٧٣
الكمية : ١٥٠٠ نسخة
جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة

نحمدك اللهم ونشكرك على ان وفقتنا للطبعة الثانية من هذا الكتاب القيم ، الذي ليس له مثيل - من حيث المجموع - في كتب التراث ، فالمؤلف - كما سيأتي - هو من سلالة النبي العظيم محمد صلى الله عليه وآله وسلم ومن أحفاد الامام الجواد تاسع أئمة أهل البيت عليهم السلام ، ومن حلة التاريخ .

فهو يعرض بعض ما جرى على أبيه علي عليه السلام من المآسي وما تحمله من الآلام من حلة فكر الجاهلية ، وعبدية الأصنام ، الذين لم يعبدوا الله طرفة عين أبداً ، والذي ترصدوا لضرب الإسلام من أول إسلامهم ، وعمدوا الى تغيير جوهره الدين الخفيف من أول يوم تسلمهم السلطة التنفيذية - لأن ليس في الإسلام تشريع ، والشرعة لله سبحانه - ظلماً وجوراً في سقيفة بني ساعدة ، أمام عدد ضئيل من ما أسموهم أصحاب رسول الله ! هذا في الوقت الذي كان علي عليه السلام وأصحابه يقومون بغسل وتكفين وتجهيز رسول الله صلى الله عليه وآله والصلاة عليه .

واستعرض المؤلف من خلال دراسته للتاريخ بعض البدع التي دخلت - وادخلوها الخلفاء ! - في الدين الخفيف الذي لا يقبل الله سواء ، والجرائم التي ارتكبوها باسم الاسلام ورسول الله ، وهتك

أعراض الناس ، وسلب ذراتهم ، واستباحة فروجهم ، مما أوجب فساد معالم الدين وأتى الى ارتداد الناس عنه .

فقد كان رسول الله اكمل ما بُعث لأجله ، ووصى ما وصى ، مما أمره الله سبحانه وتعالى ، وعين خليفته ، والأئمة من بعده - باجماع أهل الاثر من الطوائف - إتماماً لرسالته العظيمة ، ولدولته وحكومته في كل الاعصار والامصار .

فلم يكتف - هؤلاء - بتسلمهم زمام الامور ، بل وعمدوا الى ضرب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله الوحيدة ، والذي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وآله كل ما يمكن أن يقول في حقها ، الى أن كان حبها جنة ونعيم ، وبغضها النار والجحيم . فعمدوا لضربها في عقر دارها ، وكشفوا عن عرض رسول الله صلى الله عليه وآله - بل وعرض الاسلام كله - وأهانوا ابنته ، بل وضربوها بالسوط ، واحرقوا باب دارها^(١) وحصروها بين الباب والجدار ، مما اسفر عن سقط جنينها - محسن -^(٢) .

وكل هذا لكي لا ينطق احد عن الحق ولا يلجأ اصحاب علي الى استرداد الحق الى محله .

نعم ، هذا الاسلام تغير عما كان عليه رسول الإسلام ، حتى ان الناس يعترضوا لصاحب هذا الامر - عند ظهوره مطبقاً للإسلام بحذافيره - : ان هذا دين جديد لم نعرفه من قبل .

(١) اعترف بهذا كله الخليفة الثاني في رسالة وجهها الى معاوية انظر : تظلم الزهراء

(٢) انظر كتاب سليم بن قيس الهلالي وكتاب فاطمة الزهراء من العوالم للبحراني (رحمه الله) .

ونعم ، لم - ولن - نعرف من الاسلام الصحيح سوى اسمه ، ولا من القرآن المجيد سوى رسمه ، الى ان يأتي من بيده الحق ، ومن ييده مصحف علي وفاطمة ، ومن يملأ الارض قسطاً وعدلاً ، بعد ما ملئت ظلماً وجوراً من جرّاء ظلم هؤلاء الثلاثة - لعنهم الله .

فهم أول من حرّف كلام الله وسنة نبيه - في الاسلام - حتى انهم كانوا يأخذون البيعة على طريقة الشيخين ، لا سنة رسول الله ، وبعد كل هذا ، ومرور خمسة عشر قرناً على ذلك ، لا بدّ للناس ان يعرفوا ما جرى على دين الله وسنن نبيه .

ونحن بدورنا - أيماناً بمعرفة الناس - خدمة لهذه الرسالة نقدم الطبعة الثانية من الكتاب الى القراء مشيرين الى بعض النقاط :

١ - طويق الكتاب لنسخ متعددة المحفوظة في مكتبة الأمانة المقدسة بخراسان ، ومكتبة آية الله المرعشي بقم .

٢ - ما كان في المطبوع من التعليق للتحقق أسفنديار بن سلام الله الحسيني رمزناه بـ : الكاتب . اتحماً للفائدة ، وأخرجنا الآيات وما تيسر لنا من الاخبار معلقين ببعض الهوامش راجين من المولى القبول ، انه وليّ التوفيق وعليه التكلان .

ترجمة المؤلف^(١)

نسبه :

هو السيد أبو القاسم علي بن أحمد بن موسى ، بن الإمام محمد بن علي ، بن موسى بن جعفر ، بن محمد بن علي ، بن الحسين بن علي ، ابن أبي طالب (عليهم السلام) هكذا سرد نسبه الشيخ حسين بن عبد الوهاب المعاصر للسيد بن الرضي والمرتضى ، في أواخر كتابه : عيون المعجزات (المخطوط) .



أطراؤه في المعاجم :

أطراه الأعلام في المعاجم المؤلفة في تراجم العلماء ، والمؤلفين ، وأثنوا عليه ثناء جميلاً .

قال الشيخ الطوسي في فهرسه : علي بن أحمد الكوفي ، يكنى أبا القاسم ، كان إمامياً مستقيماً الطريقة ، وصنف كتباً كثيرة سديدة ، ثم أورد كتبه .

وقال ابن النديم في الفهرست (ص ٢٧٣) ، أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي ، من الإمامية ، من أفاضلهم ، وله من الكتب كتاب الأوصياء (إلى آخره) .

(١) بقلم : اسفنديار بن سلام الله الحسيني الحسني الطباطبائي (رحمه الله) كما في آخر الكتاب .

وقال الميرزا عبد الله الافندي المتوفي حدود سنة ١١٣٠ - في رياض العلماء (مخطوط) : وهذا السيد قد ألف في زمان إستقامة أمره كتباً عديدة على طريقة الشيعة الإمامية ، منها كتاب : الإغاثة في بدع الثلاثة ، ويقال له : كتاب الإستغاثة ، وكتاب البدع ، وكتاب البدع المحدثه أيضاً ، ثم قال : اعتمد الشيخ حسين بن عبد الوهاب وهو أبصر بحاله عليه ، وعلى كتابه ، وألف كتابه صيون المعجزات تسمياً لكتابه تثبيت المعجزات ، وكتبه جلها بل كلها معتبرة عند أصحابنا ، حيث كان في أول أمره مستقيماً محمود الطريقة ، وقد صنف كتبه في تلك الأوقات ، ولذا إعتد علماء الشيعة برهه من الزمان انتهى .

أقول : كانه يشير بقوله : كان في أول أمره مستقيماً محمود الطريقة . اول ما ذكره بعض أصحاب المعاجم ، من أنه : غلاني آخر عمره ، وأظهر بعض المقالات المضادة لمذهب الشيعة الإمامية ، ولكن الذي أعتقده أنه بريء من مثل هذه المذاهب الفاسدة ، ولذا لم يطعنه بذلك كثير من العلماء المتقدمين ، وأحسب ان ذلك الطعن جاء من بعض سماسرة بني أمية ، الذين هم في عصره ، لا سيما بعدما اطلعوا على تأليفه - الإستغاثة في بدع الثلاثة - هذا الكتاب ، الذي أبان فيه فضائح القوم ، ونحازيهم ، وما ارتكبه من الجرائم في غضبهم حقوق آل البيت النبوي (عليهم السلام) ، ولعمري لقد قلبوا الشريعة ظهراً لبطن ، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم ، فماذا تنتظر من دعاة الضلال ، وأولياء بني أمية ، أن يقولوا في شأن من أصحح بالحقيقة ، وكافح وجاهد في سبيل الدين ، وإظهار كلمة الحق ، غير أن ينبذوه بكل شائنة ، ويصمونه بكل عار وشنار ، مهما ساعدتهم الظروف ، ولكن ﴿ أي الله

إلا أن يتم توره ولو كره الكافرون^(١).

من نخامة مستدرك الوسائل : كان إمامياً مستقيماً من أهل العلم والفضل ، والمؤلفات السديدة ، ثم أطرى كتابه : « الإستغاثة في بدع الثلاثة » وقال : هو في أسلوبه ووضعه ، ومطالبه من الكتب المتقنة البديعة ، الكاتفة عن علوم مقام فضل مؤلفه ، ولذا إعتد عليه العلماء الأعلام مثل ابن شهر آشوب في مناقبه وفي معالنه إشارة إلى ذلك ، والشيخ يونس البياضي في كتاب الصراط المستقيم ، بل وكلام العلامة الحلبي (رحمه الله) يشير إلى أنه من الكتب المعروفة بين الإمامية ، والقاضي في الصوارم المهرقة وغيرهم .



- ١ - كتاب : الأنبياء^(٢) .
- ٢ - كتاب : الأوصياء^(٣) .
- ٣ - كتاب : البدع المحدثنة في كبرى علوم أصول الدين
- ٤ - كتاب : التبديل والتحريف .
- ٥ - كتاب : تحقيق اللسان في وجوه البيان .
- ٦ - كتاب : الإستشهاد .
- ٧ - كتاب : تحقيق ما ألفه البلخي من المقالات .
- ٨ - كتاب : منازل النظر والاختبار .
- ٩ - كتاب أدب النظر والتحقيق .
- ١٠ - كتاب : تناقض أحكام المذاهب الفاسدة .

(١) سورة التوبة آية ٩ .

(٢) ذكره هو وحول عليه في بعض المباحث في «ص ١١٢» من كتاب الاستغاثة .

(٣) وقد ذكره أيضاً وحول عليه في «ص ٣٠ و ٤٩ و ١٥٤» من كتاب الاستغاثة .

٤ - وهو كتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة ، إذ قد يسمى بهذا الاسم أيضاً كما ستعرف .

١١ - كتاب : الأصول في تحقيق المقالات .

١٢ - كتاب : الابتداء .

١٣ - كتاب : معرفة وجوه الحكمة .

١٤ - كتاب : معرفة ترتيب ظواهر الشريعة .

١٥ - كتاب : التوحيد .

١٦ - كتاب مختصر في فصل التوبة .

١٧ - كتاب في تثبيت نبوة الأنبياء .

١٨ - كتاب : مختصر في الإمامة .

١٩ - كتاب : مختصر في الأركان الأربعة .

٢٠ - كتاب : الفقه على ترتيب كتاب المزني .

٢١ - كتاب : الأداب ومكارم الأخلاق .

٢٢ - كتاب : فساد أقاويل الإسماعيليين .

٢٣ - كتاب : الرد على أرسطاطاليتس .

٢٤ - كتاب : المسائل والجوابات .

٢٥ - كتاب : فساد قول البراهمة .

(١) قال العلامة المحدث النوري النجفي (رحمه الله) في حاشية مستدرك الوسائل ج٢

ص ٣٢٤ : كتاب الأداب ومكارم الأخلاق له أيضاً ، وهو كتاب لطيف بديع في

فنه ، ذكر فيه الأخلاق الحسنة والصعات اللعينة ، يبتدىء في كل حصة بالأخبار

المأثورة عن النبي والأئمة (عليهم السلام) ثم يذكر كلمات الحكماء ، ويختم بأبيات

رائقة أنشدت فيها ، وقد عثرنا على نسخة حقة من إلا أنها ناقصة في موضع منها .

وقال العلامة الخبير الميرزا عبد الله أفندي في رياض العلماء بعد أن أورد ترجمة

المؤلف ، وأثنى عليه وحمد مؤلفاته « ما هذه عبارته » : ومن مؤلفاته أيضاً كتاب في

الأداب ومكارم الأخلاق ، وهو كتاب جيد حسن ، رأيت نسخة حقة منه بقطيف

بحرين ، وقد قال في أوله . أنه ألف كتاباً كثيرة في العلوم والأدب والرسوم ، وعندما

أيضاً منه نسخة ، وقال في موضع آخر . وعندما من كتب كتاب الأخلاق حسن

الفوائد .

- ٢٦ - كتاب : تناقض أقاويل المعتزلة -
 ٢٧ - كتاب : الرد على محمد بن بحر الرهني .
 ٢٨ - كتاب : الفحص على مباحج الإعتبار .
 ٢٩ - كتاب : الإستدلال في طلب الحق .
 ٣٠ - كتاب : تثبيت المعجزات^(١) .
 ٣١ - كتاب : الرد على من يقول أن المعرفة من قبل الموجود .
 ٣٢ - كتاب : إبطال مذهب داود بن علي الأصهباني .
 ٣٣ - كتاب : الرد على الزيدية .
 ٣٤ - كتاب : تحقيق وجوه المعرفة .

(١) قال العلامة المتبع الميرزا عبد الله الخنري في رباب العلماء من مؤلفات هذا السيد كتاب تثبيت المعجزات ، في فكر معجزات الأنبياء جميعاً ، ولا سيما فيها (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد ألف الشيخ حسين بن عبد الوهاب المعاصر للسيد المرتضى والرضي (رحمه الله) تكميلاً لكتابه هذا . كتابه المعروف بكتاب هيون المعجزات في ذكر معجزات فاطمة ولانمة الإلهي عشر قال في آخره : كنت حاولت أن أكتب في صدر هذا الكتاب البعض من معجزات سيد المرسلين وخاتم النبيين (صلى الله عليه وآله) الطاهرين الطيبين فوجدت كتاباً آتاه السيد أبو القاسم علي بن أحمد بن موسى ابن محمد بن علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) سماه تثبيت المعجزات وقد أوجب في صدر طريق النظر والإختبار ، والدليل والإعتبار ، كون معجزات الأنبياء والأوصياء (صلوات الله عليهم أجمعين) بكلام بين ، وحجج واضحة ، ودلائل بيرة ، لا يرتاب فيها الأضال غافل غوي ، ثم أتبعها المشهور من المعجزات لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) ، وذكر في آخرها : أن معجزات الأئمة الطاهرة (صلوات الله عليهم أجمعين) زيادة تنساق في أثرها ، فلم أر شيئاً في آخر كتبه هذا الذي سماه كتاب تثبيت المعجزات ، وتمصحت عن كتبه وتأليفاته التي صلي وعند إخواني المؤمنين ، (أحسن الله توفيقهم) فلم أر كتاباً يشمل على معجزات الأئمة الطاهرين (صلوات الله عليهم) ونورد الكتاب بها ، فلما أعياى ذلك استعرت الله تعالى واستعنت به في تأليف شطر وافر من براهين الأئمة الطاهرين (عليهم السلام)

- ٣٥ - كتاب : ما تفرد به أمير المؤمنين (عليه السلام) من الفضائل .
- ٣٦ - كتاب : الصلاة والتسليم على النبي وأمير المؤمنين (صلوات الله عليهما وآلهما) .
- ٣٧ - كتاب : الرسالة في تحقيق الدلالة .
- ٣٨ - كتاب : الرد على أصحاب الإجتهد في الأحكام .
- ٣٩ - كتاب في الإمامة .
- ٤٠ - كتاب : فساد الاختيار .
- ٤١ - رسالة : إلى بعض الرؤساء .
- ٤٢ - الرد على المثبتة .
- ٤٣ - كتاب : الراعي والمرعي .
- ٤٤ - كتاب : الدلائل والمعجزات .
- ٤٥ - كتاب : ماهية النفس .
- ٤٦ - كتاب : ميزان العقل .
- ٤٧ - كتاب : إبان حكم الغيبة .
- ٤٨ - كتاب : الرد على الإسماعيلية في المعاد .
- ٤٩ - كتاب : تفسير القرآن (يقال : أنه لم يتمه) .
- ٥٠ - كتاب : في النفس .

قال النجاشي : في الفهرس : هذه جملة الكتب التي أخرجها ابنه محمد ثم قال : وآخر ما صنف : مناهج الاستدلال .

إن مما أورده النجاشي من مؤلفاته تعرف أن المترجم له اليد الطولى في مختلف الفنون ، وبرع فيها منتهى البراعة ، وأنقضا غاية الإنقان .

نسبة الكتاب إليه : .

قد عرفت تصريح جماعة من الأعلام بنسبة الكتاب إليه ،

كالنجاشي ، والعلامة ، وابن شهر آشوب ، والياضي ، والأفندي ،
والسوري ، وغيرهم ، ويلائم سند بعض أخباره طبقته ، ففي أول بدع
الثاني « ص ٥٧ » ما نصه : وفي مصحف أمير المؤمنين (عليه السلام)
برواية الأئمة من ولده (صلوات الله عليهم) من المرفق ومن الكعبين ،
حدثنا بذلك علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه عن الحسن بن
محسب ، عن علي بن رثاب ، عن جعفر بن محمد ، عن آبائه (صلوات
الله عليهم) إلى تمام الخبر ، وقد (ص ١١٦) في تحقيق أن المقتول في
يوم الطف علي بن الحسين الأكبر أو الأصغر ما لمظه : فمن كان من ولد
الحسين (عليه السلام) قائلاً في الإمامة بالنصوص يقول : إنه من ولد
علي بن الحسين الأكبر ، وأنه هو الباقي بعد أبيه ، وأن المقتول هو
الأصغر منها ، وهو قولنا وبه نأخذ وعليه نعول .

ثم نقل القول الآخر ، ونسبه إلى الريدي ، وطعن عليهم إلى أن
قال . وإما أكثر ما يبيهم وبينه (عليه السلام) من الآباء إلى عصرنا
هذا ما بين ستة آباء إلى سبعة ، فذهب عنهم أو عن أكثرهم معرفة من
هم من ولده من الأخوين . إلى آخره ما ذكره ، وهذا لا يلائم إلا
الطبقة المذكورة .

وذكر الميرزا عبد الله أمدي في رياض العلماء : أنه قال الحسين بن
عبد الوهاب في موضع من كتبه هيون المعجزات ، الذي عرفت أنه
تتبعاً لكتاب المترجم تثبيت المعجزات ما هذه عبارته : و من كتاب
الإستشهاد (الذي هو من مؤلفات المترجم كما عرفت) قال أبو القاسم
علي بن أحمد الكوفي (رضي الله عنه) : أخبرنا جماعة من مشايخنا الذين
خدموا بعض الأئمة (عليهم السلام) عن قوم جلسوا لعلي بن محمد
(عليهم السلام) إلى آخره ، فمن الغريب بعدما ذكرناه لك من نسبة كتاب
« الإستغاثة » إلى المحقق ميثم بن علي البحراني صاحب شرح نهج

البلاغة « المطبوع » المتوفى سنة ٦٧٩ كما صدر ذلك الإشتباه من العلامة المجلسي (رحمه الله) فإنه قال في الفصل الأول من أول البحار ما هذه عبارته : كتاب شرح نهج البلاغة ، وكتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة ، للحكيم المدقق العلامة كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني .

وقال في الفصل الثاني : والمحقق الثاني من أجلة العلماء ومشاهيرهم ، وكتابه في غاية الإشتهار « انتهى » .

ولولا كلامه الأخير لاحتملنا كما في رياض العلماء أن يكون لابن ميثم أيضاً كتاب سماه بالإستعانة ، دون الإشتراك في أسامي الكتب أمر غير عزيز ، ولكن الكتاب المتداول المعروف ليس من مؤلفاته قطعاً لما عرفت . قال المحقق المحدث الشيخ يوسف البحراني ، في لؤلؤة البحرين بعد نقل ترجمة ابن ميثم عن رسالة السلافة البهية في الترجمة الميمنية ، لشيخه العلامة الشيخ سليمان البحراني ، وعد الكتاب المذكور من مؤلفاته ، وتوصيفه بأنه لم يعمل مثله ما لفظه : ثم إن ما ذكره شيخنا المذكور من نسبة (كتاب الإستغاثة في بدع الثلاثة) للشيخ المشار إليه غلط ، قد تبع فيه بعض من تقدمه ، ولكن رجع عنه أخيراً فيما وقفت عليه من كلامه ، وبذلك صرح تلميذه الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني (رحمه الله) وإنما الكتاب المذكور كما صرحا به لبعض قدماء الشيعة من أهل الكوفة ، وهو علي بن أحمد أبو القاسم الكوفي ، والكتاب يسمى : كتاب البدع المحدثه ، ذكره النجاشي في الفهرس من جملة كتبه ، ولكن اشتهر في ألسنة الناس تسميته بالإسم الأول ، ونسبته للشيخ ميثم ، ومن عرف سليقة الشيخ ميثم في التصنيف ولهجه وأسلوبه في التأليف ، لا يخفى عليه أن الكتاب المذكور ليس جارياً على تلك اللهجة ، ولا عارحاً من تلك اللهجة انتهى .

وأغرب من جميع ذلك أن الفاضل المتبحر ، الشيخ عبد النبي الكاظمي (رحمه الله) في تكملة الرجال في ترجمة علي بن الحسين الأصغر (عليه السلام) قال : وفي كتاب الإستغاثة لبديع الثلاثة للشيخ ميشم البهراني قال : وكان للحسين (عليه السلام) إبنان . ونقل بعض ما في الكتاب إلى ما قبل العبارة التي نقلناها وهي قوله : وإنما أكثر ما بينهم - يعني السادات - وبينه - ويعني الحسين - (عليه السلام) : من الآباء في عصرنا هذا ما بين ستة آباء أو سبعة (إلى آخره) ولم يلتفت إلى أنه لا يمكن أن يكون بين من في عصر ابن ميشم من السادة ، وبينه (عليه السلام) ستة أو سبعة بحسب العادة ، فإن بينهما قريباً من ستمائة سنة . ذكر ذلك كله العلامة المحدث محمد الحسين النوري النجفي المتوفى سنة ١٣٢٠ في خاتمة مستدرک الوسائل (ج ٣ ص ٣٢٣ و ص ٣٢٤) ونقلنا عنه ملخصاً ومهذباً

وقال شيخنا العلامة الخير الحجة الشيخ آغا برك الطهراني الجفي أدام الله وجوده ، ونفع به ، في كتابه الذريعة إلى تصانيف الشيعة (ج ٢ ص ٢٨) : الإستغاثة في بدع الثلاثة للشريف أبي القاسم علي بن أحمد الكوفي العلوي ، المتوفى سنة ٣٥٢ ، ذكره بهذا العنوان شيخنا العلامة النوري في أول خاتمة المستدرک ، عند ذكر مأخذ ، وبسط القول في إعتباره وتصريح المشايخ في كتبهم بنسبه إليه ، كما في عيون المعجزات ، والصراط المستقيم للبياضی ، ومعالم العلماء لابن شهر آشوب ، وغيرهم ، وقد يقال له : الإعادة في بدع الثلاثة أيضاً ، كما أنه عر عنه النجاشي بالبدع المحدثه ، ولعله نظر إلى بيان موضوع الكتاب ، ويروي مؤلفه عن عبي بن إبراهيم القمي ، الذي هو من مشايخ الكليني ، فيظهر أنه في طبقته ، وذكر في أواخر الكتاب : إن السادة الحسينية في عصره يتتهون بستة آباء أو سبعة إلى علي بن الحسين

الأكبر ، الباقي بعد شهادة أبيه الحسين (عليه السلام) ، فيظهر أنه ليس تأليف الشيخ كمال الدين ميثم البحراني الذي توفي سنة ٦٧٩ كما أرّخه الشيخ يوسف البحراني في كشكوه ، لتقدم علي بن إبراهيم على هذا التاريخ بكثير ، ولأن الوسائط في عصر ابن ميثم تزيد على العدد المذكور جزءاً ، ولذا إعترض صاحب رياض العلماء على العلامة المجلسي في نسبة الكتاب إلى ابن ميثم في أول البحار . وإعترض صاحب اللؤلؤة على الشيخ سليمان البحراني في نسبه إلى ابن ميثم ، في السلافة البهية في الترجمة الميثمية ، ثم إعتذر عنه برجوعه عن قوله أخيراً ، ومع ذلك فالشيخ عبد النبي بن علي الكاظمي المتوفى سنة ١٢٥٦ وقع في هذا الوهم في ترجمة علي بن الحسين الأصغر ، من تكملة نقد الرجال ، ولعل منشأ تلك الأوهام قول صاحب مجمع البحرين في مادة : ميثم .

ثم قال شيخنا في الذريعة : توجد نسخة من الكتاب كتابتها سنة (٩٦٩) في الخزانة الرضوية ، ورأيت نسخاً عديدة في مكتبات العراق ، أوله : الحمد لله ذي الطول والإمتنان ، ولعرة والسلطان .

موضوع الكتاب :

وإد قد أثبتنا صحة هذا التأليف إلى مؤلفه فلا مستدح لنا من الإسترسال حول موضوع الكتاب ، الذي ضمّ إلى جنبيه تعريفاً صحيحاً عما ارتكبه القوم من الجبايات على بقايا النوة ، وما نلّوا به من البخس لحقوق العترة الطاهرة (صلوات الله عليهم) الذين هم عدل الكتاب بقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي »^(١) والذين أمر الله تعالى بمودتهم

(١) ذكره العريفيين كما في دوائر المعنى : ص ١٦

بقوله : ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ﴾ ^(١) وليس من البدع أن يتذمر هذا العلوي - صاحب الكتاب - الغيور عما جرى على سلفه الظاهر وهو يرى .

والحق كما يرى أن الذي ابتز منهم هو حقهم الثابت لهم ، غير أن عوامل الشره ونهمة الحاكمية وحُب الرياسة الباطلة حدث بالختالة من ممانسة المطامع ، والشهوات ، إلى بخس هاتيك الحقوق وإضطهاد أربابها ، وحبذا لو أقعنتهم الأثرة عن الإضطهاد ، لكن راقهم أن لا يدعوا من أولئك نافخ ضربة فلم يسمع ولم يشهد إلا أنه بين الحائط والباب ، وساقط على العتة ولبة على رتاج البيت ، وحنة من بين سياحه ، ومليب يقاد إلى رعيه ، ومستضعفون لا يعدون ولا يعتقدون إن غابوا وإن شهدوا ، حتى كأن أولئك الصدور هم الأدماب ، وإنما خلقوا لأن يكونوا أتباعاً وهم الأمراء ، والساسة ، والملوك والقادة ، ولم يتهمز نبي الإسلام ﴿ قَبِلَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ﴾ فرصة إلا وأشار بذكرهم ، ونوه بمكانتهم ، ونص على خلافتهم في كل جمع وعتشد وعمل ومتدى .

نعم هكذا تكون الحالة إذا استولت الدنيا وملك العبيد ، وإذا تسللت الحق ومضت الأعوام ولم يتس للعلوي الناهض الانتصار لقومه برد الحقوق إلى مواطنها ، جاء رافعاً عبقريته بالدلالة على مواقعها الأصلية ، فلم يدع في قوس الجهاد منزعاً إلا وأعطى للحق حقه وقديماً ما قيل : أعط القوس باريها .

(١) سورة الشورى : الآية : ٢٣ .

مشايخه في الرواية والراويون عنه :

قد عرفت أنه يروي عن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي ، صاحب التفسير (أنظر ص ٢٩) ويروي أيضاً عن جعفر بن محمد بن مالك الكوفي (الذي هو من مشايخ الصدوق ابن بابويه) عن أحمد بن الفضل عن محمد بن أبي عمير ، عن عبد الله بن سنان ، عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنظر (ص ٩٠) .

ويروي أيضاً عن أبيه أحمد بن موسى كما ذكره صاحب رياض العلماء فإنه قال فيه ما نصّه : وكان لهذا السيد مشايخ عديدة ، كما يظهر من مطاوي مؤلفاته وغيرها ، ومنهم والده ، فإنه قد يروي الحسين بن عبد الوهاب في كتابه عيون المعجزات ، عن أبي الغنائم أحمد بن منصور المصري ، عن الرئيس أبي القاسم علي بن عبيد الله بن أبي نوح البصري ، عن يحيى الطويل ، عن الأديب أبي محمد ، عن أبي القاسم علي بن أحمد الكوفي ، عن أبيه ، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري ، وعن يروي عنه وتلميذ عليه إسمه أبو محمد وأبو عمران الكرمانى .

وفاته :

توفي المترجم له بموضع يقال له كرمي ، من ناحية فسا ، وبين هذه الناحية وبين فسا خمسة فراسخ ، وبينها وبين شيراز نيف وعشرون فرسخاً ، وكانت وفاته في جمادى الأولى سنة ٣٥٢ هـ وقبره بكرمي بقرب الحقان ، والحمام ، أول ما يدخل كرمي من ناحية شيراز ، ذكر ذلك النجاشي في الفهرس ص ١٨٩ .

مقدمة المؤلف

الحمد لله ذي الطول والامتداد ، والعمر والسلطان ، والعظمة والرهان ، والكبرياء والجبروت والآلاء ، الذي من على أوليائه بهدايته ، ونجّاهم من مضلات الأهواء برأفته ، وأهمهم بالإقرار بتوحيده ، والانحلاص بتمحيده ، أحده حمد من علم أن ما به من نعمة فمن الله مبدأها ، وما منه من الأسواء فسوء حبايته على نفسه جناها ، وأستعينه على حوادث الأزمان ولوازم الأوان ، وأستغفّره من الذنوب ، وأساله ستر العيوب ، وأرغب إليه في الصلاة على سيد المرسلين ، محمد خاتم النبيين وآله الطاهرين .

أما بعد : فاني لما تأملت ما عليه الأمة من أهوائها ، ونظرت في سبب مذاهبها واختلاف آرائها وأقاربها ، وجدت منها الجمل الغفير ، والعدد الكثير ، وأهل الغلبة والسلطان ، والعملية والنسيان ، قد اصطلحوا على تعطيل احكام كتاب الله تعالى ، ودرس معالم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإضاعة حدود دين الله ، وإباحة حرامه ، وحظر حلاله ، فوجدت المتمسك بذلك عندهم حقه مهتضاً مهجوراً ، وحبل ولاية نبيهم مجذوذاً مبتوراً ، ومودتهم لديهم متروكة ، وعصمة حريمه فيهم مهتوكة ، وقد اطفؤا بظلماتهم مصابيح دين الله وأنواره ،

وهدموا معالمة ومنازه ، وهم مع ذلك يدعون أنهم أولياؤه ، وأنصاره
 وأصفيائه ، والدالون عليه ، والداهون اليه ، تخرصاً واقتراءً ، وظلماً
 واعتداءً ، فأصبحت أمة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا القليل
 منها ، لحدود الله تاركة ، ولغير سبيل الله سالكة ، ولحقوقه مضية ،
 ولحرمة دينه هاجرة ، ولغير أولياء الله متبعة ، كأهم صم لا يسمعون ،
 وبهم لا يعقلون ، قد شملهم البلاء ، وغلبت عليهم الأهواء وملكتهم
 الضلالة ، وأهلكتهم الفتن ، وعلمت فيهم الأحكام والسنن ،
 واحاطت بهم الغيرة والظلم والخيرة ، واستولت عليهم الجهالة والبهم ،
 حتى ملثت الأرض جوراً وظلماً واعتداءً ومعاصياً وطغياناً ، فهم في
 غمرة الجهل يخوضون ، وفي كل شك وشبهة يتيهون ، وقد طالت عن
 الله غفلتهم ، وفي مضاجع المتبدعين رقدتهم ، وفي مسالك المفتريين
 صلاتهم ، فهم على الدنيا متكالبون ثم كمل على تكاثرها ومفاخرها منكبون
 ومن جلأها وحرامها طالبون .

قد استباحوا في ذلك الحرام وأعرضوا فيه عن التقوى ، متشتة
 آراؤهم ، مختلفة أهواؤهم ، وأصبحت معالم الحق فيهم خاملة
 مهجورة ، ومنازلهم مهدومة مغمورة ، وآثارهم مطموسة مدموسة ، وسبل
 الضلالة عندهم مغمورة مشهورة ، وأعلامه منصوره منشورة ، وأصبح
 المؤمن بينهم غريباً مستضعفاً لصدقه ، والعاسق لديهم معظماً لنفسه
 يختارون غير الخيرة ، فيسيرون فيهم أسوة ، سيرة بأحكام الحابرة ، وسيرة
 الأكاسرة ، ركبوا إلى الدنيا طلباً للملك الذي يفنى ، وطرقوا الجور
 والظلم طرقاً فسلكتها أمة فعل القرون الماضية ، وسنة أصحاب
 الخطئة ، فيهدمون في كل عام علماً ، وينشرون فيه ظلماً ، حتى خفيت
 مناهج الحق ، ودرست طرق الصدق ، ووضعوا دون الكتاب العزيز
 الآراء ، وشهروا بعد نبذ الكتاب الخطاء ، يتبع كل فرقة منهم

أحارها ، مولية للحق أدبارها ، قد نبدو أحكام القرآن ، ونخالفوا جميعاً ما فيه الشفاء والبرهان ، ساهون لاهون عن الورع ، متمسكون بآثار أهل البدع ، وأموال المستضعفين بينهم تقسم على التداول ، والظلم مستخرجة منهم بالقهر والغش ، لا مانع منهم يدفع ، ولا دافع يردع .

فانظروا يا اخواني المؤمنين ، وأهل خلاصة الله العارفين ، من أين هذه الأموال مجموعة ، وأين هي بعد ذلك موضوعة ، قد شيدت منها القصور ، وشربت منها الخمر ، وحنث بها الجنود ، وجبي بها سواكس القروء ، وأهل اللعب بالبراة والفهود ، وكل من شايهم على تعطيل الحدود ، وينكحون النساء ، ويشترون لأماء بأموال الأراامل واليتامى والمساكين ، فيا سبحان الله هل هذا إلا تعطيل الدين ، وأحكام الكتاب المبين ، والكفر بديان يوم الدين ، فلا كتاب بينهم يتبع ، ولا سنة بينهم تسمع ، فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون ، ويل لكل أفاك أثيم ، يسمع آيات الله تتلى عليه ثم يصنع مستكبراً ، كأن لم يسمعها ، فبشره بعذاب اليم . فلما رأيت هذا الصلال فيهم قد عم ، والفساد منهم قد شمل ، نظرت في ابتداء ذلك عن تشعب والى من يتسبب من المتسولين على أحكام الدين ، إذ كل هذا وشبهه لا يجري إلا من أهل الغلبة والسلطان ، والعتو والطفیان ، فميزت عند ذلك ، واختسرت ، وتفكرت ، وتدبرت ، وبحثت واعتبرت ، طالباً بذلك سبيل الهداية ، وهارباً عن سبيل الصلالة والرد ، ليتولى من يجب ولايته بحقيقة معرفته ، ويرفض من يجب البرامة منه ببصيرة في عمله ، اذ كان حق النظر والاعتبار يوجب على كل ذي فهم ان لا يتولى الا بمعرفة ، ولا يرفض الا ببصيرة ، فلما عملت الاستقصاء في ذلك بالنظر والاختبار ، والفحص والاعتبار ، وجدت فساد ذلك كله يتبع بدع الثلاثة ، المتسولين على أحكام دين الله بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله

ومسلم) يقر بذلك مهم الخاص والعام من نقلة الآثار، وحملة الأحبار، بما نحر ذاكره في مواضعه مسوياً إلى كل واحد منهم ما جرى منه في ذلك على جهته، إذ كان كل واحد من الثلاثة قد ابتدع في أيامه وعصره دعاً في شريعة الإسلام على قدر طول عمره، وتراحي أيامه، وعلى قدر تمكنه في سلطانه، مما يوجب على مستدعيه الهلاك، والدمار، وسوء العاقبة، والبوار، إذ لا أحد مجتمع على خطر ذلك من الله تعالى ورسوله في الدين على جميع المسلمين.

فمن الثلاثة من كانت بدعة داخلة للضرر والفساد على جميع من دخل تحت أحكام الشريعة من مسلم ومعاهد، ومنهم من كانت بدعة داخلة على قوم دون قوم من الأمة، فاتبعهم على ذلك السواد الأعظم، والجمهور الأعم، مع إقرارهم بحظره، وإيجاب الكفر على من قصد مثله بتعمده ومن جميع العباد، ثم هم مع ذلك كله ينقلون عن الثلاثة جميعه، فلا يجمعهم ذلك من موالاتهم وموالاة من يواليهم، ومعاداة من يعاديهم، على ما علموا من يعقبهم مآل الحق جهلاً منهم، بما فعل الثلاثة المبتدعون، من عظيم ما نقل عنهم، إما جهلاً بما على المبتدعين من عظيم ما نقل عن الثلاثة، وذلك أحسن لآحوالهم وأظهر لجهلهم، وأما عصبية منهم لهم ورضى بفعلهم، على معرفة منهم بفساده والاحاطة بباطله، وذلك أثبت لكفرهم وإلحادهم، وأدعى إلى كشف ضلالهم وعنادهم.

ووجدت فرقة قد فرت منهم قليلة العدد^(١) مشردة منهم في كل بلد، فامتنعت من موالاتهم وزالت عن الرضا بأفعالهم، وسعت عند ذلك في طلب الحق من معادنه وآثارته عن مكامه، وهم شيعة آل محمد (صلى

(١) آنذاك ولكن اليوم الشيعة ٦٠٠ مليون سعة إذا قلنا أن جميع المسلمين في العالم ألف مليون.

الله عليه وآله وسلم) فاستحلوا عند ذلك سمك دعائهم ، وإباحة
أموالهم ، وهتك محارمهم ، وصاروا بينهم مقهورين مستضعفين ،
وبجلين خائفين ، وهم مع هذه الحالة متمسكون بدينهم ، صابرون
على محنتهم ، حامدون لربهم ، منظرون العرج منه في غدوهم
ودواحهم .

فلما رأيت الجهل منهم قد شمل ولصلا فيهم قد كمل ، والغفلة
في تأمل أفعال الأوائيل من المتدعين قد عمت ، والشبهة منهم قد
جرت ، استخرت الله تعالى وقصدت عند ذلك إلى شرح ما تقر به
أوليائؤه ، وبذعن له متبعوهم إذا عرفوا من بدعهم في الدين ، ما قد
ظهر به الفساد في المسلمين ، ليكون ذلك نصيرة للطلاب ، ودليلاً
للمراغب ، مستجلباً بذلك الثواب من الله تعالى متقرباً إليه ، وكففت
عن ذكر ما لا يقر به أوليائؤه ، **لما تفرد بنقل مخالفوهم** ، لتكون الحجة
على من تولاهم مع ذلك منهم أبلغ ، **والبصيرة بمن يخالفهم** انفع ،
والمعرفة بدعهم اجمع ، وأقدم في ذلك كله وتغيره التوكل على الله عز
وجل ، والاستعانة بتوفيقه وهدايته ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فصل

ذكر بدع الأول منهم

فأول ما ابتدعه الأول منهم التآمر على الناس من غير أن أباح الله له ذلك ولا رسوله ، ومطالبة جميع الأمة بالبيعة له ، والانتقياد إلى طاعته طوعاً ، وكرهاً ، فكان ذلك منه أول ظلم ظهر في الاسلام بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ كان هو وأوليأؤه جميعاً مقرين بأن الله ورسوله لم يولياها ذلك ، ولا أوجبا طاعته ، ولا أمرا ببيعته فدخل الناس كلهم تحت أمره ونهيه ، على ثلاث منازل : فرقة منهم : راضية به وبفعله ، ومتبعة لرأيه طوعاً ، فحلوا محلّه في الإثم ، لقبولهم لأمره ورضاهم بفعله ، طائعين غير مكرهين

وفرقة : تحيرت في أمره جهلاً منهم ، لا تدري اذلك له أم لغيره ، فحلّت محل المستضعفين المرجين لأمر الله ، الى ان قرع الحق سماعهم ، وقطعت الحجة عندهم .

والفرقة الثالثة : كانت مستبصرة بضلاله عارفة بظلمه ، غير راضية بمعده فقهروا على الدخول تحت أمره وسلطانه ، فدخلوا كارهين غير طائعين ، فحلّوا محل المتقين المكرهين بفعله الخائفين ، فكل فعل فعلوه مما اتقوا فيه على أنفسهم ، وأموالهم ، من الأفعال التي لم يأمر الله بها ولا

رسوله ، فلهم ثوابه اذا كانوا مكرهين عليه ، وعلى من استكرههم وزره وعقابه .

فلما ايقاد له الناس على هذه المنازل الثلاث طوعاً وكرهاً ، طالبهم بالخروج اليه مما كان يأخذه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الصدقات والأخماس وما يشاكلها ، ثم تسمى بخلافة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبفدت بذلك كتبه الى الأمصار من خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فكانت هذه الحالة منه جامعة للمظلم والمعصية ، والكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وذلك إنه لما طالبهم بالخروج اليه مما كان يأخذه منهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الصدقات وغيرها كان ذلك منه ظلياً ظاهراً ، إذ كان يعلم ان الله ورسوله لم يجعل له ولا آليه شيئاً منه ، ولما لم يجعل الله ولا رسوله ولا ولاته اليه شيئاً من ذلك كان ظالماً في مطالبته لهم به ، فظهرت منه المعصية لله ورسوله إذ طالب بما ليس له بحق .

ولما قال : إني خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد علم وعلم معه الخاص والعام أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يستخلفه ، كان ظالماً كاذباً بذلك على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) متعمداً بالكذب منه ، اذ كان لا يجوز لأحد في النظر ، التمييز أن يدعي خلافة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا لمن استخلفه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من بعده ، ومن لم يستخلفه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان محالاً ان يكون خليفة له ، ولو جاز ذلك لقاتل من المسلمين على وجه من وجوه التأويل لجاز هذا لكس مسلم ، وهذا عما لا يقوله ذو فهم ، ولما كان الكذب منه بذلك قد وقع على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) متعمداً من غير غفلة ولا جهل به ، وجب عليه حقيقة قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما

نقله الخاص والعام : (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) (١)
 وكان هو أول من ظهر منه الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله
 وسلم) بذلك بعد وفاته ، فان ادعى مُدَّعٍ أن ذلك كان منه في جميع ما
 وصفناه في أموال الصدقات وغيرها ، لأن قوماً من الأمة نصبوه لذلك ،
 قيل لهم : زهل مع الدين نصبوه لذلك امر من الله تعالى ورسوله بنصب
 من شاؤا ، وكيف شئوا أم هم جعلوا ذلك برأيهم ؟

فان قالوا : انه كان معهم امر بذلك من الله ورسوله ، طولبوا بإيراد
 آية من كتاب الله أو خبر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
 يجمع عليه في النقل والتأويل صحة ، ذلك ولن يجدوا اليه برأيهم ، فقد
 خصموا أنفسهم وكفوا الناس مؤنتهم ، إذ كان ذلك غير جائز في
 الشريعة وأحكامها حكم واحد فيها لا يملكه ولم يجعله الله إليه ورسوله
 ولا له شيء منه - وقد أمرنا في هذا المعنى في كتاب الأوصياء ما فيه
 كفاية ومقنع ونهاية - ولما انقاد له الناس فيها وصفناه طوعاً وكرهاً امتنعت
 عليه قبيلة من العرب في دفع الزكاة اليه ، وقالوا : ان الرسول (صلى
 الله عليه وآله وسلم) لم يأمرنا بالدفع اليك ، ولا أمرك بمطالبتنا به ، فعلام
 تطالبا بما لا يأمرك الله به ولا رسوله ، فسماهم اهل الردة ، وبعث
 اليهم خالد بن الوليد في جيش فقتل مقاتليهم ، وسبى ذراريهم ،
 واستباح أموالهم ، وجعل ذلك كله فيئاً قسمه بين المسلمين ، فقبلوا ذلك
 منه مستحلين له إلا نفر ، كرهوا ذلك .

فمنهم : عمر بن الخطاب ، فانه عزل سهمه منهم ، وكان عنده الى أن

(١) اد لا ريب أن الكذب على رسول الله (ص) كذب على الله سبحانه لأنه (ص) لا
 ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى وقد دل العقل والنقل على ان الكذب على الله
 سبحانه كفر به وإنكار لربوبيته تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً الكاتب .

ملك الأمر ثم رقه عليهم ، فكانت حولة بنت جعفر والدته محمد بن الحنفية منهم ، فبعث بها الى أمير المؤمنين (عليه السلام) فتزوجها ولم يتملكها ، واستحل الباقر فروج نسائهم ، وقتل خالد بن الوليد رئيس القوم^(١) مالك بن نويرة وأخذ امرأته فوطأها من ليلته تلك من غير استبراء لها ، ولا وقعت عليها قسمة ، فانكر عمر ذلك من فعله عليه ، وقال لأبي بكر في أمره ، فاحتج بأن قال : إنما خالد رجل من المسلمين ليس بأول من أخطأ ، ولم يظهر منه إنكار عليه في ذلك ، بل نصره عن رام الإنكار عليه فيما فعله ، مع ما رواه أهل الحديث جميعاً بخير خلاف عن القوم الذين كانوا مع خالد ، أنهم قالوا : أذن مؤذنيهم وصلينا

(١) لما قتل خالد بن الوليد مالك بن نويرة ونكح زوجته أم محمد بنت المنهال وكانت من أحمل النساء رجح الى المدينة ، وقد عرر لي جملته أسها فقام اليه عمر فرحها وحطمها وقال له (كما في تاريخ ابن الأثير) قتل امرأ مسلماً ثم نوت هل امرأته ، والله لأرجنك بأحبارك ، ثم قال لأبي بكر (كما ذكر ابن خلكان في الموفيات في ترجمة وثيمة بن موسى بن الفرات) ابن خالد قد رى فلرحمه ، قال . ما كنت لأرجه فانه تأول فأنعطا ، قال انه قتل مسلماً فاقته به ، قال . ما كنت لأقتله به انه تأول فأنعطا ، فلما أكثر عليه قال . ما كنت لأشيم بها سله الله تعالى ، وودي مالكاً من بيت المال وفك الأسرى والسبا وآله ، وهذه الواقعة ذكرها جميع المؤرخين ولا ريب في صلورها من خالد ، انظر تاريخ ابن جرير الطبري ، وابن الأثير الجزري ، والواقدي ، وابن حجر العسقلاني ، في الإصابة ، وطبقات ابن سعد ، وتاريخ أبي الفداء ، وغيرها ، الكاتب .

أقول : رواه الطبري : في ج ٣ ص ٢٤١ ، وابن الأثير : في ج ٣ ص ١٤٩ ، وفي أسد الغابة : ج ٤ ص ٢٩٥ ، وتاريخ ابن عساکر : ج ٥ ص ١٠٥ ، ١١٢ ، ونخزاة الأدب : ج ١ ص ٢٣٧ ، وتاريخ ابن كثير : ج ٦ ص ٣٢١ ، وتاريخ الخميس : ج ٢ ص ٢٣٣ ، والإصابة . ج ١ ص ٤١٤ ، وج ٣ ص ٣٥٧ ، وكذلك للفاقي : ج ٢ ص ١٥٤ ، والنهاية . ج ٣ ص ٢٥٧ ، وأبي الفداء : ج ١ ص ١٥٨ ، وتاج العروص : ج ٨ ص ٧٥ . انتهى .

وصلّوا وشهدنا الشهادتين وشهدوا قضي رقة هؤلاء هاهنا، مع ما رويهِ جميعاً أن عمر قال لأبي بكر : تقاتل قوما يشهدون أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وقد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول . أمرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وإني رسول الله ، فإذا قالوها حقنوا دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله تعالى^(١) .

فقال أبو بكر : لو منعوني عقلاً - أو قال عتاقاً - مما كانوا يدفعونه إلى رسول الله لقاتلتهم - أو قال لجاهدتهم - فكان هذا الفعل منه فعلاً فظيحاً ، وظلماً عظيماً ، وتعدياً بئساً ، من أين له أن يجاهد قوماً على أن منعه مما كانوا يدفعونه إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بأمر من الله ورسوله أم بأمر رآه واستحسنه

فان قال أوليائؤه : يَلَّيْ مَنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ فعليهم إقامة الدليل على صحة ذلك بآية من كتاب الله ، أو خبر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

(١) أقول روي في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٠ ، والدييات لابن أبي عاصم الضحاك ص ١٧ ، ١٨ ، ومن أس حاجة ج ٢ ص ٤٥٧ ، ج ٣٩٢٧ و ٣٩٢٨ وخصائص السنائي . ص ٧ ، ومن البيهقي ج ٨ ص ١٩ و ١٩٦ باختلاف يسير في اللفظ وفي عوالي لثالثي ج ١ ص ١٥٣ ح ١١٨ هكذا وإن يقولوا لا إله إلا الله وإني رسول الله

هذا وأجمعت العصابة على أنهم شهدوا بذلك كراراً ومراراً . ومع أن الرسول (ص) كان يرفض صرب وقتل حتى أولاد وذاري المشركين فقد روي أنه (ص) بعث سرية ، فقتلوا النساء والصبيان ، فأكره ذلك بكراً شديداً ، فقالوا : يا رسول الله إنهم ذراري المشركين ؟ فقال (ص) أوليس جواركم ذراري المشركين - كما في العوالي لابن أبي العمهور ج ١ ص ٩٧ ح ١١٥ - فكيف يقبل بقتل ذراري المسلمين وسبي سائرهم ونكاحهم في العدة

وآله وسلم) خاصة باسمه ونسبه ، يجمع على نقله وتأويله . وأنى لهم
التناوش من مكان بعيد .

وان قالوا ان ذلك كان منه برأى واستحسان قيل : لهم فمن رأى
ان يقتل المسلمين ويستبيح اموالهم ويجعلها فيشاً هل عدكم ظلم أو
محق ، فان قالوا : إنه محق أباحوا دماء المسلمين ، وسبي ذرائعهم ،
وانتهاب حريمهم^(١) واستباحة اموالهم ، وقتل هذا خارج عن الله ودين محمد
(صلّى الله عليه وآله) عند دي فهم ، وان قلوا : انه ظالم فيكفي خزيًا وكفرًا
وجهلًا ، مع ما روه جميعاً ان عمر لم يزل عاتباً عليه وعلى خالد بن
الوليد أيام حياته في ذلك ، فلما ملك عمر كان خالد يتحاماه وعمر
عاتب عليه بسبب قتل مالك بن نويرة ، لأنه كان حليفه في الجاهلية .

وروى مشايخنا من طريق أهل البيت (عليهم السلام) ان عمر
استقبل خالدًا يوماً في بعض الطريق في بعض حيطان المدينة ، فقال
له . عمر يا خالد أنت قتلت مالكاً فقال : يا أمير المؤمنين ان كنت
قتلت مالكاً بن نويرة لهات كانت بيني وبينه ، لقد قتلت لكم سعداً بن
عبادة لهات^(٢) كانت بينكم وبينه ، فدعج عمر قوله فضمه الى صدره
وقال له : انت سيف الله وسيف رسوله فسمت العامة عند ذلك
خالدًا سيف الله وسيف رسوله ، ودلت ان سعداً بن عبادة الأنصاري
كان رئيس الخزرج وسيدها ، وكان من النقباء ، وكانت الأنصار قد
أرادت البيعة ، فلما جرى الأمر في بيعة أبي بكر على ما جرى امتنع

(١) أقول : هكذا في الأصل ، وانظروا له : أنهك

(٢) أقول : الهنة : الشر والفساد .

سعد بن عباد من البيعة ، فمات أبو بكر ولم يبايعه سعد بن عباد ثم لم يبايع عمر أيضاً من بعده ، ولم يجرؤا على مطالته بها خوفاً من قومه ، وذلك أنهم لما أرادوا مطالته بالبيعة قال لهم إنه قيس بن سعد : اني ناصح لكم فاقبلوا نصحي ، قتلوا : وما ذاك قال . ان سعداً قد حلف لا يبايعكم وهو اذا حلف فعل فذا حلف زال الشك منه ولن يبايعكم حتى يقتل ، ولن يقتل حتى يقتل معه ولده وأهل بيته ، ولن يقتل هو وأهل بيته حتى تقتل الأوس كلها ، ولن تقتل الأوس كلها حتى تقتل الخزرج كلها ، ولن تقتل الخزرج كلها ، والأوس كلها حتى تقتل بطون اليمس كلها ، فلا تفسدوا عليكم امراً قد كمل واستتم لكم ، فقبلوا منه نصحه ولم يتعرضوا لسعد في ذلك ، ثم ان سعداً خرج من المدينة الى الشام في أيام عمر ، وكان في قري عسان من بلاد دمشق ، فزل فيهم ، لأن غسان من عشيرته ، وكان خالد بن الوليد بالشام يومئذ ، وكان من الموصوفين بجودة الرمي ، وكان معه رجل من قريش يُعد أيضاً بجودة الرمي ، فاتفقا على قتل سعد بن عباد لامتناعه من البيعة لقريش ، فجلسا ليلة في مسيرة بين شحر كرم ، فلما مر بها على فرسه رمياه سهمين فقتلاه ، وقالا يتبين من الشعر ونسبهما الى الجن ، فطرحاهما بين العامة فسبب العامة قتل سعد الى الجن وهما :

رج سعد بن عباد
سمين فلم نخط فؤاده

قد قتلنا سيد الخز
ورميناه بهـ

واستر على الناس أمره في ذلك الى ان جرى من قول عمر لخالد ما جرى في أمر مالك بن نويرة ، فكشف الحال لخالد بن الوليد في ذلك ، وكان قتل مالك بن نويرة وعشيرته وتسميتهم باهل الردة من عجائب الظلم والبدع العظيمة المنكرة المظيعة ، ثم رووا جميعاً ان عمر لما ملك

الأمر جمع من بقي من عشيرة مالك بن نويرة واسترجع ما وجد عند المسلمين من أموالهم وأولادهم ونسائهم مرد ذلك عليهم مع نصيبه مما كان منهم ، وزعم أهل الرواية أنه استرجع بعض نسائهم ، من نواحي كثيرة وبعضهن حوامل ، فردهن إلى أزواجهن ، فإن كان فعل أبي بكر بهم خطأ فقد أطعم المسلمين الحرام من أموالهم ، وملكهم العبيد الحرام من أولادهم ، وأوطأهم الفروج الحرام من نسائهم ، وفي هذا الخزي العظيم والنكال الأليم ، وإن كان فعله حقاً وصواباً فقد أخذ عمر نساء من قوم قد ملكوهن بحق فابتزهن من أيديهم غصباً وظلماً ، وردهن إلى قوم لا يستحقونهن يطلونهن حراماً من غير مباينة وقعت ، ولا أثمان دفعت ، وفي كلا الحلالين قد أوطأ جميعاً أو أحدهما المسلمين هروجاً حراماً ، وأطعماهم مالاً حراماً من أموال المقتولين على مع الزكاة منه ومن نسائهم ، فليثبت الآن أوليائهم أي الجاهلين شأوا ولينفوا منها أيها شأوا فما يجحدون عن ذلك في حقيقة النظر محيصاً وليس فيها ولا في أحد منها حظ لمختار ، وما منها إلا من قد فعل ما لا يرضى الله ولا رسوله فيه ، إذ كان في ذلك منك حرمة المسلمين وإبطال أحكام شريعة الدين^(١)

ثم أنه عمد إلى الطامة الكبرى والمصيبة العظمى في ظلم فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقصص دونها تركات أبيها مما خلفه عليها من الضياع والسائين وغيرها ، وجعل ذلك كله بزعمه صدقة للمسلمين ، وأخرج أرض فدك من يدها مرعاً أن هذه الأرض كانت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إنما هي في يدك طعمة

(١) أقول : للعلامة الأميني (رحمه الله) بحث مفصل في كتابه " لفتاوى " ج ٧ ص ١٥٨ ط بيروت فليراجع .

منه لك ، وزعم ان رسول الله (ص) قال : نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، وما تركناه فهو صدقة ، فذكرت فاطمة (عليها السلام) برواية جميع أوليائه : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد جعل لي أرض فذك هبة وهدية فقال لها . هات بيّة تشهد لك بذلك ، فجاءت أم أيمن فشهدت لها فقال : امرأة لا يحكم شهادة امرأة ، وهم رووا جميعاً أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : أم أيمن من أهل الجنة ، فجاء أمير المؤمنين (عليه السلام) شهد لها فقال : هذا بعلك وإنما يجر إلى نفسه ، وهم قد رووا جميعاً أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال علي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيث دار (١) ولن يفترقا حتى يردا علي الخوص هذا مع ما أخبر الله به من تطهيره

(١) اخرج هذا الحديث عن النبي (ص) جمع من الخطاط والأعلام منهم الخطيب البغدادي في التاريخ (ج ٤ ص ٣٢٦) بطريقه عن أم سلمة والحافظ الهيثمي في مجمع الرواة (ج ٧ ص ٢٣٦) وقال رواء البراء والحافظ ابن مردويه في المواقف ، والسمعاني في فضائل الصحابة أخرجه عن عائشة ، وابن مردويه أيضاً في المواقف ، والديلمي في الفردوس عن عائشة ايضاً بلفظ (حق لن يرد مع علي وعبي مع الحق لن يبتلعوا ولن يفترقا) وابن قتيبة في الامامة والسياسة (ج ١ ص ٦٨) عن محمد بن أبي بكر عن عائشة بلفظ (علي مع الحق والحق مع علي) والرحماني في ربيع الأبرار بلفظ (علي مع الحق والقرآن والحق والقرآن مع علي ، ولن يفترقا حتى يردا علي الخوص) وهذا اللفظ أخرجه الخطيب الخطيب الخوارزمي في المواقف ، من طريق الحافظ ابن مردويه ، وكذا شيخ الاسلام الحموي في ترائد سمطين من طريق الحافظين أبي بكر البيهقي والحاكم أبي عبد الله الباقوري ، ومن العرب إذا ما ذكره داعية الصلال ابن تيمية في منهاج السنة ج ١٦٧ - ١٦٨ ، من أن هذا الحديث من أعظم الكلام كذباً وجهلاً وأنه لم يروه أحد عن النبي (ص) لا بأساد صحيح ولا ضعيف وأنه كلام تبرأ عنه رسول الله (ص) . الكاتب

أقول : ورواه محمد الدين الطبري في ذخائر العقبى : ص ٣٧

لعلي وفاطمة (عليهما السلام) من الرجس^(١) وجميع الباطل بجميع وجوهه رجس ، فمن توهم ان علياً وفاطمة (عليهما السلام) يدخلان من بعد هذا الاخبار من الله في شيء من الكذب والباطل على غفلة او تعمداً ، فقد كذب الله ، ومن كذب الله فقد كفر بغير خلاف ، ففضبت فاطمة (عليها السلام) عند ذلك فانصرفت من عنده وحلفت أنها لا تكلمه وصاحبه حتى تلقى أباها فتشكو اليه ما صنعها بها

فلما حضرتها الوفاة أوصت علياً (عليها السلام) ان يدفنها ليلاً لئلا يصلي عليها احد منهم ، فعلم ذلك معاوية الغد يسألون عنها فعرفهم انه قد دفنها ، فقالوا له . ما حملك على ما صنعت قال : اوصتني بذلك فكرهت ان اخالف وصيتها ، وهم قد رووا جميعاً ان رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) قال : فاطمة بضعة مني ، من آذاها فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله هر وجعل^(٢) ولم يجوز ان اخالف رسول

(١) وذلك لما أطلق المشركون على رسول الله تعالى في المآ يريد الله ليذهب حكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيراً سورة الاحزاب / ٣٣ - في أهل بيت النبي (ع) وعلي وفاطمة (عليهما السلام) لا ريب أنهما من أهل البيت . الكاتب أقول للعلامة الأميني (رحمه الله) بحث مفصل في كتابه العنبر ح ٧ ص ١٥٨ ط بيروت فليراجع

(٢) أقول : وذكره جلة علماء العامة منهم محب الطبري في ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى ص ٢٤ ط بيروت الوفاء ، وتدل : أخرجه مسلم وأحمد في المساقب ، وكذلك الطبراني . وذكر المرتضى في الشافعي ، وشيخ الطائفة في تلخيص الشافعي ، المتعبد منها ، مراجع .

(٣) إن حديث فاطمة بضعة مني من آذاها فقد آذى الله ومن آذاني فقد آذى الله هر وجعل ، من الأحاديث المتواترة وإن اختلف في بعض الفاظ المتن ، فمن ذكره أصحاب الصحاح البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وأحمد ، وأبو داود ، وابن حجر في =

الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في مخالفة وصيتها .

فقال عمر: اطلبوا قبرها حتى ننبشها ونصلي عليها ، فطلبوه فلم يجدوه ولم يعرفوا لها قبراً الى هذه لعاية^(١) .

= الصواعق ، والكسبي في كفاية الطالب ، كلهم في باب مناقب فاطمة (عليها السلام) . الكاتب

(١) أقول . هذا موقعهم بعد وفاتها (سلام الله عليها) ولكن قيل وفاتها عجموا على باب دارها ، وعزموا إحراقها بمن فيها كي يخرج علي (ع) ويابعهم على ما هم فيه . فقد روت جماعة المؤرخين من السنة مع اختلافهم في الألفاظ . منهم الطبري في ج ٣ ص ٢٠٢ دار المعارف ، حيث روي أن عمر بن الخطاب مزل علي - وبه طلحة والبربر ورجال من المهاجرين - فقال والله لأحرقن عليكم أولئجهن إلى البيعة . وقال ابن قتيبة في الإمامة والسياسة . ص ١٢ قدعنا بالخطب وقال والذي نفس عمر بيده لنخرجن أو لأحرقن علياً من بيته ، فقبل له يا أبا حفص إن فيها فاطمة ! فقال : وإن

وذكرها ابن أبي الحديد في ج ٩ ص ٢٢٤ من شرحه على التهجد بنسب المصنف ، وكذلك في أعلام النساء ج ٣ ص ١٢٠٥ . والإمام علي لعنه الفتح ج ١ ص ٢٢٥ ، والعقد الفريد ج ٢ ص ٢٥٠ ، وأبي العلاء ج ١ ص ١٥٦ ، والأموال لأبي حنيفة : ص ١٣١ ، ومروج الذهب ج ١ ص ٤١٤ ، واليعقوبي في تاريخه . ج ٢ ص ١٠٥ .

ولكن في العقد الفريد ، وأبي العلاء ، وأعلام النساء بزيادة - فقد روي عن المدائني ، عن مسلمة بن محارب ، عن سليمان التميمي ، عن أبي عون : أن أبا بكر أرسل إلى علي يريده على البيعة ، فسم يسام فتلفته فاطمة (عليها السلام) على الباب ، فقالت يا بن الخطاب ، أنراك محرقاً علي بابي ! قال : نعم وذلك أقوى فيما جاء به أبوك .

وروت الشيعة من طرق كثيرة مثل ذلك ، فقد روي إبراهيم بن سعيد الثقفني ، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد (ع) قال : والله ما يبيع علي حتى رأى الدخان قد دخل بيته .

وقال سقيم بن قيس الهلالي ، عن أسد بن أبي عياض ، عن سلمان . وعبد الله بن العباس ، أنهم قالوا فقال عمر لأبي بكر يا هذا إن الناس أجمعين -

وروا كذلك جميعاً أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال
لفاطمة (عليها السلام) : « يا فاطمة إن الله يعصب لعصك ويرصى

بـ بالضرب بعضهم وبالتهديد آخرين وبالجهل من الأمور هولم الناس - قد بايعوك ما
خلا هذا الرجل وأهل بيته ، فابعث إليه ، فبعث إليه بن عم له يقال له : قنصل ،
فقال له : يا قنصل ، اطلقني عليّ فقل له - أجب خليفة رسول الله ، فبعثا مراراً
وأبي علي (عليه السلام) أن يأتيهم ، فوثب عمر غصلاً وبادى خالد بن الوليد
وقنصله ، فأمرهما أن يحملا خطباً وباراً ، ثم أقبل حتى انتهى إلى باب علي وفاطمة
(صلوات الله عليهما) وفاطمة فاصلة حنف الباب ، قد عصت رأسها ، ونحلت
جسمها في وفاة رسول الله (ص) .

فأقبل عمر حتى صرب الباب ، ثم بادى : يا ابن أبي طالب افتح الباب ، فقالت
فاطمة : يا عمر ما لنا ولك ، لا تدعنا وما نحن فيه ؟ قال : افتحي الباب وإلا
أحرقناه عليكم ، فقالت : يا عمر ، أما تنظي الله من رجل ، تدخل عليّ بيتي وعيكم
عليّ داري ١٩ فأي أن يصرف ، ثم دها بالسيف فاصرمها في الباب ، فأحرق
الباب ، ثم دفعه عمر فاستقلته فاطمة (ص) وصاحت : يا أبناء يا رسول
الله ، فرمى السيف وهو في غمد فوجأ به جبهها ، فصرحت ، فرمى السوط فضرب
به ذراعها ، فصاحت : يا أبتاه

فوثب علي بن أبي طالب (عليه السلام) فدخل يتلاييب عمر ، ثم هزه فصرعه ،
ووجأ أمه وورقته ، وهم يقتله ، فذكر قول رسول الله (ص) وما أوصاه به من العسر
والطاعة ، فقال : والذي كرم محمد بالبوّة ، يا ابن الصهاك ، لولا كتاب من الله
سبق ، لعلمت أنك لا تدخل بيتي ، فأرسل عمر يستغيث ، فأقبل الناس حتى دخلوا
الدار فكاثروه ، ألقوا في عنقه حبلاً ، صاحت بينهم وبيته فاطمة عند باب البيت ،
فضرها قنصل المعون بالسوط ، فأحياها إلى عصاة بيتها ، ودفعها ، فكسر صلعتها من
جبهها ، فألقت جثثاً من بطنها ، فلم تزل صاحبة فراش حتى ماتت من ذلك شهيدة
كما في العوالم : كتاب فاطمة الزهراء ، للبحراني ص ٢٢١ من كتاب سليم
ص ٢٤٩ .

وقال البلاذري : إسم صربوها (سلام الله عليها) بالسياط - هذا مع علمهم بقول
رسول (ص) - كما في المستلوك للحاكم ج ٣ ص ١٦٠ - حيث قال : خلق الله
الناس من أشجار شتى ، وخلقنا أنا وعلي بن أبي طالب من شجرة واحدة ، فما

= قولكم في شجرة أنا أصلها ، وفاطمة فرعها ، وعلي لقاحها ، والخس والحسين ثمارها ومع علمهم بمقالة الرسول (ص) من أحب ابني فاطمة فهو معي في الجنة ، ومن أبغضها فهو في النار - كما في لنهار . ح ٧ ص ٣٨٢ في ثواب حبهم - وعرفوا أن الله خلق نور فاطمة قبل خلق السماوات والأرضين - كما في تفسير المرات الكروية ص ١٠ .

وقال علي بن إبراهيم القمي في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ قال إنما سرت في عصب أمير المؤمنين حقه وأحد حق فاطمة فقد قال النبي (ص) من آذاه في حياتي كمن آذاه بعد موتي ، ومن آذاه بعد موتي كمن آذاه في حياتي ، ومن آذاه فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله - كما في العوالم ص ٥٢ عن تفسير القمي ص ٥٣٣ .

ودكر في المصدر عن مستدرك الحاكم عن أبي سهل بن ريد ، عن إسماعيل ، وحلية أبي بصير ، عن الهريري ، وابن أبي مليكة ، والمنصور بن محمودة أن النبي (ص) قال إنما فاطمة شجرة أبي مثله لمر الشجرة - من يقصمها ما يقصمها ويسقط ما يسقطها ..

وروي أنها (سلام الله عليها) قتلت رسول الله (ص) حيث قال وهي قلبي الذي بين حمي - كما في كشف الغمة ح ١ ص ٤٦٧ - وقال (ص) إن فاطمة شجرة مني ، فمن آذى شجرة مني فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله لعنه ملء السماوات والأرض - كما في المصدر نفسه -

وبعد هذا كله صربوها حتى ماتت وفي عصدها كمثل الدملح من أثر صربة فعمد (لعه الله) - كما في العوالم ص ٢٢٢ - وبعد وفاتها (عليها السلام) أرادوا بشق قبرها بحجة الصلاة عليها مع علمهم بحرمته البش - كما أقر به إجماع الفرق - لكنهم أرادوا استغلال الموقف ، لأن بوندتها ارتجت المدينة بالبكاء من الرجال والنساء ودهش الناس كبوم قص فيه رسول الله (ص) - كما عن ابن عباس في كتاب سليم ص ٢٤٩ - ولولا صمود علي (عليه السلام) ومعارضته لبش القبر حيث قال له (عليه السلام) . والله ، لو رمت ذلك يا بن الصهرك لأرجعت إليك عيسك ، لش سللت سيدي لأعمدته دون إرهابك نفسك ، فانكسر عمر وسكت وعلم أن علياً (عليه السلام) إذا جلف صديق - كما في المصدر نفسه -

لرضاك^(١) فإذا كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أخبر أن الله يغضب لغضبها ويرضى لرضاها ، وأن من آذاه فقد آذى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن آذى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد آذى الله ، وقد دل دفتها سليل من غير أن يصلي عليها أحد منهم ، أو من أوليائهم ، أن ذلك كان منها غضباً عليهم بما اجتسروا عليها وظلموها ، وإذا كان ذلك كذلك فقد عصب الله عليهم الأمر بعد أن آذوها ، فإذا قد كان ذلك كذلك فقد غضب الله عليهم الأمر بعد أن آذوها ، فإذا قد آذوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بأذاهم أياها ، وقد آذوا الله عز وجل بأذاهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإن الله عز وجل يحل بقول . ﴿إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيباً﴾^(٢) .

وروا مشايخنا أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال لأبي بكر حين لم يقبل شهادته : يا أبا بكر اصدقني **عبي** **سالك قال** : قل قال : أخبرني لو أن رجلين احتكما اليك في شيء في يد أحدهما دون الآخر أكت تخرجه من يده دون أن يشت عليك ظممه قل : لا ، قال فممن كنت تطلب البيئة منها أو على من كنت توجب اليمين منها ، قال : أطلب البيئة من المدعي وأوجب اليمين على المنكر قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) البيئة على المدعي واليمين على المنكر ، قال أمير المؤمنين (عليه

(١) رواه ابن حجر العسقلاني في ترحمة صاحبة (ع) من الاصابة ، وقال البيهقي في الشرف المؤيد (ص ٥٩) انه رواه الطبراني وغيره بإسناد حسن الكاتب
أقول ورواه الحافظ عبي الدين الطبري في دوائر بعضي ص ٣٩ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية . ٥٧ .

السلام) أفتحكم فيها بغير ما تحكم به في غيرنا؟ قال: فكيف ذلك قال: ان الذين يزعمون أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: ما تركناه فهو صدقة، وأنت ممن له في هذه الصدقة، إذا صحت نصيب وأنت فلا تميز شهادة لشريك لشريكه، فيما يشاركه فيه، وتركه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بحكم الاسلام في أيدينا، الى أن تقوم البيعة العادلة بابها لغيرنا، فعلى من ادعى ذلك علينا إقامة البيعة، ممن لا نصيب له فيما يشهد به علينا، وعلينا اليمين فيما تنكره، فقد خالفت حكم الله تعالى وحكم رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ قبلت شهادة الشريك في الصدقة وطالبنا بإقامة البيعة على ما ننكره مما ادعوه علينا، فهل هذا الا ظلم وتحامل؟ ثم قال: يا أبا بكر، أرأيت لو شهد عندك شهود من المسلمين المعدلين عندك على فاطمة بفاحشة ما كنت صانعاً، قال: كسب والله أقميم عليها حد الله في ذلك، قال له: إذا كنت تخرج من دين الله ودين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: لم قال: لأنك تكذب الله وتصدق المخلوقين، إذ قد شهد الله لفاطمة بالطهارة من الرجس في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(١) فقلت أنت إنك تقبل شهادة من شهد عليها بالرجس، إذ الفواحش كلها رجس وتترك شهادة الله لما بنفى الرجس عنها، فلما لم يجد جواباً قام من مجلسه ذلك وترك علماً (عليها السلام).

فانظروا يا أهل الفهم من جرى في الاسلام بدعة أظلم، وأظهر،

(١) سورة الاحزاب : الآية : ٣٣ .

أقول : هذا مصداق ما روي عن الرسول (ص) حيث قال إذا لم تستع فاصع ما شئت - كما رواه ابن ماجه في سننه - كتب الزهد (١٧) باب الحياء ج ٤١٨/٣ .

وأفطع ، وأعظم ، واشنع من طالب ورثة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) باقاة البينة على تركة الرسول ، أنها لهم مع شهادة الله لورثة الرسول بإزالة جميع الباطل عنهم ، وذلك كله بحكم الاسلام في أيديهم ، وقد رووا ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : نحن أهل بيت لا تحمل علينا الصدقة ، فيجوز لمسلم أن يتوهم على أهل بيت الرسول (عليهم السلام) أنهم طلبوا شيئاً من الحرام ، هذا مع ما أخبرهم الله بتطهيرهم من الرجس ؟ كلا ، وقد دل قول القوم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ما تركناه فهو صدقة ، على ان المنازعة جرت بينهم وبين أهل البيت في التركة ، فلا يخلو أهل بيت الرسول (عليهم السلام) من ان يكونوا طلبوا الحرام بالباطل ، فيلزم عند ذلك تكذيب الله تعالى فيما أخبر به من تطهيرهم من ذلك ، واما ان يكونوا طلبوا الحق فقد ثبت ظلم من منعهم من حقهم ، ولا يعد الله إلا من ظلم وتعدى وغشم ، هذا مع تكذيب الله لهم فيما ادعوه من صدقة تركة الرسول ، وان الأنبياء لا يورثون إذ يقول الله في كتابه : ﴿ وورث سليمان داود ﴾ (١) وقال فيما أخبر به عن زكريا انه قال : ﴿ فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضياً ﴾ (٢) فإخبر الله بميراث انبيائه وزعم واضح الخبر المتخصص أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث وما تركناه فهو صدقة » ولعمري لقد كان واضح الخبر ومتخصصه جاهلاً كتاب الله ، اذ لم يعلم ما فيه من تكذيب خبره ، وذلك من امتنان الله على المؤمنين في كشف باطل المبطل ، ولو كان واضح الخبر جعل ما تخرصه في تركة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) منسوباً الى رسولنا

(١) سورة النمل : الآية : ١٦ .

(٢) سورة مريم : الآية : ٦ .

خاصة دون غيره من الأنبياء ، لدخلت شهة على كثير من الناس العارفين ، فضلاً عن الأعجم ، وجمهور الأعوام ، ولكن الله أعمى قلبه وسمعه حتى قال فيما احترصه من ذلك كله ما يكذبه كتاب الله ، وقد اضطرب جهال من العوام واهل الجدل في نصرة الظلمة الى ان قالوا : ان سليمان انما ورث من داود السوة ، وكذلك يحيى من زكريا ، وهذا منهم غاية الجهل والاختياط ، والغصة والافراط ، فان السوة لو كانت مما يورث لم يكن على وجه الأرض غير لأنبياء ، اذ الميراث لا يجهوز ان يكون لواحد دون الآخر ، فاول حق الله كان نبياً فهو آدم (عليه السلام) فلو ورث ولده نوته لوحي ان يكون جميع ولد آدم انبياء من بعده ، وكذلك اولاد اولاده الى يوم القيامة ، ويلزم ايضاً قائل هذا ان يحكم بان ورثة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ورثوا نوته ، فهم انبياء من بعده ، ونسلهم ايضاً الى يوم القيامة .

وكفى بهذا لمن يبلغ مذهبه اليه خيراً وفضيحة وجهلاً ، ولا خلاف ان من الأنبياء المتقدمين من كان له ولاد كثير عددهم ، وكان منهم السبي وغير السبي ، وهذه مقالة واصحة الفساد وخارجة من كل وجه من وجوه السداد ، ولا يعد الله لا من ظلم وقال بما لا يعلم ، هذا وقد اجمع اهل الاثر ورواة الخبر ان ما تركه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) البغلة والسيف والعمامة وان درعه كانت مرهونة فافتكها أمير المؤمنين (عليه السلام) وأخذها اليه مع البغلة والسيف والعمامة ، فكيف جاز لهم ترك ذلك عنده وهو من تركه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فان كانت التركة كما زعموا صدقة فذلك كله داخل في التركة ، فكله صدقة والصدقة على أمير المؤمنين (عليه السلام) حرام باجماع ، فهل علي (عليه السلام) قهرهم وعلبهم عليه ومنعهم عنه وعجزوا عن انتزاعه منه فقد كفر علي (عليه السلام) وخرج عن دين

الاسلام ، ووجب على جميع الصحابة والمسلمين محاهدته ، إذ كان قد
استحل ما حرم الله عليه تعمداً ، وحالف الله جهاراً ، وتركهم لمجاهدته
وقصده بالمحاربة ، بعد هذا الحال منه يوجب عليهم الخروج معه من
دين الله ودين رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)

وقد رووا جميعاً أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : من
غير دينه فاقتلوه ، ولا يكون في تغير الدين شيء ، هو أظهر من استحلال
الحرام ، وتحريم الحلال على معرفة ويقين ، وقد لزمهم في إمساكهم عن
محاربتة ما لزمه هو أيضاً من الذم في ذلك ، فهذا بات يوجب على
المسلمين كلهم البراءة من جميع المهاجرين والأنصار ، ومن جاوَرهم من
سائر المسلمين ، وكفى بهذا لمن يبلغ به مذهبه إليه حزياً ، وفضيحة ،
ومقتناً ، وكفراً ، وإلحاداً ، فإن كانت الصحابة لجأوا عليه (عليه
السلام) في ذلك فقد أشركونا في الخلاف على الله وعلى رسوله ، إذ
ليس لهم أن يقدموا ولا يؤخروا في الصدقات بعضاً على بعض ، ولا
يحصى الذي نظر وتحصيل من هذا الحال ، فإن زعم جاهل أن رسول
الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جعل ذلك في حياته لعلي (عليه
السلام) في تركاته دون غيره طولب رعم هذا بحبر معروف عجم عليه
وعلى نقده ومعرفته ، ولن يجد إلى ذلك سبيلاً .

هذا مع ما رووا جميعاً أن العباس رفع عبداً (عليه السلام) إلى أبي
بكر في مطالبة الميراث من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الدرع
والبقلة والسيف والعمامة ، وزعم أن عم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
عليه وآله وسلم) أولى بتركة رسول الله من ابن العم ، فلو كان الرسول
(صلى الله عليه وآله وسلم) وهب ذلك لعلي (عليه السلام) لكان قد
ظهر القول بذلك ممن يخبره ، وقد وقف عليه ، ولكان علي (عليه
السلام) يدعى الهبة أيضاً ، والهدية ، ولنقله الأخبار بذلك ، هذا مع

ما يلزمهم من الحكم على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بخيائته لأهل بيته إذ قال : ما تركت فهو صدقة ولم يعرف^(١) ذلك أهل بيته (عليه السلام) حتى لا يطالبوا منه شيئاً ولا يزرعوا فيه ، مع تحريم الصدقة عليه وعليهم ، ومن ظن هذا بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد كفر بما جاء به الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

ومما ابتدعه • كلامه بالصلاة بعد التشهد وقبل التسليم حين قال : « لا يفعلن خالد ما أمرته به » حتى احتج بذلك قوم من فقهاء العامة بشهرته منه فقالوا : لا يجوز الكلام بعد التشهد وقبل التسليم ، فإن أبا بكر فعل ذلك للضرورة ، وقال آخرون : لا يجوز ذلك فإن أبا بكر قال ذلك بعد أن سلم في نفسه ، وتلزعوا في اختلافهم في هذا المعنى .

فقلنا لهم أما تجوزكم في الصلاة فاما غير محتاجين الى منازعتكم فيه ، لانا غير آخذين بفعل أبي بكر ولا متبعين له فيه ، ولكن عرفونا ما الذي دعا أبا بكر الى ان قال : « لا يفعلن خالد ما أمرته به » قبل تسليمه وما هو ، ولم هو ، فكانوا في ذلك صماً كماً عمياً .

فقالت شيعة آل محمد (عليهم السلام) قد علمنا وعلم كل ذي فهم انه نهاه عن امر مكر بعد ان أمره به ، وجهلكم بذلك منه دليل

(١) يعرف بتشديد الراء اي لم يعرف السبي ذلك . الكاتب

أقول أن رسول الله (ص) كان يعلم وقوع كل ذلك ، ولذلك قال (ص) ليرد علي الخوص أقوام ، ثم ليحتلجن دوبي ، فأقول • رب أصبحاي ، أصبحاي ، فيقول • إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، إسم لم يرالو مرتدين على أعقابهم عند فارقتهم ، فأقول : بعداً وسحقاً لم يدل بعدي كذا رواه مسلم في ج ٤ من صحيحه ، في كتاب الفضائل ج ٤٠ وأحد في ج ١ من مسنده ص ٤٥٣ ، وج ٥ ص ٥١ ، ورواه الكثير منهم بلفظ أصبحاي - كما سيأتي .

عل صحة ما رواه مشايخنا عن ائمتنا (عليهم السلام) فانهم قالوا: ان ابا بكر كان قد أمر خالداً بقتل أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا هو سلم من صلاة الفجر، فلما قام إلى الصلاة ندم على ذلك وخشى ان تهيج عليه فتنة لا يقوم بها، فقال قبل ان يسلم: لا يفعلن خالد ما امرته به، فكان الأمر منه في انتدائه لخالد كمرأ إذا امره بقتل مؤمن من غير جرم، وكان كلامه في الصلاة قبل التسليم لئلا ينهي خالد عن ذلك مفسداً لصلاته تلك، وكان قد لزمه اعادةها، ولزم جميع من صلى خلفه كذلك، اذ قد رووا جميعاً ان تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم، وليس معهم توقيف من صاحب الشريعة بحواز ذلك، وليس عندهم مع هذا الحال رواية بوجه، ولا سبب، ولا آية، ولا القوم أعادوا تلك الصلاة فتركه لأعادة صلاة قد افسدها بوجوب الكفر أيضاً^(١)

وقد رووا جميعاً عن الرسول (صلوات عليه وآله وسلم) انه قال: من ترك صلاة واحدة عامداً متممداً فقد كفر بموقنول من زعم انه سلم في نفسه قبل أن يتكلم فاسد، لأن صلاته عقدها مصلياً بالجماعة، ولم يكن مصلياً بنفسه، فغير جائز له ان يستعمل حداً واحداً مما يخالف صلاة المصلي بالجماعة، ومن حدود المصلي بالجماعة إظهار التكبير والتسليم لا يسعه غير ذلك.

ومن ادعى جواز خلاف ذلك من غير توقيف من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو جاهل ولا حجة في شيء من أقاويل أهل الجهل، ومن عدل عن هذا الذي ذكرناه من حدود الجماعة فصلاته فاسدة يجب عليه اعادةها، ويجب على كل من صلى خلفه إعادة صلاته

(١) اذ لم ينقل عنه ولا عن أوليائه أنهم أعادوا صلاتهم الكاتب

تلك التي افسدها امامهم ، هذا مع روايتهم جميعاً أنه قال بعد قوله : لا يفعلن خالداً ما أمرته به : (السلام عليكم) ^(١) فما الذي عني بذلك التسليم بعد ذلك الكلام لمفسد للصلاة .

ثم رووا جميعاً بخلاف تلك الرواية انه قال في وقت وفاته : ثلاث فعلتها ووددت أني لم أفعلها ، وثلاث لم أفعلها ووددت أني فعلتها ، وثلاث أهملت السؤال عنها ووددت أن أسأل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عنها ، ثم اختلف أولياؤه في تأويل ما فعل وما لم يفعل ولم يختلفوا في السؤال فاهملنا ذكر ما اختلفوا فيه وقصدنا ذكر ما أجمعوا عليه طلباً للنصفة وتحريماً للحق .

فرعموا أنه قال : ووددت أني سألت رسول الله عن الكلالة ما هي ، وعن الحد ما له من الميراث ، وعن هذا الأمر لمن هو ، فكان لا يسأله فيه ، فيما ويل أهل الجهل والويل حل بهم ، هل الرسول بلغ الشريعة بالتمام والكمال أم لم يبلغ ذلك فبلغ البعض ، واهمل البعض والله تعالى يقول : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ ^(٢) والتبليغ لا يكون إلا بالتفسير ، فان كان أبو بكر أهمل السؤال والصحابة جميعاً عن ذلك الشيء ، اليس كان يلزم لرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تعريفهم ذلك فلم يكن في الصحابة كلها احد سمع تفسير ذلك من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالتبليغ الى من كان .

اليس هذا القول منه يوجب تعطيل الشريعة وخروج الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من حدود الرسالة إذ لم يبلغ ما أمره الله تعالى

(١) أقول ومن حملة من روى الحديث السيوطي في الجامع الصغير : ج ٢ ص ١٦٨

ناقلًا عن الطبراني في الأوسط

(٢) سورة المائدة : الآية - ٦٧

بتبليغه ، أو ليس قد دل بقوله : أنه لم يعرف الأمر لمن هو ، على أنه قد دخل فيها لم يكن له ، فانه لو كان له لكان قد علمه ، ولما لم يعلم ذلك كان جهله به دليلا على انه لا حق له فيه ، ووجب عليه ان لا يدخل في أمره لغيره ، وان كان لا يعرف صاحبه .

ومن بدعه : انه لما استتب الأمر له قطع لنفسه أجرة على ذلك من بيت مال الصدقات ، في كل يوم ثلاثة درهم ، وهذا من اظهر الحرام ، فأكل الحرام تعمداً وخلافاً على الله وعن رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) مصراً عليه غير نادم فيه ، ولا تائب عنه ، الى ان مات بغير خلاف فيه ، وذلك أن أبواب أموال الشريعة معلومة ، كل باب منها مفروض من الله ومن رسوله لقوم بأعيانهم ، لا يجعل لأحد أن يأكل منه حبة واحدة حتى يصير ذلك في أيديهم ، وليس لأحد ممن لا شيء له فيه أن يطلق منه لغيرهم ، شيئاً ، حتى يصير نصيب كل واحد منهم في يده ، اذ لم يجعل الله ولا الرسول اليهم ، ولا لأحد منهم الحكم فيه ، ولا في شيء منه ، وإنما الحاكم فيه عليهم غيرهم ، وهو كان للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم من استحق مقدمه من اوصيائه من بعده .

وقد أوضحنا من البيان في المستحقين لمقام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في كتاب الأوصياء ما فيه كفاية ومقنع للأديب ، ولنا نجد من أبواب الأموال في الشريعة بابا يصلح ان يؤخذ فيه احرة ، وذلك ان أبواب الأموال في الشريعة من خمسة وجوه لا سادس لها

فمنها : أبواب الصدقات على صورها من كينها وورثها وعدّها ، وقد جعل الله ذلك فريضة أصناف من المسلمين في قوله تعالى .

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي

الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله ﴿١﴾ فكل صنف من هؤلاء الثمانية له شيء معلوم منها على قدر الكفاية ، يدفع الامام اليه ذلك ليس له الحكم في سواء .

ومنها : مصالحة أهل الدمة على ما في ايديهم من الأموال والأرضين ، وذلك لاحق بوجوه الصدقات ، وذلك لأن هذا الصلح وضع عليهم عوضا من الصدقات ، إذ لا يجوز أن يؤخذ الزكاة من أهل الكفر ، فمن أسلم منهم زال عنه وجه الصلح ، ووجب عليه فريضة الصدقات التي هي الزكاة ، ولذلك صار الصلح لاحقا بوجوه الصدقات ، ولأهلها دون غيرهم ، فسبيل الحكم فيها سبيل شرحناه من حال الحكم في الصدقات .

ومنها : الجزية ، والأمة فيها في ذلك على قولين .

فالعامة تقول : إنها تجري مجرى الصدقات

والشيعة تقول : إنها لأهل مكة خاصة ، أعماهم الله بها عوضا عن مع المشركين من الدخول اليهم والتجارات معهم في قوله تعالى : ﴿ يا ايها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وإن خفتهم هيلة فسوف يغنيكم الله من فضله أن يشاء الله عليهم حكيما ، قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أنوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ ﴿٢﴾ فاعنى الله أهل مكة بالجزية فجعلها لهم خاصة .

(١) سورة التوبة : الآية : ٦٠ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ٢٨ .

وكلا الوجهين يحزم على كل احد أن يأخذ منها أو من أحدهما أجرة ولا غيرها ، غير من جعل الله ذلك لهم ، ولم يملك الله تعالى من جعلها لهم ولا رسوله الحكم في شيء منها إلى أن يصير في أيديهم نصيبهم منها .

ومنها : الغنائم التي يجاهدون عليها المسلمون ، فيأخذونها من أيدي الكفار وهي في قول العامة^(١) لمن يجاهد عليها من جميع المسلمين دون غيرهم ، وفي قول أهل البيت (عليهم السلام) للمهاجرين والأنصار ، وأبنائهم وأبناء أبنائهم إلى يوم القيامة دون غيرهم ، وليس لأحد من أهل القولين الحكم في شيء منها إلى أن يصير نصيبه منها في يده .

ومنها : المعادن والركازات ، وهي الكوز الموجودة المدخورة ، واستخراج جواهر البحر ونحوها ، والأمة في ذلك على قولين :

فالعامة تقول : أن ذلك للعامل عليه فيه ، وليس لأحد أن يأخذ منه شيئاً إلى أن يبلغ ما يلزمه فيه الزكاة ، فيخرج منه عند ذلك الزكاة المفروضة .

والشيعة يقولون : أنه للعامل عليه وفيه إذا هو عمل في ذلك كله بأمر الامام ، وإن عمل بغير أمره فالأمر فيه إلى الامام ، إن شاء أخذه كله ، وإن شاء دفع إلى العامل فيه منه ما أحب ، وإذا عمل فيه بذن الامام كان فيما يرزق فيه من قليل أو كثير الخمس ، يخرج الامام ، فإذا بلغ نصيبه عنده بعد الخمس مبلغ الزكاة أخرج زكاته على نحو ما يجب من حكم ذلك ، وهذا ما لا يجوز لأحد أخذ أجرة منه ، لأنه للعاملين

(١) وهي بإجماع من بعد إخراج الخمس منها للمقاتلين عليها دون غيرهم ، فبطل أن يجوز أخذ الأجرة من الغنائم ، كما بطل من غيرها «ومنها» المعادن إلى آخره كلها في بعض نسخ الكتاب بدلا من العبارة المذكورة . . الكاتب

فيه دون غيرهم ، فجميع ما وصفناه من أبواب الأموال في الشريعة إنما هو لقوم من المسلمين دون قوم منهم ، والامام المنتصب باجرة يجب ان تكون اجرتة على جميع المسلمين ، لو قد كان أخذها جائزاً في دين الشريعة فإنا أخذها من مال قوم دون قوم فقد ظلم أولئك واعتدى عليهم ، فجميع ما أخذه من بعده من الأجرة فذلك حرام من الله ورسوله ، وعقوبة ذلك كله في عنق الأول منهم ، إذ كان هوسه لمن اقتدى به من بعده فيه ، وذلك محقق بقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « من استن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة ، من غير أن ينقص العامل بها شيئاً من أجره ، ومن استن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة من غير أن ينقص العامل شيئاً من وزره » .

ومن بدعه . انه لما أراد أن يجمع بين تنهاى من القرآن صرخ مناديه في المدينة : من كان عنده شيء من القرآن فليأتنا به ثم قال : لا يقل من أحد منه شيئاً إلا بشاهدي عدل ، ولما أراد هذا الحال لئلا يقبلوا ما الفه أمير المؤمنين (عليه السلام) إذ كان الف في ذلك الوقت جميع القرآن تمامه وكماله من ابتدائه الى خاتمته على سق تنزيله ، فلم يقل ذلك منه خوفاً ان يظهر فيه ما يفسد عليهم أمرهم ، فلذلك قالوا : لا يقل القرآن من أحد إلا بشاهدي عدل ، هذا مع ما يلزم الحكم عليهم أنهم لم يكونوا عالمين بالتزيل ، لأنهم لو كانوا عالمين به لما احتسحوا في قوله الى شاهدي عدل ، وإذا لم يعلموا التزيل كانوا من علم التأويل أبعد منه أجهل ، ومن لا يعلم لتزيل ولا التأويل كان جاهلاً بأحكام الدين .

ومن بدعه : العظيمة الشيعة الموحبة للكفر من غير تأويل ، أن الأمة مجمعة في روايتها على أن لرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان

قد ضمه قبل وفاته الى أسامة بن زيد مع صاحبه وجماعة من رؤساء المهاجرين والأنصار ، وأمرهم بالمسير معه الى الشام ، وخرج أسامة في حياة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فمسكر خارج المدينة واعتل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) علته التي توفي فيها ، فروى جميع أهل الرواية ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يزل يقول في علة خمسة عشر يوماً : نعلوا - أي جهزوا - جيش أسامة^(١) نفلوا جيش أسامة ، لعن الله المتخلف عن جيش أسامة حتى توفي وهو يقول ذلك ، فلم ينفدوا وتأخروا الى ان توفي ، ثم اقبلا بحاصمك الأنصار في طلب البيعة ، فبايع الناس ابا بكر وأسامة على حال معسكره خارج المدينة

(١) ذكر هذا الكلام عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) جمع كثير من الأعلام الاثبات وأرسلوه إرسل المسلمات ، ولم يختلف أحد من المؤرخين فيه ، ممن ذكره الشهرستاني في الملل والنحل ، وابي أبي الحسين الحنظلي في شرح نهج البلاغة (ص ٢٠ ج ٢) من طبع مصر ، قال سيد العلامة آية الخبير السيد عبد الحسين آل شرف الدين الموسوي العاملي إدام الله وجوده في (مفصول المهمة ص ٨٩) ما هذا لعلة . وأنت تعلم انهم إنما تشاغلوا عن سير أولا ، وعنفوا عن الجيش أخيراً ، ليحكموا قواعد سياستهم ، ويقبضوا على ترجيحهم منهم لذلك هل التمس بالنص ، حيث رآوه أولى بالمحافظة ، وحق بالرعاية ، إذ لا يموت البحث بتأجيلهم عن السير ، ولا يتخلف من تخلف منهم عن الجيش ، أم الخلافة فيها تنصرف عنهم لا محالة ، اذا انصرفوا الى العزوة قبل وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم) وكان «بأي وامي» أراد أن يخلو منهم العاصمة ، فيصعوا الأمر من بعده لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) على مكنون وطمانية ، فاد رجعوا وقد أبرم عهد الخلافة وأحكم لعلي (عليه السلام) عقدتها كانوا عن المارعة والخلاف أبعد ، لكنهم هطنوا الى كل ما دبر (صلى الله عليه وآله وسلم) فطعموا في تأسير أسامة ، وناقلوا عن السير معه ، فلم يبرحوا من الحرف حتى لحق النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بربه فهموا ، حيث بالقاء البحث ، وحل اللواء نارة ، وعزل أسامة أخرى ، ثم تخلف كثير منهم عن الجيش ابتغاء لرايهم ، وترجيحاً لاجتهادهم على لتعهد بصومه (صلى الله عليه وآله وسلم) الكاتب .

يراسلهم فلا يلتفتون اليه ، حتى اذا استوى لهم الامر ، فبعث الى أسامة : ان الناس نظروا في أمورهم فلم يجدوا لهم غنى عني ، وقد نظرت في أمري فلم أجد عن عمر عني ، فحلفه عدي وامص في الوجه الذي امرك به الرسول بالمضي فيه ، فكتب اليه أسامة : من الذي أذن لك في نفسك بالتحلف عني حتى تطلب مني الاذن لعيرك ، ان كنت طائعاً لله ولرسوله فارجع الى معسكرك ومركزك الذي اقامك فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلم يزلوا يدارونه ويعدونه ويمنون به ، الى ان اجاب وقل منهم وتركهم وبعد في ذلك الوجه ، فلم يقع ابو بكر معصيته لله ولرسوله بتحلفه عن جيش أسامة ، حتى بعث عمر على معصية الله ورسوله بما أمره به من التحلف عن أسامة ، لان الأمة مجتمعة على ان من عصى الرسول وحالفه فقد عصى الله ، وان معصية الرسول بعد وفاته كمعصيته في حياته :

ومن عجائب بدعه - انه لما حضرته الوفاة جعل ما كان اعتصبه وظلمه في الاستيلاء عليه لعمر من بعده ، وطالب الناس بالبيعة والرضا به ، كره بذلك من كره ورضي به من رضي ، وقد اجمعوا في روايتهم : ان العالب من الناس يومئذ الكراهة ، فلما اكثروا عليه في ذلك ، وخوفوه من الله قال : ابالله تخوفوني ، اذا لقينه قلت له : استخلفت فيهم خيراً ، فقد تقلد من الإثم ما جعله لعمر بعده ، مثل الذي تقلده منه في حياته ولزمه ورر ما جرى في أيام عمر من تصيره ذلك اليه ، من غير ان ينقص عمر من ذلك شيئاً ، اذ ملكه ما لم يكن هو له ، وقوله : ابالله تخوفوني ، فليس يخلو حاله في ذلك من احد وجهين :

إما ان يكون قال هذا لانه لا يخاف الله في حياته لانه نقي ، نقي ، ركي ، محلس ، راقد عن كل زلة وهوة ، وظلم وزلل ، وقائل هذا ومعتقد عاص عصي الله متعمداً ، أو حاله ذاكرأ ، فكفى له به خزيأ إذ

يقول الله عز وجل في كتابه ﴿ فلا تزكوا أنفسكم هو اعلم بمن اتقى ﴾ (١) فمن زكى نفسه بعد هذا فقد خالف الله تعالى في نبيه .

او ان يكون اراد بقوله :

(ابا الله (مخوفوني) أي أنه لا يخاف الله تعالى تعطياً واستكباراً ، ومعتقد هذا كافر بغير خلاف ، وقوله انه يقول الله : إنه استخلف على عباده خيبرهم ، فان اجابه الله بان يقول له ومن جعل اليك ذلك ومن أمرك به ؟ ما تكون حجتك على الله سبحانه عند ذلك ، ان هذا إلا جهل واختباط ، وغفلة ، وافراط ، ثم ختم بدعته بالطامة الكبرى ، والمعصية العظمى ، بان أمر في وقت وفاته ان يدفنه مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في بيته ، حتى اقتدى به عمر في ذلك ، فامتثل فيه مثل ما فعله ، ومن عقل وميز علم انها قد دخلا بذلك في امر عظيم ، ومكر جسيم ، وذلك أن البيت الذي قبر فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يجوز ان يكون من جملة التركة الموروثة ، او للصدقة ، كما زعم المتحرصون ، او ان يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) استخلص ذلك لنفسه .

فقد قال الله تعالى في كتابه ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم ﴾ (٢) فالحال في ذلك بعد وفاته كالحال في حياته وليس معهم خبر يعرف عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالاذن لها في ذلك ، فهو قد عصى الله بدخوله عليه بغير إذن ، ومن ختم عمله بالمعصية لله . تعمداً مصراً فقد بارز الله بالعدوان ، ون كان البيت داحلاً في التركة فلا يخلو حال التركة ، من ان تكون كما زعموا صدقة ، او ان يكون

(١) سورة النجم : الآية : ٣٧ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية : ٥٣ .

موروثاً ، فإن كان صدقة فهو لجميع المسلمين ، شرق الأرض وغربها ، وليس لها أن يخصص شيئاً هو للمسلمين عامة ، من غير رضا جميع المسلمين به ، ولو ادعى مدع رضا المسلمين به كان اجتماعهم على الرضا بذلك غير جائز ، لأن حكم الصدقة أمها لا تباع ، ولا تسوّب عندهم ، وفي قولهم لا يخلو حالها في قبريها من أن يكونا اشترياً ذلك ، أو استوهباً ، وهذا الوجهان لا يجوران في الصدقة عندهم ، وإن كان البيت موروثاً فليسا هما ممن يرث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في حال من الأحوال

فإن ادعى جاهل ميراث استيهما من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فاعلم أن مصيبتها تسع الثمن ، لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ترك تسع سوة وولداً ، فلكل واحد من الأرواح (١) تسع الثمن ، ومع ذلك فلم تقسم من الورثة ولا الرضا منهم جميعاً بذلك ، مع ما فيه من تكفيرهم جميعاً ، إذ معاً ورثة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) من التركة والميراث و زعموا أنه صدقة وكفى بهذا الحال حزياً ومصيبة ومقتاً ، وقد أجمعوا في روايتهم : أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد : كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار (٢) .

(١) أقول في الأصل : فلكل واحد من الأرواح . والصواب ما أنشأه

(٢) أقول : ودواء الشيخ في الأمالي : ص ٣٤٧ .

فصل ذكر بدع الثاني منهم

من بدع الثاني : ما جرى منه في حدود الصلاة وما يتصل بها من أحكام الوضوء والأذان والاقامة ، وما يشاكل هذا الوجه .

فمن ذلك الوضوء الذي لا صلاة بالاجماع بدونه لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : لا صلاة الا بوضوء ، والله تعالى يقول في كتابه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ ^(١) ففرض الله تعالى للوضوء أربعة حدود ، حدان منها غسل ، وحدان منها مسح ، فدعا الثاني الناس إلى غسل الرجلين ، ومنع من مسحهما ، فاعمد على الناس وضوءهم ، وفساد الوضوء قد

(١) سورة المائدة : الآية : ٦ .

وفي مصحف أمير المؤمنين (عليه السلام) برواية الأئمة من ولده (صلوات الله عليهم) من المرافق - ومن الكعبين حدثا يدينه علي بن ابراهيم بن هاشم القمي ، عن أبيه عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن ريثب عن جعفر بن محمد ، عن آبائه (صلوات الله عليهم) أن التنزيل في مصحف أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم من الكعبين ﴾ كذا في الأصل المختصر منه للحافظ ابن شهر آشوب المروزي . الكاتب

فسدت الصلاة ، ثم تخرص أولياؤه وأصباره ، فرووا روايات كاذبة لبسوا بها على أهل الغفلة من العوام ، وزعموا في ذلك تخرصا وافتراء أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : خللوا الأصابع من اليدين والرجلين قبل تخللها النار .

وانه قال : ويسل للأعقاب من النار ، فانقاد لهذه الرواية جمهور العوام ، والجهلة والأغنام ، وعمل عند ذوي الفهم ان يوجب الله فرضا في كتابه ، فيخالفه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ويضاده ويبطله وذلك أن الله تعالى قال في فريضة الوضوء : ﴿ وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين ﴾ على ما يقرأ الناس (ومن الكعبين) عند قوم آخرين ، ولا خلاف عند ذوي المعرفة ان الكعب هو المفصل الذي بين مقدم الساق والقدم ، وان الكعب هو الذي في مؤخر الساق ، وبينه وبين الكعب نحو اربع اصابع فكيف يجوز ان يكون الله يحسد له حداً ، او فريضة من أجل الفرائض ؟ فنعلمنا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالنار على ترك لتحدور بحدا الله تعالى الى حد غيره .

كلا لا يجوز ذلك ، ولو صرح ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) استثنى في فريضة الرجلين زيادة على ما افترضه الله فيهما ، لما جاز ان يأتي على سنته من ذلك نوعيد يوجب النار على ترك ذلك ، تقصيراً او غفلة ، وما وحدا في شيء من سنته وعيداً بوجه ولا سبب ، فلما فسد هذا في النظر والحكمة ثبت الفرض في المسح على ما جاءت به روايات الأئمة (عليهم السلام) واستشهدوا على ذلك في الاحتجاج : بان الله تعالى لما نقل المسلمين من فريضة الوضوء بالماء عند الضرورة الى فريضة التيمم ، وأوجب بالتيمم ما كان غسلاً بالماء مسحاً بالتراب ، وأسقط ما كان مسحاً بالماء من فريضة التيمم ، دل بذلك على ان

مريضتهما بالماء فرض واحد ، وأعجب من ذلك انه لما نقلهم عن فريضة الله من المسح على الرجلين الى غسلهما ، دعاهم الى المسح على الخفين ، وزعم ان ذلك سنة من الرسول ، فمنعهم من فريضة واحدة وأثبت لهم بدعتين من المفسل والمسح على الخفين ، فقبلوا ذلك منه ، واتبعوه عليه ، فكانت سبيله الى أوليائه في هذا وشبهه مع ما تقدمه وتأخر عنه كما قال الله عز وجل : ﴿ اتخلوا أحيارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ﴾ (١) وأجمع أهل التفسير ان ذلك لم يكن من جهة عبادة لهم ، ولكنهم احلوا لهم حراما ، وحرّموا عليهم حلالا ، فاتبعوهم عليه واقتلدوا بهم ، فصيرهم الله في هذا الحال متخذين ارباباً من دون الله (٢) .

ومن ذلك : ما أفسده من حدود الصلاة فاسقط من الأذان والاقامة ، وزاد ما أفسدهما على متغيره .

فاما الأذان ، فانه كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (بما جاءت به الرواية على طريق الشيعة الامامية يقال فيه : حي على خير العمل ، فقال : أسقطوا هذا من الأذان ، لئلا يتكل الناس على الصلاة ، ويتركوا الجهاد ، فاسقط ذلك من الأذان والاقامة جميعاً لهذه العلة (٣) فقبلوا ذلك منه واتبعوه عليه ، فلزمهم في حكم النظر بان

(١) سورة التوبة : الآية : ٣١

(٢) أقول : روى العلامة المفسر السيد هاشم البحراني في تفسيره . البرهان : ج ٢ ص ١٢٠ ط بيروت ١٠ روايات عن طرق مختلفة ، ألها عن محمد بن يعقوب عن أبي عبد الله (ع) وآخرها عن الثعبي عن عدي بن حاتم عن رسول الله مع اختلاف في اللفاظ .

(٣) قال إمام المتكلمين « برعمهم » القوشجي الأشعري ، في شرح تجريد الكلام للمحقق نصير الدين الطوسي ص ٤٠٨ من طبع إيران ، في مبحث الإمام ما نصه : « إنه -

عمر أبصر من الرشد في ذلك ما لم يعلمه الله ولا رسوله ، إذا ثبتا ذلك في الأذان والاقامة ، ولم يخفا على الدس ما خشيه عمر عليهم ، فهذا حال يوجب الكفر بلا خلاف على من رضيها ، ثم انه لما اسقط ذلك من الأذان والاقامة اثبت في الأذان : « الصلاة خير من النوم » مرتين ، ولم يكن هذا على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (١) وقال : ينبغي ان يكون بين الأذان والاقامة فرق ، فجعلها فرادى بعد ان كانت مثنى مثنى مثل الأذن ، سوى حرف واحد من آخرها وهو قول : لا إله الا الله ، فإنه في الأذان مرتين ، وفي الاقامة مرة واحدة ،

« أي عمر - بعد السر وقال أبي الدس ثلاث كن على عهد رسول الله أنا أنهي من ، وهي معه الساء ، ومنعة الطبع دحي على خير العمل ومن العرب ما اعتل به العوشجي عن عمر « يأنك ذلك ليس مما يوجب قدحاً فيه من مخالفة المجتهد لعمره في المسائل الإجماعية لغيره » ولبت شعري ما قسمه اجتهد عمر في قال نص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي لا ينطق عن أهوى ، والذي مخالفته مخالفة لله سبحانه ، دما اعتل به العوشجي من السحابة التي لا يقام لها وزن ، وما يضحك الشكل الكاتب

(١) أخرج الإمام مالك في الموطأ في باب ما جاء في الداء للصلاة من أنه بلغه أن المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح ، فوجده نائماً فقال « الصلاة خير من النوم » فأمره عمر أن يجمعها في بدء الصبح (انتهى بلفظه)

وقال العلامة الزرقاني عند بلوغه إلى هذا الحديث من شرح الموطأ ما عدا لفظه هذا البلاء أخرج الدارقطني في السنن من طريق وكيع في مصنفه ، عن العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر قال وخرج عن سفيان عن محمد بن جعلان ، عن نافع عن ابن عمر ، عن عمر ، أنه قال لمؤذنه ، إذا بلغت حي على الملاح في الفجر قل الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم (انتهى)

قلت وأخرجه ابن أبي شيبة من حديث هشام بن عروة ، ورواه جماعة آخرون بطول المقام نذكرهم ، انظر ما ذكرناه في كتاب الفصول المهمة لسيدنا الحجة الثبت السيد عبد الحسين آل شرف لدين الموسوي العاملي أدام الله وجوده الكاتب.

فجعل الإقامة فرادى كلها الا ما زاده فيها ، فاته جعله مرتين ، حتى تكون البدعة عندهم أعظم قدراً من فريضة الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

ومن ذلك : ما أفسده عليهم من حدود الصلاة والتشهد ، فانهم قد رويوا جميعا : ان تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم ، فصاروا في تشهدهم الأول يقولون : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، وهذا سلام تام يقطع الصلاة ويفسدها ، فانهم اذا قالوا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فقد دخل في هذا التسليم جميع عباد الله من الملائكة والجن والانس ، ولم يبق بعد ذلك من يجوز أن يسلم عليه ، فليس منهم من يصلي أربع ركعات سالمة بوجه ولا سبب .

ومما أفسده عليهم . من حدود الصلاة أنه استن عليهم في قراءة الحمد بعد فراغها قول « آمين » فصارت عند أوليائه كأنها من كتاب الله حتى ان من يلقن من الأعاجم وغيرهم وعموم الناس وجهاتهم سورة الحمد يلقنوهم هذا الحرف ^(١) فكاست هذه كلمة زائدة منهم في سورة من القرآن ، حتى ان من يقرأ ولم يأت بها في الصلاة وغيرها كان عندهم كأنه ترك آية من كتاب الله ، وأنكر ذلك أثمتا أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقالوا : انها تقطع الصلاة ، ودليل ذلك اختلاف أهل الحجاز في روايتهم .

فمنهم : من روى ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : اذ قال الامام ولا الضالين قولوا آمين ^(٢) .

(١) أقول : وفي نسخة . يلقنوهم هذه في آخرها .

(٢) روى هذه الروايات وامثاها البخاري ومسلم في صحيحهما في كتاب الصلاة عن أبي =

ومهم : من روى إذا أمن الامام فامنوا .

ومهم : من روى ذلك برفع الصوت .

وكان هذا الاختلاف منهم من أوضح الدلالة على تحريضهم في اخبارهم ، ثم اتبع هذه البدعة بدعة مشاكلة لتكفير أهل الكفر لطواغيتهم من عكف اليدين في الصدور^(١) وقد نهى أمير المؤمنين (عليه السلام) عن ذلك .

= هريرة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وكل من رواها قائما تنتهي روايته الى أبي هريرة ، داعية بني أمية ، وكيف يعتمد على نقله الحديث عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد سرق من بيت مال المسلمين عشرة آلاف ، حين ولاه عمر بن الخطاب ، فصره بالدرة حتى ادمه ، وحدث هو عن نفسه - كما في العقد المفيد ، وطقات ابن سعد ، والاصابة لأسهم العسقلاني - قال ، انه لما عزلني عمر عن البحرين قال لي ، يا عدو الله وكتابه . سرق مال الله ، وكان أبو هريرة مفرقا عند عثمان وبني أمية ، لأنه كان يضع الأحاديث والمحرفات المكلوبة على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وفق إرادتهم وسياساتهم ، انظر كتاب أبي هريرة لسيد العلامة الكبير الحجة السيد عبد الحسين ال شرف الدين الموسوي العاملي آدام الله وجوده ، فانه لعمرى كتب جمع دعوى لم يؤلف مثله ، طبع في صيدا .

أقول - فقد روي - بعد أن ضربه عمر بالدرة وأدمه قال . أكثر الكذب على رسول الله (ص) . ومعه من الرواية فلم يرو في زمن عمر شيئا حتى مات عمر وقيل لعائشة - إن أبا هريرة إذا روى حديثا يقول : قال لي خليلي رسول الله ، وقلت لخليل رسول الله !! فقالت عائشة - متى كان خليله ، وهو (عليه السلام) يقول : لو كنت متحداً عبر ربي حديثاً ، لاحت أبا بكر ، فهو لم يتخذ خليلاً ، فقد كذب أبو هريرة فيما ادعاه والله إنه يروي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أشياء ما كنا نعرفها ، ولا يعرفها أحد من أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) .

للتفصيل - راجع العقد المفيد ح ١ ، كتاب اللؤلؤة في السلطان : ٢٥ - ما يأخذ به السلطان من الحرم والعزم - ، وكذلك كتاب أبي هريرة للعلامة السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي ، والسيد مرتضى العسكري

(١) ودروا في مؤلفاتهم روايات ان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : كان اذا صلى =

ومما أفسده عليهم : من حدود الصلاة ، أمره إياهم بصلاة المغرب قبل ظهور شيء من النجوم ، وزعم انه لو علم ان في الناس إمكاناً للعتق من كلهم لأوجب على من ترك صلاة المغرب حتى يظهر نجم واحد عتق رقبة ، فشدد عليهم في تقديمها غاية التشديد ، وهم قد وروا ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قرأ في المغرب سورة الأنعام .

ومنهم : من روى انه كان يقرأ فيها دُشماً والنجم والطور ونحوهما . لكن عمر أفسد عليهم بتقديم هذه الفريضة فريضتين عظيمتين ، فريضة الصلاة ، وفريضة الصيام في شهر رمضان لافطارهم في ذلك الوقت والله يقول في كتابه : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ^(١) فكل من

= وضع يده اليمنى على يده اليسرى ^(صلى الله عليه وآله وسلم) وشرح مسلم وابو داود والنسائي انه وضع يده اليمنى على ظهر كعبه اليسرى ، وقدم على الساعد ، وقال السوي في شرح صحيح مسلم : يجعلها تحت صدره فوق صدره . الكتاب

أقول روى ابن ماجه في ح ١ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (١٥) باب رفع اليدين إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، ح ٨٦٢ و ٨٦٣ عن محمد بن عمرو بن عطاء ، عن أبي حميد الساعدي ، قال . سمعته وهو في عشرة من أصحاب رسول الله (ص) أحدهم أبو قتادة بن ربعي ، قال : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله (ص) ، كان إذا قام في الصلاة اعتدل قائماً أو رفع يديه حتى يجاذي بها منكبيه ، ثم قال : الله أكبر ، وإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يجاذي بها منكبيه ، فإذا قال : سمع الله لمن حمده ، رفع يديه فاعتدل ، فإذا قام من الثنتين كبر ورفع يديه حتى يجاذي بها منكبيه ، كما صنع حين اعتنع لصلاة وعن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ، ضد روى عبد الكريم ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال سأله ، أقول إذا قرأت فاتحة الكتاب : آمين ؟ قال لا . كما في التهذيب ح ٢ باب كيفية الصلاة وصفتها وشرح الإحلى وخمس ركعة وترتيبها ح ٤٤ .

(١) سورة البقرة : الآية : ١٨٧ .

افطر قبل الليل فقد أفسد صومه بلا خلاف ، ولا خلاف مع ذلك ان الليل يكون اذا غابت الشمس ، ولا خلاف بين ذوي المعرفة ان الحائل بيننا وبين رؤية النجوم بالنهار هي الشمس ، فحكمها اذا غربت أن تظهر النجوم لزوال الحائل بيننا وبينها ، والحائل بعد قائم لم يغرب كلا ، فعلامة الليل ظهور النجوم ، وعند ذلك يجب الافطار ، وفريضة صلاة المغرب .

ومما أفسده عليهم : من صلاة النوافل ، ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استن صلاة الوتر بعد صلاة الليل ، في آخر الليل ، باجماع اهل الرواية على ذلك منه (عليه السلام) فقال عمر : إن صلاة الليل انما كانت واجبة على الرسول دون غيره لقوله عز وجل : ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾ (١) قال : وليس كل انسان يطيق القيام في الليل ، فلا يجب ان يؤخر الوتر ، والوجه ان تصلي في أول الليل بعد العشاء ، فزال سنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عن وقتها من آخر الليل الى اوله ، فبطل فضل الوتر في اول الليل ، إذ لم يأت بها في وقتها الذي استنها ، فهذه الصلاة بجميع حدودها قد فسدت عليهم ببدعته في فرائضها وستنها .

ومن بدعه في الزكاة : التي قرأ الله فرضها بفرض الصلاة في غير موضع من كتابه ، واجتمعت الأمة في الرواية أن الرسول (عليه السلام) جعل الزكاة في الخنطة والشعير والتمر والزبيب ، العشر من كل صنف ، مما يسقى بالأنهار والأمطار ، ونصف العشر فيما لا يسقى بها ، وأنه لا صدقة في شيء من ذلك حتى يبلغ الصنف خمسة أوسق ،

(١) سورة الاسراء : الآية : ٧٩

كل وسق متون صاعا بصاع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
واختلف الأمة في الصاع .

فقال اصحاب الحديث هو : خمسة ارطال وثلاث بالبغدادي .

وقال اصحاب الرأي : هو ثمانية ارطال بالبغدادي .

وقال أهل البيت (عليهم السلام) : هو تسعة ارطال بالعراقي
وسنة بالمديني .

فأخذ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الصدقات التي هي
الزكاة على ما ذكرناه في العشر ونصف عشر من الأصناف الأربعة ، ثم
ساوى بالاعطاء بين الأصناف الثمانية التي أوجبها الله تعالى لهم ، فلم
يمض في ذلك قرشياً على عربي ، ولا عريباً على عجمي ، ولا أبيض
على أسود ، ولا ذكراً على أنثى ، **(والتمانية أصناف في قول الله تعالى :**
﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية ﴾^(١)

وكان الحال يجري كذلك في زمان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
إلى أيام عمر بن الخطاب في ذلك ، فأوجب عمر التفضيل بينهم في
الإعطاء ، ففضل المهاجرين على الأنصار ، وقرشياً على العرب ، والعرب على
العجم ، ثم فضل بين أزواج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)
فضل منهن عائشة وحفصة على جميعهن ، وكان يعطيها ضعف غيرها
من الأزواج^(٢) فقبلوا ذلك طوعاً وكرهاً ، وهذا هو الحرام المحض الذي لا

(١) سورة التوبة : الآية . ٦٠

(٢) اعترف بذلك كله الفوشجي الأشعري إمام المتكلمين برعهم في شرحه لتجريد
العلامة نصير الدين الطوسي (المطبوع ببيروت ص ٤٠٨) وأقر بأب كانت من
محدثات عمر ، ومن السحابة ما اعتد به عنه بقوله : « إن ذلك ليس مما يوجب
قدحاً فيه فان مخالفة المحتد لغيره في المسائل الاجتهادية ليس ببدع » فانظر كيف =

شبهة فيه ، إذ لم يأمر الله به ولا رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلما قبلوا ذلك الحرام منه واستعذبوه ومالوا إليه واستطابوه ، قال : ينبغي ان يجعل مكان هذا العشر ونصف عشر دراهم تأخذها من أرباب الأملاك معلومة ، فانه احفظ واوفر لنمال ، وأسهل على ارباب الأملاك ، فاجابوه الى ذلك ، فبعث الى البلدان من يمسحها على اهلها والرمهم الخراج ، فاخذ من العراق وما بينها ما كان يأخذ منهم ملوك الفرس على كل جريب^(١) درهما واحداً وقفيراً^(٢) من اصناف الحبوب ، واحد من مصر وبواحيها ديناراً وإردساً عن مساحة حريب ، كانت لهم يأخذها منهم ملوك الاسكندرية .

وهم قد رووا جميعاً ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال .
معت العراق درهمها وقفيرها : ومعت مصر دينارها وإردسها^(٣) يريد انه

- يمس عمر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في الاجتهاد ، عمرارك اللهم ورحمك . الكاتب

(١) أقول : الحريب : يعادل ١٠,٠٠٠ متر مربع

(٢) أقول : القفير : يعادل ١٢ صاعاً

(٣) قال الريدي في التاج بمدة (ردب) الأردن كفرش مكيال صحم لاهل مصر، وفي الحديث معت العراق درهمها وقفيرها ومعت مصر إردسها ، وقال الحريري في النهاية بمادة اردب وفي حديث أبي هريرة : معت مصر اردبها هو مكيال هم يسع أربعة وعشرين صاعاً ، وهو يكسر الهمة ، وسكون الراء المهملة ، وفتح الدال المهملة ، ثم الباء المشددة ، كما ضبط في معاجم اللغة ، وقال المقريري في شذور القعود في ذكر النفود ص ١٤ من طبع الصحف لأشرف رويسا من طريق مسلم وأبي داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « معت العراق درهمها وقفيرها ، ومعت الشام مديها وديسرها ومعت مصر اردبها ودينارها ، الحديث ، والمدي يضم الميم واسكن الدال المهملة ثم الباء المثناة من تحت مكيال لاهل الشام ، يسع خمسة عشر مكوك ، والمكوك بفتح الميم وتشديد الكاف المضمومة ثم الواو الساكنة بعدها الكاف صاع ، ونصف وقيل اكثر من ذلك ، قاله ابن الأثير في النهاية الكاتب

قد سما ذلك شريعة الاسلام ، فكان أول بلد مسحه عمر بلد الكوفة ، فاتبعوه على ذلك وقبلوا منه ، وأكلوه مستحلين له ، فافسد على ارباب الأملاك أملاكهم باحتباسهم الزكاة ، لأجل ما كان يأخذه منهم من الخراج ، فكان الخراج المأخوذ منهم ملاً اغتصبوا عليه ، والزكاة المفروضة باقية عليهم في أموالهم ، لا تحل لهم أموالهم حتى يخرجوا منها ما أوجبه الله عليهم فيها ، والزمهم الكفر والارتداد بتركهم فريضة الله تعالى عليهم ، وتعطيلهم أياها عامدين متعمدين من غير علة تضطرهم إلى ذلك .

ومن كان من المسلمين لا زكاة عليه ، فقد لزمه أيضاً من هذا التكفير والارتداد ما لزم اصحاب الأملاك مما أكلوه من هذا المال المأخوذة ظلماً وجوراً وغصباً من الخراج ، إذ كاذب الله من أكل الحرام من غير اضطرار ، فلما أكلوا هذا الخراج عامدين كانوا أكليين للحرام المحض بغير تأويل ولا شبهة ، ومن أكل الحرام ، ويكبح به النساء ، واشترى به الاماء من غير إقلاع عنه ولا تبرم منه فقد بارز الله تعالى بالعداوة ، ومن بارز الله بالعداوة فقد كفر عند كل دين وفهم

فلما استحلوا ذلك واستطابوه قد لهم . يسعى لنا ان نجعل من هذا المال الذي هو الخراج قسماً لأنوام يجاهدون^(١) الناس ويشغل سائر الناس في معاشهم وسواقهم وتجاراتهم وصنائعهم ، فليس كل مسلم يمكنه الجهاد ، فرغب كثرؤهم ورؤساؤهم في ذلك ميلاً منهم للبدعة والخفص والراحة ، ورغب في ذلك اهل الحروب ، وحمل السلاح ، لما يتعجلونه من أحد لذل ، فاجابوا الى ذلك وصبروا رأيه فيه ، فصرف عند ذلك تلك الاموال المأخوذة حراماً وغصباً وظلماً

(١) هنا يبايض في الأصل .

من اصنف أهل الزكاة الى قوم حدهم ، ودونهم جنداً للجهاد بزعمه ،
فصير المجاهدين يجاهدون باجرة ، فاسطل ثواب الجهاد على جميع
المسلمين ممن تحلف عنه ، ومن يجاهد منهم باجرة ، والأجرة مع ذلك
من مال حرام وكل من عمل باجرة فلا ثواب له على عمله ، وكل شيء
ياخذ المجاهدون بالاجر من الغنائم فهو عليهم حرام ، لأهم جاهدوا
بالأجرة ، فلاحظ لهم في الغنائم التي كانوا يأكلوها لأنها عليهم حرام ،
والأجرة عليهم حرام ، والمال المأخوذ من الخراج على جميع من اكل منه
شيئاً حرام ، فهل للناس باعظم من هذه المصيبة في المسلمين بما ذكرنا
من البدع مع ما صرفه عن الثمانية اصناف ، الذين جعل الله الزكاة لهم
من حظوظهم من الزكاة .

هذا ، وكل من قتل منهم في الجهاد كما كان مقتولا باجرة دون طاعة
الله وفي غير سبيله ، ثم جعل من هذا المال المأخوذ حراما من الخراج
قسماً للقوم من الفقهاء ، فقبلوا ذلك وأكلوه الفقهاء ومن أقامهم بزعمه
يعلمون المسلمين معالم دينهم ، وكذلك الأئمة المصلين بهم في البلدان
والمؤذنين ، فقبلوا ذلك وأكلوه مستحلين له ، فدخل في هذا الحرام جميع
علمائهم وجهاتهم ، واسقط بذلك عن المعلمين ثواب تعليمهم ، وعن
المؤذنين ثواب تأديتهم ، وعن المصلين بالناس ثواب صلاتهم بالأجرة
التي أخذوها على ذلك من الحرام ، فصاروا في تلك الحالة مستأجرين
للأذان والصلاة ، فادانهم وصلاتهم بالأجرة التي أخذوها على ذلك
كله ، فصاروا في تلك الحالة مستأجرين ، وبقيت عليهم فرائض الأذان
والصلاة ، لأنه غير جائز للمصلي ان يعتد بصلاة يصليها بالأجرة ،
وكان يترك فرضه الذي أوجه الله عليه بعير اجرة ، وليس منهم من
جعل فرضه غير صلاته التي صلاها باجرة ، فآخذوا بتلك الصلاة

الأجرة لاداء فرائضهم من الصلوات ، فلم يكونوا مصلين لله تعالى
بوجه ولا سبب .

وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بغير خلاف . « من
ترك صلاة واحدة عامداً متعمداً فقد كفر » وكفى بهذه الحالة خزيًا ،
وفضحية ، ومقتناً ، وكفرأً ، والحادأً ، وجهلاً ، وعناداً .

ومن بدعه أيضاً : في هذا المعنى ما حكم به في اهل الذمة من اخذ
الحرام ، فان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عاهد اهل الذمة
على شيء معلوم محدود ، يؤخذ منهم في كل سنة بعد شروط شرطها
عليهم إن نقضوها ، أو شيء منها ، لم يقبل منهم بعد ذلك غير
الاسلام ، أو القتل ، واستباحة الأموال ، والذراري ، ولم يجعل لهم في
ذلك منازل لغني ولا فقير ، بل جعل عليهم وفقيرهم في ذلك كله
بالسوية ، فجعلهم عمر طبقات ثلاث ، فأخذ من الأعياء بحساب
طبقتهم ، ومن أوسطهم بحسابهم ، ومن عابستهم بقسطهم ، فقبلوا
ذلك منه ، واكلوه مستحلين له ، مع علمهم بمخالفته للرسول في ذلك
كله ، ثم عمد الى مال الخمس فصرفه عن أهله ومعهم منه^(١) وجعله

(١) روى النسائي في كتاب العمى من سننه ، عن عمر بن يحيى بن الحارث ، عن
عجوب بن موسى ، عن أبي اسحق القراري ، عن صفوان ، عن قيس بن مسلم قال
سألت الحسن بن محمد يعني محمد بن الحنفية ، عن قوله عز وجل « واعلموا انما
منعتم من شيء فان الله عليه » سورة الاعمال الآية ١١ قال هذا مفتاح كلام الله الدنيا والآخرة
له قال : اختلوا في هذين السهمين بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
سهم الرسول وسهم ذي القربى فقال قائل سهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
وسهم (للخليفة من بعده وقال قائل سهم ذي القربى لقراءة الرسول ، وقال قائل
سهم ذي القربى لقراءة الخليفة ، فاجتمع رأيهم على أن جعلوا هذين السهمين في
الخليل والمنة في سبيل الله عز وجل فكان في ذلك في خلافة أبي بكر وعمر وقد أورد

في اثمان الكراع من الخيل والسلاح للمجاهدين فقال لأمر المؤمنين (عليه السلام) الأموال كثرت ولا يجوز أن نجعل لكم خمس هذه الأموال ، ولكن نجعل لكم بعضها ونصرف البعض في الكراع والسلاح .

فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) إن كان المال لك فلا حاجة لنا اليه ولا الى شيء منه ، وإن كن لنا فلا تأخذنا الا بالتتمام والكمال ، فمنعهم عن ذلك جميعه ، فقبلوا منه ، واكلوه دون اهله ومستحقه كفوراً والنجاداً وطلياً وعماداً .

ومن بعده أيضاً : في فريضة الصيام الذي افترضه الله في شهر رمضان ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استن للمصائمين النوافل في ليالي شهر رمضان فرادى ، وهي التي تسميها العامة . التراويح ، واحماع الأمة (الرسول) صلى الله عليه وآله وسلم) لم يرحص في صلاتها جماعة فجعلها عمر جماعة^(١) خلافاً على رسول الله

• السيوطي هذه الرواية أيضاً بطريقه في تفسير الدر المنثور (ج ٣ ص ١٨٥) وقال اخرجها عبد الرزاق في المصنف ، وس ابن شيبه ، وس جرير ، وابن النضر ، وابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ ، والحاكم من قيس بن مسلم الخدلي المذكور ، وأوردها أيضاً ابن جرير الطبري في تفسيره الكبير بطريقه من قيس بن مسلم ايضاً ، واعترف الفوشجي الأشعري في شرحه للتجريد ص ١٠٨ بان ذلك من مستحدثات عمر ، غير أنه اعتلر به بان ذلك ليس مما يوجب قدحاً فيه ، فإن مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الاجتهادية ليس ببدع وأوردها ايضاً لخصاص في كتابه أحكام القرآن وغير هؤلاء كثيرون . الكاتب

(١) صلاة التراويح هي نافلة شهر رمضان جماعة ، قال الجوزي في النهاية بمادة (روح) . ومنه حديث صلاة التراويح لأهم كذا يستريحون بين كل تسليمتين ، والتراويح جمع ترويح ، وهي المرة الواحدة من الراحة ولا يرتاب أحد في أنها ما كانت أيام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا في حلافة أبي بكر ، وإنما سنها الخليفة الثاني .

(صلى الله عليه وآله وسلم) في سنته ، وهم جميعاً يقرون أنها بدعة ، ثم يزعمون أن بدعتها بدعة حسنة فقبل لهم : أتقولون إنها أحسن من سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وفي ذلك الكفر ، أم تقولون إن سنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أحسن منها ، فإن قالوا : إن هذه البدعة أحسن من سنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

عمر سنة ١٤ من الهجرة ، وبص على ذلك البخاري في صحيحه في كتاب صلاة التراويح ، قال : إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، قال : فتوى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والأمر على ذلك ، ثم كان الأمر عن ذلك في خلافة أبي بكر وصديقاً من خلافة عمر وأخرج مثل ذلك مسلم في صحيحه في باب التراويح في قيام رمضان ، وأخرج البخاري أيضاً في صحيحه عن عبد الرحمن بن عبد القاري ، قال : خرجت مع عمر ليلة في رمضان إلى المسجد فلما سمعوا أذاناً متفرقون فقال عمر : أي أرى لو سمعت هؤلاء على قاريء (واحد كذا) ثم عزم فجمعهم صلى أبي بن كعب قال : ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال عمر : نعمت البدعة هذه قال : المصطلابي في شرحه للبخاري : إنماها بدعة لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يسلم لهم الاجتماع لها ولا كانت في زمن الصديق ، ولا أول الليل ولا كل ليلة ولا هذا العدد ومثله شرح البخاري ، وأخرج هذا الحديث أيضاً مالك في الموطأ في باب ما جاء في قيام رمضان ، وقال أبو الوليد ابن الشحنة في تاريخه « روضة المناظر » في حوادث سنة ٢٣ بعد ذكر وفاة عمر : هو أول من نهى عن بيع إبهات الأولاد ، وجمع الناس على أربع تكبيرات في صلاة الجسائر ، وأول من جمع الناس على إمام يصلي بهم التراويح ، وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى في ترجمة عمر : هو أول من سمى قيام شهر رمضان بالتراويح وجمع الناس على ذلك ، وكتب به إلى البلدان ، وذلك في شهر رمضان سنة ١٤ وجعل للناس بالمدينة قارئاً يقرأ بهم التراويح بالرحال وفارث يصلي بالنساء ، ومثله ابن عبد البرقي في الاستيعاب وقال السيوطي في تاريخ الخلفاء في ذكر خلافة عمر بقلا عن العسكري في أولياته : هو أول من سمى قيام شهر رمضان بالتراويح ، وأول من حرم المتعة ، وأول من جمع الناس في صلاة الجسائر على أربع تكبيرات ، ومثله في عاصمة الأوائل للمشيخ علاء الدين . الكاتب

وسلم) كفروا ، وإن قالوا : إن سنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أحسن منها فالأحسن أولى وأوجب ، على أن إجماعهم أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار . فإي حس في الضلالة ، فافسد عليهم صلاته كما أفسد عليهم فرضه ، إذ أمرهم بالامطار قبل ظهور النجم .

ومن بدعه في الحج : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : إن العمرة قد دخلت في الحج هكذا إلى يوم القيامة ... وشبك أصابعه - وكان مقام إبراهيم (عليه السلام) قد أزالته قريش في الجاهلية عن موضع إبراهيم (عليه السلام) إلى الذي هو فيه اليوم ، فلما فتح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مكة رده إلى موضعه ، فلما كان أيام عمر قال : من يعرف موضع هذا المقام في الجاهلية ؟ قال رجل : أنا أعرفه وقد أحدث قيس بن مسيلة بئر هو عدي ، فعلمت أنه يحتاج إليه يوما فقال عمر : جئني به . فأتاه الرجل بذلك السير ، فرد به المقام إلى الموضع الذي كان في الجاهلية وهو إلى اليوم هناك ، ثم أنه نهاهم عن المتعتين : متعة النساء ، ومتعة الحج ، فقال : متعتان كانتا على عهد رسول الله حلالين وأنا أنسى عهدا وأعاقب عليهما^(١) وقد اجمعوا

(١) إن نهي عمر عن المتعتين أصبح من شواهد بين المرفقين ، والسراخ قائم بين السنة والشيعة في تفسير قوله تعالى من سورة النساء ﴿فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن﴾ سورة النساء الآية ٢٤ وكذا ابن عباس وأبي بن كعب وسعيد بن جبيرة والسدي وغيرهم يقرؤونها ﴿فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى﴾ كما روى ذلك عنهم ابن جرير الطبري في تفسيره الكبير ، وروى ذلك عنهم وعن ابن مسعود جماعة كثيرة من حفاظ الأمة وثقاتها ، وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما أحاديث كثيرة في مشروعيتها ، والعلامة في هذه المسألة كتب رسائل كثيرة مطبوعة ومخطوطة راجعها إن شئت . الكاتب

جميعاً في رواياتهم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لما حج حجة الوداع قال للناس بعد ان طافوا وسمعوا : أيها الناس من كان ساق الهدي من موضع احرامه فليقم على احرامه حتى يبلغ الهدي محله ، ومن لم يكن ساق الهدي فليحل وليتمتع بالعمرة الى الحج ، فلو استقبلت من أمري ما استدبرت لفعلت الذي أمرتكم به ، ولكني قد سقت الهدي والله تعالى يقول في كتابه . ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(١) فجعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الحج على وجهين لا يجوز غيرهما :

الحج مفرداً وذلك ان ساق الهدي معه من موضع احرامه لا يجوز له غير ذلك .

والوجه الآخر مقرونًا بالعمرة وذلك لمن لم يسق الهدي لا يجوز له غير ذلك ، فمن تجاوز ممن يسوق الهدي مفرداً فلا حج له ، ومن تجاوز ممن لم يسق الهدي للحج مقرونًا بالعمرة فلا حج له ، اذ كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حكم بهذا بلا خلاف في الرواية به عنه (عليه السلام) ولا تكون العمرة إلا بالاحلال من الاحرام الأول ، كما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فليحل وليتمتع بالعمرة الى الحج ، والعمرة لا تكون إلا بالتمتع ، وهي الاحلال ، والتمتع بما يتمتع به المحلون ، من الثياب ، والطيب ، والنساء ، وغير ذلك الى يوم التروية ، ثم يجتهد عند ذلك الاحرام للحج في وسط المسجد الحرام ، فامر عمر الناس أن يحجوا حجاً مفرداً ، من ساق الهدي ، ومن لم

(١) سورة البقرة : الآية : ١٩٦ .

يسق ، وبهاهم عن التمتع بالعمرة خلافا على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبهاهم مع ذلك عن متعة النساء التي حصن الله بها فروج المسلمين ، فكل من زنى بعد ذلك فمثل وزره في عتق عمر .

وقد قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : لولا كلمة سبق بها ابن الخطاب ما زنى إلا شقي ، ففسد عليهم حجهم بما ذكرناه من بدعه فيه وتغييره ، والاحتجاج الآن يطوفون بالبيت ثم يصلون في موضع المقام ، يبطل الطواف عليهم إذ لم يصلوا في مقام إبراهيم (عليه السلام) الذي وضعه فيه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كما قال الله تعالى : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ ^(١) وإذا بطل الطواف بطل الحج ، وكذلك ما ذكرناه من الحج المفرد ، والحج المقرون ^(٢) .

(١) سورة البقرة : الآية : ١٢٥ .

(٢) ومن ذلك أن عليه أهل البيت (عليهم السلام) ذكروا عن ابن عباس (رضوان الله عليه) أنه لما دخل مكة وعهد الله بن الربيع على المير يعطى ، فوقع نظره على ابن عباس وكان قد أصر ، فقال : معشر الناس قد أتاكم أعمى أعمى الله قلبه ، يسب عائشة أم المؤمنين ، ويلعن حواري رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ويعمل المتعة وهي الرى المحصر ، فوقع لكلام في ادن عبد الله بن العباس وكان متوكتفا على يد علام له يقال له عكرمة ، فقال له : أدبي منه ، فأدبه حتى وقف بازائه وقال :

إما إذا ما فقة ملقاهما سر لولاها على احرامها

قد انصف القلوة من راماها

أما قولك : إنا سب عائشة أم المؤمنين بما صارت لأبيك ولأبائك ، وأما قولك حواري رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فإن الربيع لم يصر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) بعد وفاته ، إذ أخرج روجه للحنوف والمقارعة بالسيوف وترك عرسه في بيته تصان بأدبائهم ، وأما قولك : بطل المتعة وهي الزنى المحصر فوالله لقد عمل بها على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يأت بعده رسول لا يحرم ولا يجلل ، والدليل على ذلك قول ابن صهاك : متعتان كبانتا عن عهد رسول الله فإنا أجمع منهن وأعاقب عليهما ، فقلنا شهادته ولم يقل تحريمه

ومنها ما ابتدعه : في الحدود ، ومن ذلك حد الخمر ، فان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) باجماع اهل الرواية جعل حد الخمر أربعين بالنعال العربية ، وجرائد الخيل ، وذلك النصف ، وأقل الحد حد القاذف ، وهو ثمانون جلدة ، فقال عمر : ان الشارب إذا شرب سكر ، وإذا سكر افتري ، وإذا افتري وجب عليه حد القاذف ، فاسقط سنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وفرض الله في حد الخمر وصير له حداً من عنده برأيه^(١) ولو وجب ما قاله في حال السكر من

= وانك من متعة فاذا نزلت عن عودك هذا فاسأل أمك عن بردي عوسجة ، ومضى عبد الله بن العباس ، وسزل عبد الله بن الزبير مهرولا الى امه ، فقال : اخبريني عن بردي عوسجة ، والحق عليها منمما ، فقالت له : إن ابلك كان مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد أهدى له رجل بغال له عوسجة بردي ، فشكا أبوك الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) المزومة فاصطبه برداً منها ، فجاءني فمتني به ومضى فمكت عي سرهه وادابه قد أتاني برديك فمتني به فعلق بك وإنك من متعة ، فمن أين وصلك هذا .

قال : من ابن عيسى فقالت ألم أنك من بني هاشم وأقل لك إن هم السنة لا نطاق . كذا في المختصر من الأصل للحافظ ابن شهر آشوب السروي (رحم الله) . المكاتب

(١) روى مسلم في كتاب الحدود باب حد الخمر من صحيحه بسنده عن انس بن مالك . ان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أتى برجل قد شرب الخمر فجلبده بجريدتين نحو أربعين قال : وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبد الرحمن بن عوف ، أخف الحدود ثمانين ، فمر به عمر ، وروى مثل ذلك روايات أخر بطرق مختلفة ، ووافقه النووي في الشرح ، وقال ابن حجر المصني المكي في شرح الأربعين حديثاً النووية ما نصه : وجلبدهم في الخمر ثمانين ليس فيه زيادة محظورة وان اقتصر (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه وأبو بكر على أربعين ، لأن الناس لما أكثروا الشرب في زمنه ما لم يكثروا قبله ، استحقوا ان يزيد في جلبدهم تنكيلاً لهم وزجراً ، فكانت الزيادة اجتهاداً منه بمعنى صحيح مبرور لها (انتهى) .

وقد ذكر ذلك ايضا السيوطي في تاريخ الخلفاء فقال . انه أول من ضرب على الخمر =

الاقتراء لوحب على الشارب حدان ، حد الشرب ، وحد الاقتراء والقذف ، كما لو زنى رجل في حرز حل السرقة منه ، لوحب عليه حد الزنى ، وحد السرقة .

ومن ذلك حد السارق : فان اهل الأثر اجمعوا ان امير المؤمنين (عليه السلام) قطع الرجل من مفصل الكعب وترك الحق^(١) ليقوم عليه للصلاة ، وأنه قطع اليد من مفصل مجمع الأصابع وترك الكف مع الإيهام لوضوء الصلاة ، وقال : هذا امر الله ورسوله ، فخالف عمر ذلك ، فقطع ايده من الزند ، والرجل من مفصل أسفل الساق مع الكعب ، خلافا على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)

ومنه ما دخل به الفساد : العظيم على جميع الأمة ، من تولاه ومن لم يتولاه ، وذلك في الطلاق والنكاح فان الله ورسوله جعل الطلاق على العدة وعلى السنة ، فقال عمر : من اطلق ثلاثا في مجلس او بين فقد لزم حكم الطلاق سواء كان لك في جده أو غير جده ، واحتج في ذلك بأنه زعم أن الناس قد استعذبوا الإيمان بالطلاق فالوجه ان ينقض عليهم الحنث في ذلك ليرتدعوا عنه^(٢) فالزم الحنث في يمينه بالطلاق ، وسماه

ثمانين ، ومثل ذلك ما ذكره العلامة الشيع علاء الدين في كتابه (محاضرة الأوائل) في الفصل الثامن والعشرين منه نقلا عن أوائل السيوطي فقال : اول من جلد في الحمر لمائتين جلدة عمر . ولم يشك احد في أن ذلك من بدع عمر ومن مستحدثاته . الكاتب

(١) الحق بضم الحاء المهملة وتشديد القاف رأس المضد ورأس الورك
(٢) روى مسلم في كتاب الطلاق من صحيحه عن ابن عباس بطرق مختلفة ، قال : كان الطلاق على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأبي بكر ، وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، قال فقال : عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه اناة فلو أمضيها عليهم ، قال : فامضاه عليهم ونقله قاسم بك امين في (ص ١٧٣) من كتابه «تحرير المرأة» عن صحيح البخاري ،

طلاق البدعة ، واتبعوه على ذلك ورضوا به مع اجماعهم انه بدعة ، وهم قد سمعوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ، فدخل الضرر العظيم على جميع الناس بهذه البدعة لأن المطلق هذا الطلاق الذي قد اجمعوا انه بدعة فهو غير مُطْلَق فالمرأة تخرج من بيت زوجها وهي غير مطلقة ، فيتزوجها رجل آخر ، وهي غير مطلقة الاول وهي حرام عند الثاني ، وفسد ايضا النكاح لفساد الطلاق ، وبيعت الفروج حراما ، وفسد النسل بفساد النكاح .

وروى مشايخنا عن امير المؤمنين (عليه السلام) انه قال : نجسوا المطلقات ثلاثا في مجلس واحد فانهم ذوت ازواج فانه (عليه السلام)

« وعله المعامل الرشيد في (ص ٢١٠) من المجلد الرابع من مساره ، عن ابي داود النسائي ، والحاكم ، والبيهقي ، ثم قال ما هذا لعظمه ومن قضاء النبي سبحانه ما اخرج به البيهقي عن ابن عباس قال : طلق ركبة امراته ثلاثا في مجلس واحد ، فحزن عليها حزنا شديدا فسأله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كيف طلعتها قال ثلاثا قال في مجلس احد قال نعم قال فلما تلك واحدة فارجعها ان شئت

وذكر ايضا ابن اسحق في (ص ١٩١) من الجزء الثاني من سيرته ، وروى قاسم بك امير في (ص ١٧٢) من كتابه تحرير امرأة ابن النسي ، والقرطبي ، والربيعي بالاسناد الى ابن عباس ، قال : اُحْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) من رجل طلق امراته ثلاثا جمعا ، فقام عصيان ثم قال : انلمبون بكتاب الله وأنا بين اظهركم ؟

قلت : وفي تفسير سورة الطلاق من الكشاف نحوه ، وربما قيل ان هذا الحديث دال على فساد الطلاق الثلاث بل مرة لكونه لعبا ، وبذلك قال سعيد بن المسيب وجماعة من التابعين ، لكن الحق ان اللعب انما هو في قوله ثلاثا ، فبغى ، واما قوله : انت طالق ، فيؤثر اثره ، إذ لا لعب فيه كما هو واضح اورد ذلك كله العلامة المحجة شرف الدين في الفصول المهمة ص ٥٢ انكتب .

قال : لا يكون الطلاق طلاقاً حتى يجمع الحدود الأربعة ، فان نقص منها حد واحد لا يقع الطلاق وهي :

الاول . ان تكون طاهراً من غير جماع ، ويقع بعد خروجها من حيضها .

والثاني : ان يكون الرجل مريداً للطلاق اختياراً .

والثالث : ان يحضره شاهدا عدل .

والرابع : ان ينطق بالطلاق ، مع اجماعهم ان هذا هو الحق^(١) ولهذا الحال قل المحبون لأمر المؤمنين (عليه السلام) إذ كان بكاحهم فاسداً لفساد طلاقهم ، وسنهم فاسداً لفساد بكاحهم ، وقد حكم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال ، لا يجب أمير المؤمنين الا طاهر الولادة دون خبيثها .

ونظير هذه البدعة ، منه ما قد شغل فسادهم وعم ضرره ، ودخلت مصيبته على جميع المسلمين والمعاهدين ، وهو معة من بيع امهات الأولاد في حياة السيد ، وبعد وفاته ، وإيجابه حريتهن بعد وفاة مالكهن ، فكل من كانت له أمة فولدت منه ولداً مات الولد او بقي فسيدها يمنع من بيعها ، وادا مات سيدها منعوا ورثته من ادخالها في

(١) وفي نسخة . ثم رعموا ان عائشة قالت قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : لا تكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل ، فعملوا على هذا الحديث ، وجعلوه من أصولهم ، ولو مروا وفهموا لعلموا ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يجوز له ان يكتم فريضة مثل هذه ، عظيمة في الدين من جميع اصحابه ، حتى يديها لامرأة من سائه دون غيرها ، سبحانه الله ، ما أبى هذا الجهل وابعدهم من كل فهم وعقل ، وانما فعل الرجل هذا واسره الناس ليشت له ما يحى عن متعة النساء التي اباحها الله تعالى فحرمها عمر على الناس

الميراث ، ويرعمون انها صارت حرة بعد موت سيدها عنها ، فما اعظم بلية هذه البدعة على جميع من هو تحت حكم الاسلام ، وذلك ان الأمة إن كانت اذا ولدت من سيدها تصير حرة فقد حرمت على سيدها في وطئها واستخدامها إلا بعقد النكاح ترويحاً بعد عقد الملك ، وان كانت أمة حللها بعقد الانتباع فمحال ان يحرم بعض مقتضى العقد ويحل بعضه .

وقد اجمعوا ان سيدها يطأها بعد ولادتها منه بعقد الانتباع الذي يملك به بيعها او هبتها ، ووطئها قبل لولادة منه وغير جائز ان يمسح من ملكها بذلك العقد حد واحد ، إلا فسدت حدود ذلك العقد ، ولا يشب جميع حدوده حتى يخص ذلك كذب من الله ومنه من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا ما لا يجد احد اليه سبيلاً ، فادامات سيد الأمة ولها منه ولد وكان ولدها هو الوارث دون غيره لزمه حرية والدته ، لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من ملك ذا رحم فهو حر ، وان كان مع ولدها وارث غيره كان لمن معه من الورثة نصيبهم من الأمة ، إذ لم يعتقها سيدها ووجب على الولد ان يستخلص والدته من الورثة بدفع حقهم بحكم ثمنها على والده من نصيبه من الميراث .

فاذا استخلصها صارت حرة فان كان ولدها قد مات قبل موت السيد وورثها غير ولدها فهي أمة للورثة يحل لهم جميعاً^(١) وطئها ، وبيعها ، وهبتها ، واستخدامها غير ولد سيدها من غيرها ، فان كان لسيدها ولد من غيرها فلولده من غيره ملكها ، وبيعها ، وهبتها ، واستخدامها ، ولا يحل وطئها ، فهذا حكمها الذي أمر الله به ورسوله ،

(١) أي يحل لكل واحد منهم مع إحداهما الباقين من الورثة الكاتب

فهم الآن يمنعون ورثة الأمة من ملكها من كل وجه وهي أمة لهم ، إذ لم يكن سيدها أعتقها ، فيحولون بين مالها من الورثة وبينها ، ويمنعون الوارث من تزويجها عن يخطبها على سبيل حكم الحرية دون حكم المال ، فإن فعلوا أولاد زوجها فمرجها حرام بتزويج مالها ، وتزويجهم إياها دون وارثها على من تزويجها ، والوارث إنما تزويجها على أنها حرة ، وليس عنده أنها ملك له ، ولا أولاد من تزويجها منها بمالك للورثة .

فإن الإجماع من المسلمين : أن من تزوج أمة لغيره بغير إذن مالها فنكاحها حرام ، وفرجها عليه حرام ، وأولادها منه عبيد لسيدها ، سواء كان المتزوج بها حراً أو عبداً ، فليحظر الآن ذو الفهم في هذه البدعة في حكم الأمة ما أعظم مصيبتها وأظهر ضررها ، وخزيها ، ونكالها في حال الدين والدنيا ، فإنه قد لحق وارث الأمة ضرر معهم إياه من أمته ، ولحق الأمة ضرر ابتاعها على وارثها في ملكها ، ولحق المتزوج ضرر ما هو مقيم عليه من وطئ فرجها حراماً ، ولحقها هي أيضاً من ضرر هذا التحريم مثل الذي لحق المتزوج بها ، ولحق ولدها في تلك الحالة ضرر ولادتهم من وطئ حرام ، وحكم وجوب رفقهم لوارث الأمة ، فكم من وجه قد لحق الخلق من ضرر هذه البدعة ، وجميع وزر هذه الوجوه التي لحق ضررها منها لازم لمن انتدعها إلى يوم القيامة ، من غير أن ينقص القوم من وررهم في ذلك شيئاً .

واجمع أهل الأثر أن علياً أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يحكم بملك امهات الأولاد وبيعهن على أحكام ملكهن للورثة ، مما قدمنا ذكره وأنه (عليه السلام) (١) أمر في وصيته وقت وفاته : أن يجعل امهات

(١) وأجمعوا أن علياً (عليه السلام) لما حصرت الرواة كان له ثمان عشرة سرية ، فقال في وصيته : أن جميع امهات أولاده من الاماء محبوبات على أولادهن بما ابتاعهن به من

اولاده بيعاً على اولادهم منه من انصباثهم من الميراث بالاثمان التي اشتراهن بها ، وجعل كل أمة لا ولد لها حرة من ثلث ماله ، ليعلم ذو الفهم ان أمهات الأولاد على حال ملكهن ، ولما جعل أمير المؤمنين (عليه السلام) أمهات أولاده كذلك على اولادهم صرن عند ذلك احراراً على اولادهم ، لقول الرسول (عليه الصلاة والسلام) : « من ملك ذا رحم فهو حر » وصرن امهات اولاده بذلك طاهرات طيبات في تزويجهن لعبده وغير تزويجهن .

ومن بدعه في النكاح : ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جعل المسلمين اكفاء بعضهم لبعض في النكاح ، من غير أن يميز في ذلك قرشياً ولا عربياً ولا عجمياً ولا مولى ، وقال فيها نقل عنه بإجماع : من حاكم مخاطباً ترضون دينه وأمانته ثرو وجوه ، ان لا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير^(١) وقال في [حجة الوداع] . المؤمنون اخوة تكافوا دماؤهم ويسعى بذمتهم ادباؤهم وهم يد واحدة على من سواهم ، وقوله هذا (عليه السلام) موافق لقول الله تعالى ﴿ إنما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم ﴾^(٢) ولم يميز الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)

= اثمانين ، فجعلهن في حال قسمة الميراث من قسط اولادهم من الميراث ، قال ومن كان من إماءه غير ذوات اولاد فهن حرر من ثمنه ، اولا ترى ان أمير المؤمنين (عليه السلام) قد باع امهات اولاده من ماله خاصة دون غيرها من الاماء على اولادهم ، ليعلم ذو الفهم ان الأمة ملك تدرث كان لها ولد أو لم يكن - كذا في بعض النسخ بدل من العارة المذكورة -

(١) روى هذا الحديث ابن الربيع في تيسير الوصول اختصار جامع الأصول لابن الأثير الجزري ج ٤ ص ٢٦٤ ، عن أبي هريرة عن النبي (ص) ولكن بلفظ (ترتضون دينه وحلقه) وقال أخرجه الترمذي . الكاتب .

(٢) سورة الحجرات : الآية : ١٠

ومسلم) بين المؤمنين في حال من الأحوال بوجه من الوجوه ومسبب من الأسباب ، فميرهم عمر ، وطلق تزويج^(١) قريش في سائر العرب والعجم ، وتزويج العرب^(٢) في سائر العجم ، ومنع العرب من التزويج^(٣) في قريش ، ومنع العجم من التزويج^(٤) في العرب ، فانزل العرب في قريش منزلة اليهود والنصارى ، وانزل العجم في سائر العرب كذلك ، إذ أطلق الله تعالى للمسلمين التزويج في أهل الكتاب ولم يطلق تزويج أهل الكتاب في المسلمين ، وقد روح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب من المقداد بن الأسود الكندي ، وكان مولى لبني كندة ثم قال (صلى الله عليه وآله وسلم) : أتعلمون لم زوجت ضباعة بنت عمي من المقداد ؟ قالوا : لا قال (صلى الله عليه وآله وسلم) : ليتضع الكاح فياله كل مسلم ، ولتعلموا أن أكرمكم عند الله أتقاكم ، فمن يرغب بعد هذا عن فعل الرسول فقد رغب عن سنة الرسول وقال (صلى الله عليه وآله وسلم) : من رغب عن سنتي فليس مني ، وقيل لأمر المؤمنين (عليه السلام) أيجوز تزويج الموالي بالعربيات ، فقال : تتكافأ دماءكم ولا تتكافأ فروجكم^(٥) .

ومنها : مع اليهود والنصارى إذا أسلموا من ميراث ذوي أرحامهم الذين لم يسلموا ، فحرمهم الميراث بإسلامهم وصير الإسلام وبإلا

(١) أقول - هكذا في الأصل والصواب هو تزويج

(٢) وفي نسخة فمن يرغب بعد هذا عن سنة رسول الله فقد سمعه ومن سمعه رسول الله فقد كفر ، وقال (صلى الله عليه وآله وسلم) الخ

(٣) في صدر قول أمير المؤمنين (عليه السلام) استهمام مقرر ، وهو استهمام إنكار في فكاهه (عليه السلام) قال أتتكم دماءكم ولا تتكافأ فروجكم ، إذ الدماء أهم مراعاة عند الشارع المقدس من الفروج ، هذا حاز ذلك هذا أولى بالحواز.

الكاتب

عليهم في منعهم به من حقوقهم ، واحتج في ذلك بقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : أهل الملتين لا يتوارثان ، ولم يعلم تأويل هذا القول من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واجمع أهل الروايات ان عثمان بن عفان خالفه في ذلك ، وورثهم وكذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) ما معى قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : أهل المشين لا يتوارثان ، لانه يعني ان ترثهم ولا يرثونا ، واذا كان ذلك كذلك لم يكن متوارثين ، كما أننا ننكح فيهم ولا يكحون فينا ، ثم قال (عليه السلام) : ويمنع المسلم من ميراثه لأجل الاسلام وهل زاده الاسلام لا خيراً وعزاً .

ومنها : أحكام الموارث في الاسلام ، فان عمر امر الناس ان يتبعوا قول زيد بن ثابت في الفرائض ، وقال : إن زيدا أفرضنا فزادوا بعده في الخير وعلي اقصانا وأبى أقرانا ، ثم أسدوا الخير الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تحريصاً واقتراء لأن هذا بعيد من قول الرسول (عليه السلام) إذ لم يكر في حياة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأله وسلم) لأحد ان يقول في القضاء ولا في الفرائض ولا في غيرها ، وكان من حكم زيد بن ثابت في أيام عمر في الفرائض ان جعل مال ذوي الأرحام وغيرها الذي حكم الله به في كتابه بقوله : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾ ^(١) للعصبة ، وقال زيد : لا يعطى ذو الأرحام شيئاً من الميراث عناداً لله ولرسوله في ذلك .

ثم تفرصوا للعامة خيراً انقادت لهم به أسدوه الى ابن عباس ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ما أبقت الفرائض فلا ولي عصبة ذكر ، وقال رجل : هذا الكلام لا يليق بالرسول ، لو كان للقوم

(٢) سورة الأحزاب : الآية : ٦

تمييز وفهم ، إذ كانت العصبية في اللغة هم الذكرا ن دون الاناث من اهل بيت الأب دون الأم ، والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : أنا افصح العرب ، ولا فخر ، وكذلك يجب ان يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) افصح الخلق ، واعلمهم بالحقائق ، فكيف يجوز ان يقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع فصاحته وعلمه وحكمته (عصبية ذكر) ولو تكلم هذا الجهل الناس بالعربية من الولدان والسوان لسخر منه ، فصير زيد كلما كان باقيا بعد القسمة في الكتاب للعصبية بزعمه رجوعا بالناس الى احكام الجاهلية في المواريث ، فانهم كانوا يورثون الرجال ولا يورثون النساء ، ويورثون الأعمام ولا يورثون الأخوال ، فخالف الله احكام الجاهلية باحكام شريعته فقال عز من قائل : ﴿ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً ﴾ (١) ثم قال : ﴿ وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾ (٢) فدحل في ذلك الرجال والنساء وأهل بيت الأب وأهل بيت الأم جميعا على العموم دون الخصوص ، ثم اضطروا لفساد حكمهم الى القول بالعمول في حساب المرائض ، فمنعوا بذلك ايضا كثير من أصحاب السهام سهامهم التي سماها الله لهم ، وكان هذا من حكمهم يوجب الجهل على الله تعالى بالحساب إذ فرص السهام ما لا يستقيم برعمهم في الحساب ، لأنهم قالوا : إنه قد يتفق بالقسمة نصف ونصف وثلاث ، حتى اضطرب ابن عباس في انكار ذلك عليهم الى ان قال : اترى الذي احصى رمل عالج لم يعلم بانه لا يجوز ان يكون في مال نصف ونصف

(١) سورة النساء : الآية : ٧ .

(٢) سورة الاحزاب : الآية : ٦ .

وثالث . ثم قال : ومن شاء فليباهلي حتى اناهله ، ان العول غير جائز في دين الله .

وذلك مثل قولهم في امرأة تركت زوجها وأمها واختها لأبيها وأمها ، فزعموا ان للزوج النصف وللأخت من الأب والأم النصف وللأم الثلث ، وكل ذي فهم يعلم ان الله تعالى لا يجوز في حكمته وتقسيم تدبيره ان يجعل للأخت من الأم والأب اكثر من الأم في الميراث مع قوله تعالى : ﴿ واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ واجماع من المسلمين : ان كل من كان رحمه اقرب كان أحق بالميراث ، ولا خلاف ان الأم اقرب رحما الى بنتها من رحم اختها ، قال المخالفون لنا : وكيف حكمكم انتم بهذه الفريضة .

قلنا : للروح النصف تاما كاملا ، وللأم الثلث بأية التسمية مع الأب ، ويبقى من المال السدس مستحق آية الرحم ، وكانت الأم اقرب الأرحام فانخذته ايضا فصارت لها النصف وسقطت الأخت ولا نرث مع الأم شيئا ، وذلك لان الله حكم بهذا ، وانما ورثت الأخت والأخوات في حال الكلالة من قوله تعالى ﴿ وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ﴾ ^(١) فهؤلاء الأخوة من الأم بعير خلاف .

وقال في الأخوة من الأب والأم : ﴿ يستغنونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلها الثلثان عما ترك وان كانتوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ ^(٢) فهؤلاء الأخوة من

(١) سورة النساء : الآية : ١٢ .

(٢) سورة النساء : الآية : ١٧٦ .

الأب والأم ولم يذكر معهم والدأ ولا ولدأ ، وكل من خلف والدأ او ولدأ فهو غير موروث كلاله ، وذلك عى لا حظ للاخوة في تركته ، وكل من لا يترك والدأ ولا ولدأ فهو عبد ذلك موروث كلاله ، والأخوة اول درجات الكلاله ، لأن الكلاله مأخوذة في حقيقة اللغة من الكل ، وكل من تقرب من الميت في اخذ ميراثه بغيره فهو كلاله ، لأنه كل على من تقرب به ، وكل من تقرب بنفسه دون غيره فليس هو بكلاله ، فقد تحير في معرفة الكلاله المتسببون الى اللغة عن تقدم وتأخر ، حتى قال عمر : أخرج من الدنيا ولا اعرف الكلاله ما هي (١) .

(١) روى العلامة الشيع علاء الدين الهدي الشهير بالمتقي في كتاب المرائص من كتابه «كنز العمال» بسنده عن سعيد بن اسيد أن عمر سأل رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) كيف يورث الكلاله فقال (صل الله عليه وآله وسلم) : «أوليس قد بين الله ذلك ثم قرأ (صل الله عليه وآله وسلم) : ﴿وإن كان رجل يورث كلاله﴾ والى آخرها فكان عمر لم يفهم فأنزل الله : ﴿يستوفك قل الله يعينكم في الكلاله﴾ الى آخر الآية ، فكان عمر لم يفهم ، فقال حمزة بن عبد المطلب : رأيت من رسول الله طيب نفس فأسأله عنها ، فسأته عنها فقال : «أسوك ذكر لك هذا ما لرى أنك [يت] علمها أبداً ، فكان يقول : ما أراي أعلمها بدأ ، وقد قال رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) ما قال ، ثم قال : أخرجه ابن راهويه ، وابن مردويه ، وهو صحيح وروى أيضا بسنده عن عمر قال : لأ اكون علم الكلاله احب الي من ان يكون لي مثل قصور الشام ، ثم قال : أخرجه ابن جرير

وروى أيضا عن ابن سيرين : ان عمر كان يقرأ ﴿ييس الله لكم ان تفضلوا﴾ النساء / ١٦٧ - اللهم من ييس له الكلاله فلم ييس لي ، ثم قال : أخرجه عبد الرزاق في الجامع . وروى أيضا عن مسروق قال : سألت عمر بن الخطاب عن ذي قرابة في ورث كلاله ، فقال : الكلاله ، الكلاله ، واحد بلحيته ثم قال : والله لأن أعلمها احب الي من ان يكون لي ما على الأرض من شيء ، فسألت عنها رسول الله فقال : ألم تسمع الآية التي أنزلت في الصبغ ، فاعادها ثلاث مرات ، ثم قال أخرجه ابن جرير

«وروي» احمد بن حنبل في مسنده فيه ذكره من مسند عمر بن الخطاب ، بسنده عن معدان بن ابي طلحة ، قال : قال عمر : ما سألت رسول الله عن شيء أكثر مما

وإن أبا بكر قال : وددت أبي سألت رسول الله عن الكلالة ما هي
فاخبروا جميعا بجهلها بالكلالة ، ومن اقتضى بعدهما آثارهما فهو أكثر
جهلا بمعرفة الكلالة .

■ سألته عن الكلالة ، حتى طعن باصبعه في صدري ، وقال : يكفيك آفة الصيب التي
في آخر سورة النساء

«وروي» أيضا في مسنده في ضمن حديث طويل أن قال عمر - وأبى الله ما اعطى
إلى سبي الله في شيء منه صحته - ثم ما اعطى لي في شأن الكلالة ، حتى طعن
بإصبعه في صدري وقال : تكفيك آفة الصيب التي برئت في آخر سورة النساء ، وإن
إن أعش مسأفتي فيها بقضاء يعلمه من يقرأ ومن لا يقرأ (نقلنا ذلك كله من كتاب
تشبيد المطاع للعلامة السيد محمد علي الهندي مكتوب سنة ١٢٦٠ هـ (ج ١ ص ٥٥٣ -
٥٥٤) طبع الهدى . الكاتب

أقول : روى كل من الفرطبي في تفسيره : ج ٥ ص ٧٧ ، وابن كثير في تفسيره
ج ١ ص ٥٩٥ ، والحراكم في المستطرف ج ٢ ص ٣٠٤ ، والسيهني في السوس
الكبرى : ج ٦ ص ٢٢٥ عدة أحاديث في الكلالة .

فيما ابدعه الثالث منهم

منها : أنه استبد بهذه الأموال التي تؤخذ من الناس ظلماً واعتداءً ، على ما تقدم به الشرح في باب الخراج ، فاستبد بها في أهل بيته من بني أمية دون المسلمين^(١).

ومنها . أنه منع المراعي من الخصال والأودية وحماها ، حتى اخذ عليها مالا وباعها من المسلمين ، فهل يستحير هذا ، أو يستحله مسلم يعتقد دين الاسلام ؟ فإن المال الذي يؤخذ حراماً من اسباب الخراج

(١) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه للشيخ (ج ١ ص ٦٦) ما لفظه : صحت فيه دراسة عمر فانه اوطأ بني أمية روث اساس وولاهم الولايات ، واقطعهم للقطائع وافتتحت أرمينية في أيامه ، فأخذ الخمس كله فوهبه لمروان فقال عبد الرحمن بن الحبل جيد الحمصي

أحلف بالله رب الأمم	ما ترك الله شيئاً مدى
ولكن حلفت لئلا فتنة	لكي يبتلي بك أو تبتلي
فان الأميسين قد يرب	مار الطريق عليه المدى
فما أحداً درهم عينة	ولا جعلاً درهماً في هوى
وأعطيت مروان من الجلا	د مهبكات سعيك من سعى

وقد ذكر ابن أبي الحديد كثيراً عما استبد به من اسراقه وإقطاعاته التي أقطعها لبني أمية أقاربه ، فانظرها في (ج ١ ص ٦٦ - ص ٦٧) وانظر بقية مطاعه وما بقوا عليه . الكاتب .

ظاهر الخلاف لشريعة الإسلام ، ولن يستحله الأمن كان غير معتقد
الإسلام ، والمراعي التي باعها من المسلمين ليست تخلوا من ان تكون
الأودية والجبال له او للمسلمين ، فان كنت له فعل مدعي ذلك إقامة
الدليل على ملكه إياه ، وان كانت للمسلمين فهم فيه شرع سواء ، فما
بأله استحلت منهم من شيء^(١) هو لهم حتى يصانهم عليه ، هل هذا
من فعل المسلمين ؟ كلا ، ما يتوهم ذلك الا جاهل .

ومنها : أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) نفى الحكم بن أبي
العاص عم عثمان عن المدينة ، وطرده عن جواره ، ولعنه ، ولم يرل طريداً عن
المدينة ومعه ابنه مروان أيام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأيام
أبي بكر وأيام عمر ، وهو يسمى طريد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
وحتى استولى عثمان على الأمر ، فرده الى المدينة وآواه ، وجعل
ابنه مروان كاتبه وصاحبه تدبيره في داره^(٢) فهل هذا من الا خلاف على

(١) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح التيج (ج ٤ ص ٦٧) هي المراعي حول
المدينة كلها من مواشي المسلمين إلا من بي أمة ، واعترف به الموشجي الأشعري
في شرحه لتجريد (ص ١٠٨) . الكاتب .

(٢) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح التيج ص ٦٦ - ٦٧ أعتد الحكم بن أبي العاص
بعد ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد سيره ثم لم يرده أبو بكر ولا عمر
واعطاه مائة الف درهم ، واقطع مروان فداك وقد كانت غاطمة (عليه السلام)
طلبها بعد وفاة أبيها (صلوات الله عليه) نرة بالميراث وثارة بالنخلة فدمعت عنها ،
وأمر لمروان ايضاً بمائة الف من بيت المال ، قال فجاء زيد بن ارقم صاحب بيت
المال بالمفاتيح ، فوضعها بين يدي عثمان وبكى ، فقال عثمان أتبكي ان وصلت
رحمي ، قال : لا ، ولكن ابكي لأني أظنك أنك أحدث هذا المال عوضاً عما كنت
أنفقت في سبيل الله في حياة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والله لو اصطفت
مروان مائة درهم لكان كثيراً ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانا سجد غيرك
الكاتب

أقول : قال الشهرستاني في المقدمة الرابعة من الملل والنحل : منها رده الحكم بن أمة *

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومصادة لمعله ، فهل يستجيز
 الخلاف على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والمصادة لأفعاله الا
 خارج عن الدين بريء من الاسلام

وهل ظن ذوقهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) طرد
 الحكم ولعه وهو مؤمن ، وادى لم يكن مؤمناً فيما الحال الذي دعا عثمان
 الى رده والاحسان اليه ، وهو رجل كافر ، لولا ان يتعصب لرحمه ،
 ويكون يكفر في دينه ، فحققت فيه الآية في وعيد الله عز وجل من سورة
 المجادلة حيث قال جل من قائل . ﴿ لا تعبدوا قوما يؤمنون بالله واليوم
 الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابناهم او
 اخوانهم او عشيرتهم ﴾ ^(١) ولعمري لو كان عثمان يؤمن بالله واليوم
 الآخر ما ود من حاد الله ورسوله ، فلم يطرد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
 الحكم من حوارته الا وقد ثبت انه كان من الذين يحادون الله
 ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)

ومنها أنه جمع ما كان عند الناس من صحف القرآن فلم يترك
 عند احد صحيفة فيها شيء من لقرآن الا احدها منه ، غير عبد الله بن
 مسعود ، فانه امتنع من دفع صحيفته اليه ، فطالبه بدفعه فابى ، فصره
 حتى كسرت منه صلجان ، وحمل من موضعه وهو لما به عليل فلقى اياما
 ومات في تلك الايام التي ضرب فيها ^(٢) ثم عمد الى الصحف ، فالف

١ الى المدينة بعد ان طرده النبي (ص) وكان يسمى طريد رسول الله ، وبعد ان تشفع
 الى أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) أيام خلافتهما ، فما أجاباه الى ذلك ، وبغاه عمر
 من مقامه أربعين فرسخاً ، الى ان قارب وتروى مروان بن الحكم بته ، وتسليمه
 خمس عتائم أهريقية له ، وقد بلغت مئتي ألف دينار الى آخره

(١) سورة المجادلة . الآية : ٢٢

(٢) قال ابن أبي الحديد لمعتري في شرح صحيح (ج ١ ص ٢٣٦) ولد مرض ابن مسعود

منها هذا المصحف الذي في أيدي الناس ، فامر مروان بن الحكم وزياد بن سمية وكانا كاتبيه يومئذ ، فكتبوا هذا المصحف بما ألفه من تلك المصاحف ، ودعا ريد بن ثابت فامره ان يجعل له قراءة يحمل الناس عليها ، ففعل ذلك^(١) ثم طبع تلك المصاحف بالماء ورمى بها^(٢) وهي

= مرضه الذي مات فيه ، أتاه عثمان عائداً فقال ما تشكي فقال دسوي ، قال : ما تشكي ؟ قال : رحمة ربي ، قال : الا ادعوك طبيباً ، قال : الطبيب امرسي قال : أفلا آمر لك بعطائك ؟ قال : معتبه واب محتاج اليه ، وتعطيه وانا مستمن عنه ، قال : يكون لوليك ، قال : ردوهم عن الله تعالى ، قال : استخبرني يا أبا عبد الرحمن ! قال : أسأل الله ان يأخذني منك حتى . وقال : انه لما حضره الموت أوصى عماراً ان لا يصلي عليه عثمان ، فجهل عثمان ووقف على قبره واثى عليه وقال : رفعتم والله أيديكم عن خير من يقبى . ^{الكاتب}

(١) ويعتذر قاضي القضاة عن فعل عثمان هذا بأن الترجمة في جمع القرآن على قراءة واحدة تخصيص القرآن وصبطه ، وقطع المازعة والاختلاف فيه ، وقد اعترضه السيد المرتضى (رحمه الله) في الثاني فقال ان اختلاف الناس في القراءة ليس بمحسب لما صنعه عثمان ، لأنهم يروون ان النبي (صل الله عليه وآله وسلم) قال : سئل القرآن على سبعة احرف كلها شاف كاف ، فهذا الاختلاف عندهم في القرآن مباح مستند عن الرسول (صل الله عليه وآله وسلم) فكيف يحظر عليهم عثمان من التوسع في الحروف ما هو مباح ، ولو كان في القراءة الواحدة تخصيص القرآن كما ادهى لما اباح النبي (صل الله عليه وآله وسلم) في الاصل ، لا لقراءة الواحدة ، لأنه اعلم بوجوه المصالح من جميع امته من حيث كان مؤيداً بالوحي موثقاً في كل ما يأتي ويذر ، وليس له ان يقول : حدثت من الاختلاف في ايام عثمان ما لم يكن في ايام الرسول (صل الله عليه وآله وسلم) ولا ما اباحه ، وذلك لان الامر لو كان على هذا لوجب ان ينهي عن القراءة الحادثة ، والامر المتدع ، ولا يحمله ما احدث من القراءة على تحريم المتقدم بلا شبهة ، انظر شرح النهج لابن أبي الحديد المشزلي ج ١ ص ٢٣٨ . الكاتب .

(٢) أقول : اختلف المؤرخون في إحراق المصاحف وطبعه . وذكر إحقاقه الكثير ، ومنهم ابن الأثير في كملته : ج ٣ ص ١٢ وأرسله إرسال المخطوطات .

بدعة في الاسلام عظيمة الذكر فظيعة الشر ، لأنه لا يحلو من ان يكون في تلك المصاحف ما هو في هذا المصحف ، او كان فيها زيادة عليه ، فان كان فيها ما هو في ايدي الناس فلا معنى لما فعله بها والطبخ لها ، إذ كان جائزاً ان يكون عند قوم بعض القرآن في بعض الصحف من غير ان يكون عنده القرآن كله ، ول كان فيها زيادة على ما في ايدي الناس فقصده لذهابه منع جميع المسلمين منه

فقد قصد الى ابطال بعض كتاب الله ، وتعطيل بعض شريعته ومن قصد الى ذلك فقد حق عليه قول الله تعالى : ﴿ أفئذ منون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة تردون الى اشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون ﴾ ^(١) هذا مع ما يلزم فيه من الحجة انه لم يترك ذلك تعمداً إلا وفيه ما يكرهه ، ومن كره ما أنزل الله تعالى في كتابه حط جميع عمله كما قال الله تعالى . ﴿ ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم ﴾ ^(٢) .

وما احد يستحق هذه الآية فيه أحق ممن قصد الى صحن القرآن فطحنها بالماء ، وغسلها ، معطلا لما كان فيها من القرآن مع اجماع اهل القبلة والآثار من الخاص والعام ان هذا الذي في ايدي الناس من القرآن ليس هو القرآن كله ، وانه قد ذهب من القرآن ما ليس هو في ايدي الناس ، وهذا مما الحق ما قلناه . انه كان في تلك الصحف شيء من القرآن كرهه عثمان فآزاه من ايدي الناس ، وكفى بذلك شاهداً على عباده لله ولرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ^(٣) .

(١) سورة البقرة . الآية : ٨٥

(٢) سورة محمد : الآية : ٩

(٣) أقول روي في كتاب روائع القرآن من كتاب صحيح البخاري : ج ٦ ص ٩٩ - إن حديثه بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يعاري أهل الشام في فتح أرمسية ،

ومنها : أن عمار بن ياسر (رضي الله عنه) قام يوماً في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وعثمان يخطب على المنبر ، فويخ عثمان على شيء من أفعاله ، فنزل عثمان من المنبر إليه وركزه برجله ، والقاء على ظهره ، وجعل يدوس بطنه برجله ، وأمر أعمانه بذلك حتى غشي عليه ، وعثمان يغري عليه ويشتمه ، هذا مع ما رووا جميعاً أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : عمار مع الحق والحق مع

= وأذريجان مع أهل العراق ، فأفرغ حذيفة بختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى ، فأرسل عثمان إلى حمزة أن أرسل إليها بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك ، فأرسلت بها حمزة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الربيع ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن حارث بن هشام ، فسحروها في المصاحف ، وقال عثمان للرجل القريشي الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فآخذوا بكتاب رسول الله ، فإني سأفعلوا حتى إذا مسحوا الصحف في المصاحف ، رد عثمان الصحف إلى حمزة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما مسحوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق . .

والجدير بالذكر أنه وأمثلة رووا ما رواه في البخاري : ج ٦ ص ٥٧ من الكتاب نفسه أن زيد بن ثابت هذا هو من أشهر الصحابة طلباً للقرآن وحفظه ، وهو صاحب العروة الأحيرة للقرآن على رسول الله (ص) قيل ومات ، فآثره الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأمر الناس بأخذ القرآن عنه ولكن عثمان مخالفة لرسول الله (ص) أمر بالأخذ بكتاب قريش ، والظاهر من المذكور أعلاه أن عدم موافقة حمزة إحراق لقرآن - الذي كان موجود عنده منذ زمن أبي بكر وعمر - لمعرفتها بأهداف عثمان ، مع أن مروان قد بذل جهده للأخذ من حمزة وحرقه ، ولكن أثبت حمزة عن ذلك - كما في المصاحف لابن دلود ص ٧٤ .

وأقول : هذا ما في كتبهم المعتمدة لديهم ، ولكن يلزم التسلل في كل الأقوال التي ذكروها في هذا المجال ، ولا يجوز المرور عنه والله سبحانه هو الهادي

عمار ، يدور معه حيث دار ، وإذا افترق الناس يمينا وشمالا فانظروا
 الفرقة التي هو فيها ، فاتبعوها ، فإنه يدور مع الحق حيث ما دار^(١)
 فليس يخلو حال عمار في حال صربه من ان يكون فعل باطلا ، وقال
 باطلا أو أن يكون فعل حقا وقل حقا ، فإن ادعى مدع إن عمارا قال
 باطلا استجب به من عثمان ما فعل به من صربه له ، كان مدعي ذلك
 مكذبا بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ كان الاجماع واقعا ان
 رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : عمار مع الحق والحق مع
 عمار ومن قال فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هذا القول كان
 محالا ان يظن به ذو فهم ان يقول باطلا ، وإذا صد قول من يدعي ذلك
 ثبت عن عمارا قال حقا وفعل حقا كرهه عثمان فضر به عليه ، وإذا كره
 عثمان الحق فقد كره كتاب الله لقوله تعالى : ﴿ وبالحق انزلناه وبالحق
 نزل ﴾^(٢) وإذا كره كتاب الله كان ممن قال الله فيه ﴿ ذلك بانهم كرهوا

(١) أخرج العلامة المتقي الهندي في كسر العمال ج ٧ ص ٧٥ ، طبع حيدر اباد ، من
 طريق ابن عساكر عن مسد علي (عليه السلام) ان عمارا مع الحق والحق معه
 يدور عمار مع الحق أيها دار ، وقتل عمر في النار ، وأخرج الحاكم النيسابوري في
 المستدرک ج ٣ ص ٣٩١ طبع حيدر اباد ، بسنده عن حبة العرفي قال دخلنا مع
 أبي مسعود الأنصاري عن حذيفة بن اليمان يسأله عن العنق فقال دوروا مع كتاب
 الله حيث ما دار ، وانظروا المنه لتي فيها ابن سمية ، فاتبعوها ، فإنه يدور مع كتاب
 الله حيث ما دار ، قال : فقلنا له ومن ابن سمية قال عمار ، سمعت رسول الله
 (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول له لن تموت حتى تقتلك العنة الباعية ، تشرب
 شربة صباح تكن أحر ررقك من الدية ، ثم قال هذا حديث صحيح عال ولم
 يخرج له ، ورواه أيضا الذهبي في تبيين المستدرک المطبوع في ديله ج ٣ ص ٣٩١
 وقال : أنه صحيح . الكاتب

أقول : ورواه ابن أبي الجهمود في حواري النبي : ج ١ ص ١١٣ ح ٢٤ .

(٢) سورة الإسراء : الآية : ١٠٥ .

ما أنزل الله فأحبط أعمالهم ﴿١﴾ وهذا يحقق لما وصفناه من أمر الصحف
أنه غسلها لشيء كرهه منها (٢).

ومنها ما فعل بابي ذر العفاري (رضوان الله عليه) حين نفاه من
المدينة إلى الريزة (٣) من أجماع الأمة في الرواية أن رسول الله (صلى الله

(١) سورة محمد : الآية : ٩ .

(٢) قال الشريف السيد المرتضي في كتاب الشاف ، في الرد على قاضي القضاة ما لم يظه
« روى العوام بن حوشب ، عن سلمة بن كهيل ، عن علفمة عن خالد بن الوليد :
أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان من عبادي عماراً عباده الله ومن
بعض عماراً أبغضه الله ، وأي كلام علفمة سمعه عثمان من عمار يستحق به شيء
المكروه العظيم الذي يجاوز مقدار ما فرضه الله تعالى في الحدود ، وإنما كان عمار
وعبره أثروا عليه أحداثه وبعثته أحاديث على ما يظهر من سيرة أفعاله ، وقد كان يحب
عليه أحد أمرين . إما أن يصرح عما يوافق عليه من تلك الأفعال ، أو يبين من صدره
عما وبراءته منها ما يظهر ويشتبه ، فإن لقائه مقيم بمكة ذلك عمل توبيخه وتصفيقه
رجحه عن ذلك بوعظ أو غيره ، ولا يقدم عن ما يعمله الخبايا والأكاسرة من شفاء
الغيظ بغير ما أنزل الله تعالى وحكم به ، انظر شرح السج لابن أبي الحديد المعتزلي
ج ١ ص ٢٤٠ .

أقول : وقال (ص) : من يحقر عماراً يحقره الله ، ومن يسب عماراً يسبه الله ، ومن
يبغض عماراً يبغضه الله ، كما في سنن أحمد بن حنبل . ج ٤ ص ٨٩ - ٩٠ ورواه
ابن أبي الجهمور في العوالي . ج ١ ص ١١٣ ح ٢٢ - وكذلك روي عنه (ص) أنه
قال : عمل جليلة بين عبي ، تقتله العمة ابعية . كما في العوالي : ج ١ ص ١١٣
ح ٢٤ .

(٣) قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح السج ح ١ ص ٢٤٠ قد روى جميع أهل السير
على اختلاف طرقهم وأسانيدهم . أن عثمان لما أعطى مروان بن الحكم ما أعطاه
وأعطى الحرث بن الحكم ب بن أبي العاص ثمانية ألف درهم ، وأعطى زيد بن
ثابت مائة ألف درهم ، جعل أسود يقون ﴿ بشر الكافرين بمذاب اليم ﴾
ويتلو قول الله تعالى ﴿ والذين يكثرون الذهب الفضة ولا ينفقونها في سبيل الله -

عليه وآله وسلم) قال ما اقللت الغبراء ولا اظلمت الخضراء على ذي
لهجة اصدق من أبي ذر ، وآله قل : إن الله جل اسمه اوحى الي انه
يجب اربعة من اصحابي ، وعلي سيدهم ، وأمرني بحبهم ، فقبل له من
هم يا رسول الله ؟ قال : علي سيدهم وسلمان والمقداد وأبو ذر
الغفاري^(١) (رضوان الله عليهم اجمعين) ، واذا كان ذلك كذلك فقد
ثبت أن أبا ذر قد أحبه الله ورسوله ، ومحال عند ذوي الفهم ان يكون
الله (جل جلاله) ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) يحبان رجلا يفعل
فعلا يستوجب به النفي من حرم الله وحرم رسوله ، ومحال أيضاً ان
يشهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لرجل انه ما على الأرض
فقبل لعمر : ان عبيد الله قتل لهرمزان ، فقال : أخطأ فان الذي
ضربني أبو لؤلؤة ، وما كان لهرمزان في أمري اصنع ، وان عشت



فبشرهم بعذاب أليم (التوبة / ٣٤) فرجع ذلك مروان الى عثمان فارسل الى أبي ذر قائلاً مولاه
ان انت عما ييلمي عنك فقال : أيها عثمان من قراءة كتاب الله وعيب من ترك أمر
الله ، فوالله لأن أرمي الله بسخط عثمان أحب الي وحير لي من ان أسخط الله
برضاه ، فاغضب عثمان ذلك وأحبطه ، فقال عثمان قد كثر اذاك لي وتولعك بما
صحابي الحق بالشام ، فأخرجه اليها ، فكان يودد يكره على معاوية أشياء يفعلها ،
فكتب معاوية الى عثمان فيه ، فكتب عثمان الى معاوية أما بعد فاحل حلياً الي
على اعطى مركب وأوعره ، فوجه به مع من ساربه الليل والنهار وحله على شلف
ليس عيبها الا قتب حتى قدم به المدينة ، وقد سقط لحم فحذيه من الجهد ، فلما قدم
أبو ذر المدينة بعث اليه عثمان ن لحق بأي ارض شئت فقال : بمكة ، قال :
لا ، قال : في بيت المقدس ، قال : لا ، قال : فاحد المصريين ، قال : لا ، ولكني
مسيرك الى الريلة فيره اليها فلم يزل بها حتى مات

الكاتب

(١) أورد الحديث السيوطي في الجامع الصغير ، وصححه وتبعه الماوي في شرحه الميسر
القدير يلفظ : إن الله أمرني بحب اربعة وأحبرني انه يحبهم ، قيل بينهم لنا يا رسول
الله ، قال : علي منهم وأبو ذر والمقداد وسلمان ، ثم قال السيوطي : أخرجه
الترمذي وابن ماجه ، والحاكم في المستدرک عن شرط مسلم

الكاتب

ولا تحت السماء أصدق منه ، ثم يفعل بعد ذلك فعلاً ويقول قولاً يكون فيه مبطلاً ، وذلك ان عثمان حين نفى أب ذر عن المدينة الى السريانة لم يحمل الحال فيه من ان يكون أبو ذر فعل باطلاً ، وقال كذباً ، فاستوجب بذلك النفي عن حرم الله وحرم رسوله .

او ان يكون فعل حقاً ، وقال صدقاً ، فأكرمه عثمان فنفاه لذلك ، فان قال قائل : ان أباً ذر قال كذباً وفعل باطلاً كان قائل هذا مكذباً بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيشهد به لأبي ذر من الصدق ، ومن كذب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد كفر بلا خلاف ، فلما فسد هذا الوجه ثبت ان أباً ذر قال صدقاً وفعل حقاً فأكرمه عثمان فنفاه عن الحرم ، ومن كره الحق ولم يحب الصدق فقد كره ما أنزل الله سبحانه في كتابه ، وخالف أمره ، لأن الله عز وجل أمر بالكينونة مع الصادقين فقال جل ذكره ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^(١) وقال : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾^(٢) وقال ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(٣) فمن كره الحق فارق الصدق ومن درق الصدق فقد حرج عن حدود الله .

ومن بدعه : انه نقل الخطبة من يوم النحر بمكة الى يوم عرفة ، فجعل عيد الناس في أشرف بلاد الله وشرف أيام الله يوم التاسع من ذي الحجة ، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جعله العاشر بغير الخلاف^(٤) وهكذا هو في سائر الأمصار ، فلو حاز ان ينقل من العاشر الى التاسع لوجب ان يكون الناس تبعاً في جميع البلدان لمن هو بمكة .

(١) سورة التوبة : الآية ١١٩ .

(٢) سورة الصف : الآية ٩ .

(٣) سورة الإسراء : الآية ١٠٥ .

(٤) أقول : كذا في الأصل ، والصواب بحذف الالف واللام ، أي بغير خلاف .

ألا ترى ان الحرة عكة يوم العاشر ومن نحر قبل ذلك لم يجز عنه ما
 نحر ، وكذلك هو في جميع الأمصار ، ومن نحر قبل العاشر او ذبح لم
 يعتد بذلك النحر ، وكذلك يلزم في الخطبة لمن خطب في يوم عرفة
 وجعل عيده في عرفة لم يكن معتداً ، واعجب من ذلك انه جعل الخطبة
 ايضاً يوم عرفة ، وقت صلاة الظهر ، وأسقطها من يوم النحر ، واسقط
 صلاة الأضحية من هذا العيد في يوم عرفة ، وفي يوم النحر جميعاً ، فعطل
 سنة سنّها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في أفصل الأيام ،
 وأشرف البلدان ، فصار الخس بعد ذلك على هذه البدعة الى هذه
 الغاية ، فافسد حجهم عليهم بتعطيل سنة رسول الله (صلى الله عليه
 وآله وسلم) من غير علة ، وقد رووا : ان عثمان قال لأمر المؤمنين
 (عليه السلام) في سنة من السنين : تحج بالناس ، فقال علي (عليه
 السلام) : لا يصلح لي ذلك ، قال : ولم ، قال : لاني إن حججت
 بالناس خطبت كما خطب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وفعلت
 مثل ما فعل .

فبعث عثمان بغيره ولم يبعث به ، وهذه البدعة داخلة الضرر على
 جميع من يحج البيت إذ كان فيها إبطال الحج على الراصي بها ، مع ما
 تقدم من شرحنا لفساد الحج عن أوليائهم فيما ابتدعه عمر قبل عثمان .

ومنها : أن عبيد الله بن عمر بن الخطاب لما ضرب أبو لؤلؤة أباه
 الضربة التي مات فيها سمع قوماً يقولون : قتل العليج أمير المؤمنين ،
 فقدر عبيد الله انهم يعنون الهرمزان رئيس فارس ، وكان أسلم على يد
 أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) ثم اعتقه من قسمة
 الفداء ، فبادر اليه عبيد الله بن عمر فقتله من قبل ان يموت عمر ،

احتجبت أن تقتله به ، فان علياً لم يقبل منه الدية وهو مولاه ، فمات
عمر واستولى على الناس عثمان ، فقال علي (عليه السلام) لعثمان :
إن عبيد الله بن عمر قتل مولاي الهرمزان بغير حق ، وأنا وليه ،
والطالب بدمه ، فسلمه لي لأقتله به .

فقال عثمان : بالأمس قتل عمر واقتل اليوم ابنه ، أورد علي آل
عمر ما لا قوام لهم به ، فامتنع من تسليمه الى امير المؤمنين شفقة منه
بزعمه على آل عمر ما لا قوام لهم به^(١) فقال علي (صلوات الله عليه) :
أما لئن مكنت منه يوماً لأقتله ، فلي رجع الأمر اليه (عليه السلام)

(١) اعترف بذلك قاضي القضاة ، ولكن اعترض عن عثمان بأنه إنما أراد عثمان بالعموم
ما يعود الى عمر الدين ، لأنه حاد أي يمنع المسلمون قتله ، يقال قتلوا امامهم ،
وقتلوا ولده ولا يعرفون الحال في ذلك ، فيكون فيه شناعة ، وعرضه السيد المرتضى
(رحمه الله) في الثاني من ٢٨١ من طبع إيران ، فقال وأي شناعة للمعدو في إقامة
حد من حدود الله تعالى ، وأما الشناعة كلها من اعداء الاسلام في تعطيل الحدود ،
وأي حرج في الجمع بين قتل الامام وانه حتى يقال : كره ان يتشر الخبير بان الامام
وابنه قتلا ، وإنما قتل أحدهما ظلماً والآخر عدلاً ، أو أحدهما بغير امر الله والآخر
بأمره سبحانه ، وقد روى زياد بن عبيد الله النكائي عن محمد بن اسحق ، عن
ابان بن صالح أن امير المؤمنين (عليه السلام) اتى عثمان بعد ما استخلف فكلمه في
عبيد الله ولم يكلمه أحد غيره ، فقال : قتل هذا العاصي الخبيث الذي قتل اميراً
مسلياً ، فقال عثمان : قتلوا اباء بالأمس وأقتله اليوم ، وإنما هو رجل من اهل
الأرض ، فلما أبى عليه مر عبيد الله على علي (عليه السلام) فقال له : إيه يا فاسق ،
أما والله لئن ظفرت بك يوماً من الدهر لأحرس عنقك ، فذاك خرج مع معاوية
عليه .

وروى القناد بن الحسن بن عيسى بن زياد عن أبيه أن المسلمين لما قال عثمان أي
قد هفوت عن عبيد الله بن عمر فبالوا ليس لك ان تعصوه ، قال : بلى انه
ليس بلحمة والهرمزان قرابة من اهل الاسلام ، وأنا ولي امر المسلمين ، وأنا أولى بها =

هرب عبيد الله بن عمر الى الشام ، فصار مع معاوية وحضر صفين مع معاوية محارباً لعلي (عليه السلام) فقتله في معركة الحرب ، فوجدوه يومئذ متقلداً بسيفين .

فانظروا يا أهل المهمل في امر عثمان كيف عطل حداً من حدود الله جلّ ذكره ، لا شبهة فيه ، شفقة منه بزعمه على آل عمر ، ولم يشفق على نفسه من عقوبته بتعطيل حدود الله ، ومخالفته ، واشفق على آل عمر في قتل من أوجب الله قتله ، وامر به رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هل هذا فعل من يؤمن بالله واليوم الآخر ؟ كلا

ومنها : انه عمد الى صلاة الفجر فجعلها بعد الاسفار والتنوير وظهور صياء النهار ، فاتبع أكثر الناس بدعته هذه منذ ذلك الى يومنا هذا ، ورغم انه فعل ذلك اشتقاقاً منه على نفسه ، في خروجه الى المسجد في ذلك خوفاً أن يقتل في غلس الفجر كما قتل عمر ، وذلك ان جعل سراً تحت الأرض من داره الى المسجد ، فبعد له أبو لؤلؤة في

وقد عصوت ، فقال علي (عليه السلام) انه ليس كما تقول انما انت في امرهما بمنزلة اقص المسلمين ، انه قتلها في إمرة عيرك وقد حكم السوالي الذي قتل في إمارته بقتله ، ولو كان قتلها في امارتك لم يكن لك العموم ، ماتق الله فان الله سائلك عن هذا ، فلما رأى عثمان ان المسلمين قد ابوا الا قتل عبيد الله ، امره فارتحل الى الكوفة وأقطعها بها داراً ، وأرضاً ، وهي التي يقال لها : كوفة ابن عمر ، فعظم ذلك عند المسلمين واكبروه وكثر كلامهم به ، أنهر تفصيل القصة في شرح الهج لابن أبي الحديد المعتزلي (ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٣) وقد احتلر عن عثمان ايضاً القوشجي الأشعري في شرح التجريد ص ٤٠٩ وقال انه اجتهد ورأى انه لا يلزمه حكم هذا القتل ، لانه وقع قبل عقد الامامة له فقرأ واعجب الكاتب

السرب فضربه بخنجر من صدره الى بطنه ، فلما ولي الأمر عثمان آخر صلاة الفجر الى الأسفار ، فمطل وقت فريضة الله تعالى ، وحمل الناس على صلاتها في غير وقتها ، وذلك ان الله تعالى يقول : ﴿ اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا ﴾ (١) .

والفجر هو اول ما يبدو في المشرق من الضوء ، وعنده تحب صلاة الفجر ، فاذا علا الأفق ، وانبسط الضياء ، وزالت الظلمة صار صبحاً ، وزال عن ان يكون فجرأ ، وعند ذلك ينقضي آخر صلاة الفجر ، وتبدو الحمرة المشرقة ، فيصير عند ذلك نهارأ ، فقال عثمان : فريضة الفجر من وقت الفجر الى وقت النهار ، ودرج على هذه البدعة أولياؤهم الى هذه الغاية ، ثم تخرصت بنو أمية من بعده احاديث ان الرسول (صل الله عليه وآله وسلم) غلبت به صلاة الفجر وأسفر بها وقال للناس : اسفروا بها فانه اعظم لأجركم ، فصل المصلي صلاة الفجر في وقتها من طلوع الفجر عند كثير من أوليائهم مبتدعأ ، ومن ابتدع بدعة عثمان فهو على السنة ، فما اعجب امرهم في كل احوالهم ، سبحانه الله كيف طبع الله على قلوبهم فهم لا يفقهون .

ثم ختم عثمان بدعه : بان اهل مصر شكوا عامله الذي كان عليهم ، وسألوه ان يصرفه عنهم ، او يبعث رجلاً باطراً بينه وبينهم ، فوقع الاختيار على محمد بن أبي بكر (رضون الله عليه) ناظراً ، وذلك انه كان احد من ينصر الحق ، ويأمر به ، ويقوم فيه ، وينهى عن مخالفته في ايام عثمان ، وأيام أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وكان أمره يشغل على عثمان ويؤذيه وكان عثمان يحب أن لو كفي أمر محمد بن أبي بكر بحيلة

(١) سورة الإسراء : الآية : ٧٨ .

لفعلها ، فلما وقع الاختيار في صفه ساطراً بين اهل مصر وعامله ، اعجبه ذلك واخرجه معهم ، وكتب عثمان في عقيب خروجه الى عامله بمصر يأمره بقتل محمد بن أبي بكر إذا صار اليه ، ودفع الكتاب الى عبد من عبيده ، فركب العبد راحلة لعثمان وسار نحو مصر بالكتاب مسرعاً ليدخل مصر قبل دخول محمد بن أبي بكر اليها ، فعصر العبد على مهل بحيث لا ينظر اليه احد من القوم الذين كانوا مع محمد بن أبي بكر ، فلما نظروه اخبروا محمداً بذلك فبعث حلفه خيلاً فاخذوه واتوا به الى محمد ، فلما رآه فتشه فوجد الكتاب معه ، فرآه وانصرف راجعاً مع القوم والعبد والراحلة معهم ، فنادوا في المدينة باجتماع الناس ، فاجتمعوا فاوقفهم على الكتاب ولعبد والراحلة ، فساروا الى عثمان في ذلك وناظروه ، فقال عثمان أما العبد فعبدي ، والراحلة راحلتي ، وختم الكتاب ختمي ، وليس الكتاب كتابي ، ولا أمرت به ، وكان الكتاب بخط مروان ، فقيل له : ان كنت صادقاً فادفع اليها مروان فهذا خطه ، وهو كاتبك ، فامتنع عليهم فحاصروه ، وكان في ذلك سبب قتله^(١).

(١) قال السيد المرتضى (رحمه الله) في نشائي (ص ٢٧٠) عند رده لقاضي القضاة ما لفظه أن جميع من روى هذه القصة ذكر انه عرف بالخاتم والعلام والراحلة ، وإنما انكر أن يكون أمر بالكتاب ، لأنه روي أن يقوم لما ظفروا بالكتاب قدموا المدينة فجمعوا أمير المؤمنين (عليه السلام) وطلحة ، والربيع ، وسعداً ، وجماعة من الأصحاب ، ثم فتحوا الكتاب بمحضر منهم ، وأحبروهم بقصة العلام ، فخللوا على عثمان والكتاب مع أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال له : هذا العلام ضلامك ، قال نعم ، قال : وسعير بغيرك ، قال نعم ، أمانت كتبت هذا الكتاب ، قال : لا ، وحذف ما في ما كتب الكتاب ، ولا أمر به ، فقال له : فالخاتم خاتمك ، فقال نعم ، قال : كيف يخرج علامك بغيرك بكتاب عليه خاتمك ولا تعلم به

فهذه جمل من بدع القوم مما تقر به أوليائهم ، وتركنا ذكر ما لا
يقرون به ، وهي أضعاف ما شرحناه^(١) وفيها ذكرناه منها كفاية ومقتنع
وهاية .

وفي رواية أخرى : انه لما وافقه قال له عثمان أما الخط فخط كاتبي ، وأما الخاتم
فمعل خاتمي ، قال : فمن تتهم ، قال اتهمك واتهم كاتبي ، فخرج أمير المؤمنين
(عليه السلام) معضباً وهو يقول . بل هو امرئ ، ولزم دأبه وقعد عن توسط امره ،
حتى جرى ما جرى في امره ، وأعجب الأمور قوله لأمير المؤمنين (عليه السلام) اتهمك
اتهمك ، وتظاهره بذلك وتلقفه إياه في وجهه هذا القول مع بعد أمير المؤمنين (عليه
السلام) عن التهمة والظنة في كل شيء في امره ، خاصة فإن القوم في الخدمة الأولى
أرادوا ان يجعلوا له فيما احروه حتى قام أمير المؤمنين (عليه السلام) بأمره وتوسطه
واصلحه ، وأشار إليه بان يظلمهم ويضعهم حتى انصرفوا عنه ، وهذا فعل النصيح
المشقق الحبيب المتحنن ، ولو كان (عليه السلام) مدحوش من ذلك - منها عليه لما
كان للتهمة مجال عليه في امر الكتاب ، خاصة لأن الكتاب يحط عدواؤه وعدو
رسوله وعدو أمير المؤمنين (عليه السلام) مروان ، وفي يد حلام عثمان ، ومختوم
بخطه ، وعمول على بعيره ، فاي ظن نعلق بأمير المؤمنين (عليه السلام) في هذا
المكان ، لولا العداوة ، وقلة للشكر للخدمة ، انظر شرح النهج (ج ١ ص ٢٢٩)
الكتاب .

(١) ومن الأحداث والبدع التي تقوموا بها عليه وأقر بها أوليائه - أنه ولي أمور المسلمين من
لا يصلح لذلك ولا يؤمن عليه ، ومن ظهر منه الفسق والفساد ومن لا علم عنده ،
مراعاة من حرمة القرابة وعدولاً ، من مراعاة حرمة الدين ، والنظر للمسلمين حتى
ظهر ذلك منه ، وتكرر نحو استعماله الوليد بن عتبة وتقليده إياه ، حتى ظهر منه
شرب الخمر وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا
يستويون ﴾ فالؤمن ها هنا أمير المؤمنين (عليه السلام) والفاستق الوليد على ما
ذكره اهل التكوين ، وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ
فتبينوا ﴾ الخ ، ولو قصصنا مخازيه المتقدمة ومساويه لطال بها الشرح
وأما شربه الخمر بالكوفة وسكره حتى دخل عليه من دخل ، وبطل خاتمه من اصبعه
وهو لا يعلم ، مظاهر ، وقد سارت به الركب .

وكذلك كلامه في الصلاة والنكاح الى من يقتدي به فيها ، وهو سكران ، وقوله لهم
الزيدكم ؟ فقالوا : لا قد قضينا صلاتنا .

ومنها : استعماله معبد بن العاص حتى ظهرت منه الأمور التي عندها أخرجه أهل
الكوفة منها .

ومنها : توليته عبد الله بن أبي سرح وأبو له له بعد أن أهدى النبي (صلى الله عليه
 وآله وسلم) دمه حتى روي عنه في أمر ابن أبي سرح : أنه لما نظلم منه أهل مصر
 وصرفه عنهم بمحمد بن أبي بكر كاتبه بأن يستمر على ولايته ، فأبطن خلاف ما أظهر
 فعل من غرضه خلاف الدين .

ومنها : توليته معاوية الشام حتى ظهرت منه الفتن العظيمة مما هو مشهور في التاريخ ، وتوليته
 عبد الله بن عامر بن كريب الصرا حتى أحدث ما أحدث

ومنها : إعطائه من بيت مال الصدقة لقاتلة ، وغيرها ، وذلك مما لا يحل في الدين ولا يجوز
 ذلك بالإجتهاد كما اعتلوه له أولئك .

ومنها : أنه كان إذا خرج من مكة إلى بصرى يتم فيها ، وفي من صلاة الظهرين
 والعشاء ، مع أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأبا بكر وعمر كانوا إذا خرجوا
 إليها يقصرون صلاتهم فيها ، بل كان عثمان أول إمارته يقصر أيضا ، كما روى
 البعاري في باب الصلاة مما من كتاب الحج ، من صحيحه ، وأخرجه مسلم أيضا
 في باب قصر الصلاة مما من كتاب صلاة المسافر من صحيحه بإسناد متعددة ، انظر
 ما ذكرناه كله في كتاب اللل ولنحصل لشهرستاني ، في الخلاف التاسع من
 الاختلافات التي أوردتها في المقدمة الرابعة من المقدمات الخمس ، التي جعلها في أول
 كتابه ، وانظرها أيضا في شرح التحريد للفسوشي الأشعري ص ٤٠٨ ، وشرح
 النهج لابن أبي الحديد المعتزلي (ج ١ ص ٢٣٤) وانظرها أيضا في الفصول المهمة ،
 للعلامة الحبيب الحجة سيدنا السيد عبد الحسين آل شرف الدين الموسوي العاملي ادام
 الله وجوده ، في (ص ١١٢) . من الكتاب .

أقول . ومن بدعهم أنهم ألغوا الصلاة المعروفة بالبردين التي كان يصليها رسول الله
 (ص) بإجماع أئمة المسلمين بعد العدة والعصر .

فمن العلما ، روى مسلم في صحيحه ج ٢ ص ٢١١ من أبي إسحاق ، عن عبد
 الرحمن ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت لم يتركها رسول الله (ص) في بيتي سرا
 وعلاية .

وروى في ج ٢ ص ١١٤ عن أبي حمزة عن أبي بكر عن أبيه قال رسول الله (ص) :
من صل البردين دخل الجنة .

وأخرج أبو داود في ج ١ ص ٢٩٤ عن حمص بن عمار ، عن شعبة ، عن أبي
إسحاق ، عن مسروق ، عن عائشة ، أنها قالت : كان رسول الله صلي بعد
المصر ركعتين وروى نحوه الدارمي في السنن : ج ١ ص ٢٣٤ عن شعبة بن
الحجاج .

ومن الخاصة ، عن الصدوق في الخصال ص ٩٦ باب الإثنين ح ١٠٥ أنه روى عن أبي
القاسم عبد الله بن أحمد العقبة ، في ما أجازاه يبلغ قال : أخبرنا علي بن عبد
العزيز ، قال . حدثنا عمرو بن عون ، قال : أخبرنا خلف بن صد الله ، عن أبي
إسحاق الشيباني ، عن عبد الرحمن بن الأسود - قال فيه ابن حجر : أنه ثقة كما في
التضريب - عن أبيه - وقال فيه ابن حجر : هو أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان
الشيباني الكوفي وأنه ثقة - عن عائشة قالت : صلواتك لم يتركها رسول الله (ص)
سراً وعلاية : ركعتين بعد العصر ، وركعتين قبل المغرب

وروى في ص ٧٠ ج ١٠٦ عن عبد الله بن أحمد ، عن علي بن عبد العزيز ، عن أبي
نعيم ، عن عبد الواحد بن أيمن ، عن أبيه ، عن عائشة ، أنه دخل عليها يسألها عن
الركعتين بعد العصر قالت . والذي ذهب بنه - يعني رسول الله (ص) - ما تركها
حتى لقي الله عز وجل ، وحتى ثقل عن الصلاة وكان يصلي كثيراً من صلاته وهو
قاعد ، فقلت : إنه لما ولي عمر كان يهيئ عنهما ، قالت : صدقت ، ولكن رسول
الله (ص) كان لا يصليهما في المسجد مخافة أن يثقل على أمته وكان يحب ما حلف
عليهم .

وروى في ص ٧١ ح ١٠٧ عن عبد الله بن أحمد ، عن يعقوب بن إسحاق
الحضرمي ، عن الخوصي عن شعبة ، عن أبي إسحاق عن مسروق ، عن عائشة أنها
قالت : كان رسول الله (ص) صلي بعد العصر ركعتين .

وروى في المصدر نفسه ح ١٠٨ عن عبد الله بن أحمد ، عن محمد بن علي بن طرخان
- شيخه عبد الله بن الصباح كما ذكره ابن حبان في الثقات - عن عبد الله بن الصباح
القطار ، عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس - هو أبو حمزة نصر بن عمران الضمعي
البصري نزيل خراسان ، يروي عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري المعروف ،

وقد دخلت شبهة من امرهم على من نقصت معرفته ، وقصرت بصيرته ، وقل غميره ، وجهل امره ، فقال قائلهم : فما العلة في تزويج علي (عليه السلام) لعمر بن الخطاب ابنته ام كلثوم ، وهي ست فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ومن قبل زوج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ابنته من عثمان .

واسم أبي بكر عمرو واسم أبي موسى هو عبد الله بن قيس بن سليم - عن أبيه عن رسول الله (ص) أنه قال : من صل الأبردين دخل الجنة . قال الشيخ الصدوق . يعني بعد لعدة وبعد العصر .

أقول وحله النووي على فريضة العصر والعصر ، وهو كما نرى خلاف الظاهر ، ورواه في لسان العرب . ج ١ ص ١٨٨ مادة برد وقال . البردان والابرذان العدة والعشي ، وقال في مكان آخر . ويمكن أن يكون جمع الأبردين وهما الضل والعمى . وقال في مكان آخر البردان العصر وكذلك الأردان

وأخرج أبو عوانة في مسنده (ج ١ ص ٢٨٣) ، ومسلم في صحيحه : ج ٢ ص ٢١١ عن أبي سلمة ، أنه سأل عائشة عن المسحلتين اللتين كان رسول الله (ص) يصليهما بعد العصر ، فقالت : كان يصليهما قبل العصر ثم انه شغل عنها أو سبها فصلاهما بعد العصر ، ثم انتهيا ، وكان قد صل صلاة أثبها هذا ما رواه الطرفين في الإثبات .

وأما في العائلهما ، فقد روى أحمد في مسنده ، ولطبراني في الكبير بإسناد حسن ، عن زيد بن خالد الجهني ، أنه رأى عمر بن الخطاب - وهو خليفة آنذاك - ركع بعد العصر ركعتين ، فمشى إليه فصره بالمرة - بكسر الدال - وهو يصلي كما هو ، فلما انصرف قال زيد . يا أمير المؤمنين ، والله لا أدعها أبداً بعد إذ رأيت رسول الله (ص) يصليهما قال فجلس عمر إليه ، وقال يا زيد بن خالد ، لولا أني أخشى أن يتخذها الناس سلباً إلى الصلاة حتى لنيل لم أصرب فيها .

أقول : هذا بعدما أقسم زيد على قرائته للصلاة أسوة برسول الله (ص) فكلام عمر لأرضائه وإقناعه بعدما غير أسلوبه من الصرب إلى الإقناع .

ودوى في مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٢٢ نحوه عن حميم الداري ، وفيه : لكني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى العروب حتى يمروا بالساعة التي هي رسول الله (ص) أن يصلي فيها .

فقلت في ذلك مستمعيناً بهداية الله قولاً واحداً على مصدر من نظر فيه وميزه وتدبره وفهمه طالباً للهداية والسجاة ، رجوت ان يتضح له صوابه ، ويستبين له برهانه ، ان اسعده الله تنويره ، وهذا بارشاده ، اذ الرشاد بيده والسعادة بهديته :

أما ما روت العامة من تزويج رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) عثمان بن عفان رقية وزينب ، ولشرويع صحيح غير متنازع فيه ، إنما التنازع بيننا وقع في رقية وزينب هل هما ابنا رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) أم ليستا ابنتيه ، وليس لأحد من اهل النظر اذا وجد تنازعا من خصمين كل منهما يدعي ان الحق معه وفي يده الميل الى احد الخصمين دون الآخر بغير بيان وايضاح ، ويجب البحث عن صحة كل واحد منهما بالنظر والاختبار والتفحص والاعتبار ، فاذا اتضح له



أقول : أراد بالساعة التي هي (ص) غيبا الغروب ، لما روي عنه (ص) قال لا تصلوا حين تطلع الشمس ، ولا حين تغرب ، فلما تطلع بين قرني الشيطان ، وتغرب بين قرني الشيطان - وهذه الرواية متفق عليها بإجماع الطوائف والفرق ولكن نبيه (ص) للكراهة كما ورد أخبار كثيرة بذلك - وفي رواية مسلم في ج ٢ ص ٢١٠ عن عائشة عنه (ص) : لا تتحروا طلوع الشمس ولا غروبها فتصلوا عند ذلك .

وقد ورد من طريق الخاصة أحاديث في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، راجع وسائل الشيعة كتاب الصلاة أبواب المواقيت الباب ٣٨ .

أقول : هذه حديثين عثرت عليهما في مستمحل مطالعتي على أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الصلاة ، وربما أثر على أكثر من ذلك ، وأجاب عمر عنها على نحوين لارضائهم . هــا مع أنه لا يبين أي دليل على صحة ما ادعاه

وقال النووي في توجيه هذه الأخبار والجمع بينها وبين أخبار النهي عن الصلاتين في هاتين الساعتين - أي عند طلوع الشمس وعند غروبها - ما لفظه : انه - أي الصلاة - من خصائصه (صلّى الله عليه وآله وسلم) ولا يجوز لغيره .

أقول : وهذا القول كما ترى اقتراع بلا دليل ، ولأحاديث في إثبات الصلوات تلك كثيرة فراجع كتبهم .

الحق منها وبأن له الصديق من أحدهما اعتقد عند ذلك قول الحق من الخصمين ، وطرح الفاسد من المذهبين ، ولم يدحضه كثرة مخالفين ، وقلة عدد مؤلفيه ، فإن الحق لا يتضح عند أهل النظر والفهم والعلم والتمييز والطلب لكثرة متبعيه ، ولا يسفل لقلة قائليه ، وإنما يتحقق ويتضح الصديق بتصحيح النظر والتمييز والطب للشواهد والأعلام التي تنجذب معها طخياء الكلام ، ونحن بين ونوضح وبالله التوفيق :

إن رقية وزينب زوجتا عثمان لم يكونا ابنتي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا ولد خديجة زوجة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإنما دخلت الشبهة على العوام فيهما لقلة معرفتهم بالأنساب ، وفهمهم بالأسباب ، وذلك أنا نظرنا في الآثار المختلفة فيهما وما يصح به معرفتهما فوجدنا الإجماع من أهل الفل على أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد كان زوج هاتين المرأتين المسويتين عند العوام إليه في الجاهلية ، من أبي العاص بن السريخ ، ومن عتبة بنت أبي لهب ، فكانت زينب عند أبي العاص ودخل بها وهي في منزلها . وكانت رقية متزوجة بعتبة بن أبي لهب ، ولم يكن دخل بها وهي في منزلها ، فلما أظهر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دعوته ودعا إلى نبوته ، وظهرت عداوة قريش له على ذلك ، فالت قريش لعنة بن أبي لهب : طلق رقية بنت محمد حتى تزوجك بمن شئت من نساء قريش ، ففعل ذلك .

وقالوا لأبي العاص مثل ذلك فلم يفعل ، وقال : ما أريد بأهلي بدلا ، فبقيت زينب عنده على حالها ودعا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على عتبة بن أبي لهب بأن يسلط الله عليه كلباً من كلابه فاستجيب دعوته فيه ، فأكله الأسد في طريق الشام وهو مع السفر في العير ، فإن قريشاً كانت تخرج العير في كل سفرة لهم مع رئيس من رؤسائهم ، ف وقعت النوبة على عتبة ، فامتنع أبو لهب من إخراجهم في

العر وقال : ان محمداً دعا عليه وأنه لم يدع في شيء الا كان كذلك ،
وانا خائف من دعوته عليه من جهة الأسد .

فقال اهل العير الذين خرجوا معه : نحن نحفظه حفظاً لا يصل
اليه الأسد ابداً فاطلق له الخروج ، قال : وكيف تصنعون قالوا : نجعل
الابل مثل الحلقة ثم نجعل من داخلها الجواليق كذلك مثل الحلقة ثم
نبني نحن حوله من داخل الجواليق ، ونجعله في وسطنا ، فمحال ان
يصل اليه الاسد عند ذلك ، واطلق له الخروج معهم ، فكانوا يفعلون
كذلك في طريقهم ، فاقبل اليهم الاسد ليلة من الليالي فتحطى الابل
والجواليق والقوم جميعاً حتى صار اليه ، فاخذه من وسطهم فاكله ،
فاشتدت عند ذلك عداوة ابي لهب لرسول الله (صلى الله عليه وآله
وسلم) .

وكانت زينب عند ابي العاص وهو كافر ، فلما هاجر رسول الله
(صلى الله عليه وآله وسلم) الى المدينة وكانت بينه وبين قريش وقعة أسر
ابو العاص بن الربيع ، فيمن أسروا من قريش ، وهي وقعة يوم بدر ،
ثم وقع الفداء على الأسراء ، فبعث كل بيت من قريش فداء صاحبهم
المأسور في ايدي اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعثت
زينب قلاتها في فداء زوجها ابي العاص ، فلما نظر رسول الله (صلى الله
عليه وآله وسلم) الى القلادة استعبر ، وقال : هذه القلادة كانت عند
خديجة جهزت بها زينب ، وكانت زينب قد أسلمت وهي في بيت ابي
العاص ، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ان رددت
عليك القلادة واطلقتك تبعث اليها زينب ، فقال ابو العاص : نعم ،
وكان لأبي العاص منها ابن يسمى ربيعا ، وبنت تسمى امامة ، فأما الابن
فانه مات حين راهق بالمدينة ، وأما البنت فبقيت حتى توفيت فاطمة
(عليها السلام) وتزوجها أمير المؤمنين (عليه السلام) ، فعاهد رسول

الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ان يبعث اليه زينب مع ولدها ، فاطلق عنه ، فلما وصل الى مكة حملهم وأفلجهم الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ووفى له بذلك ، وقد كان قيل لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) . كيف تثق بضمن كافر . فقال : انه ليقي فلقد صاهرنا وحمدنا مصاهرته ، ولقد كنا محصرين في شعب عبد المطلب فكان ابو العاص يبيت بالليل بالبعير عليها الطعام حتى يتهي الى باب الشعب ثم يزجر البعير ويهتف به ، حتى يدخل الشعب ثم يتركه وينصرف ، فكنا نأخذ ذلك الحمل الذي على البعير فنهرقه على جماعة من بني هاشم ، فصارت زينب ولدها عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

إن أبا العاص خرج في غير قريش ، فاحذ أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تلك البعير وأسروا أبا العاص ، فلما قربوا من المدينة احتال ابو العاص فبعث الى زينب فاخبرها بانه أسر ، فلما صلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صلاة الفجر بأصحابه أخرجت زينب رأسها من الحجرة ، وقالت : يا معاشر المسلمين إني قد اجرت ابي العاص فلا يعرض له ولا لما معه ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : سمعتم ما سمعنا ، قالوا : نعم قال : وما أمرت به ولا شورت ، وقد اجرت من أجات ولا تحيروا بعدها امرأة .

فلما قدم ابو العاص على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خجل سبيله ولم يعرض لما كان معه من غير قريش ، ثم قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : أما تستحي قد أسرت مرتين وأنت مقيم على الكفر ، فقال ابو العاص : أنا أشهد ان لا إله إلا الله وأكبر محمد رسول الله ، ثم قال : يا محمد إن قريشاً اذا علمت باسلامي قالت : انما اسلمت طمعا في ما لهم عندي أفتأذن لي بالرجوع الى مكة فارد عليهم ودائعهم ويضائعهم التي معي وأنصرف اليك ؟ فاذن له في

ذلك ، فمضى ابو العاص الى مكة فرد عليهم ما كان معه ، ثم قال : هل بقي لأحد منكم عندي شيء ؟ قالوا : لا ، قال : إني أشهد أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله ، ولحق برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فرد عليه زوجته زينب بالنكاح الأول ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد زوج أختها رقية من عثمان ، فبقيت زينب عند أبي العاص بعد ذلك مدة يسيرة ، ومات عنها أبو العاص ، ثم ماتت رقية عند عثمان ، فخطب بعد موتها زينب ، فزوجها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) منه ، وماتت عنده^(١) .

فلما كان الأثر موحوداً من غير خلاف في ترويجها في الجاهلية من رجلين كافرين لم يخل الحال في ذلك من أن يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في زمن الجاهلية على دين الجاهلية ، أو كان مخالفاً لهم بالآيمان بالله .

فإن قال قائل : إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان على دين الجاهلية كفر بالله ورسوله ، لأن الله تعالى يقول في الإمامة حين قال في قصة ابراهيم (عليه السلام) : ﴿ إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين ﴾^(٢) ومن كان كافراً كان أكبر الظالمين لقوله تعالى : ﴿ إن الشرك لظلم عظيم ﴾^(٣) ومن كان كذلك كان عابداً للأصنام ، ومن كان عابداً للأصنام كن محالاً أن يتخذ الله عن ذكره نبياً أو اماماً يحكم هذا الوجه ، ولو جاز أن يكون الله يجعل كافراً أو

(١) ولذلك يلقب عثمان عند أوليائه بسلي النورين لرعيتهم أنه تروج ابنتي رسول الله

(صلى الله عليه وآله وسلم) رقية وزينب ، وفي تنقيح هذا اللقب أقوال خمسة ذكرها

المحب الطبري في الرياض النظرة في ترجمة عثمان مراجعها

(٢) سورة البقرة : الآية : ١٢٤ .

(٣) سورة لقمان : الآية : ١٣ .

مشرکاً نبياً او اماماً لجاز في حکم النظر ان يكون نبياً او امام يرجعان عن النبوة والامامة مشرکین کافرين ، وكما انه جاز ان ينقل کافراً مشرکاً الى الايمان فيصير مؤمناً بعد ان كان کافراً ، جاز بعد ذلك ان ينقل رجلاً مؤمناً من بعد ايمانه الى الکفر ، فيصير بعد ان كان مؤمناً کافراً .

وكذلك يجب في النظر ان يكون حال الانبياء والائمة (عليهم السلام) لو كان يجوز ان ينقل الله من كان کافراً مشرکاً فيصير نبياً او اماماً لجاز ذلك ، فلما فسد ذلك في حکمة الله جل اسمه ، اوجبتنا على من يقول : ان الرسول كان في الجاهلية کافراً يعبد الأصنام الکفر والالحاد ، ولما وجب ذلك ، كذلك ثبت ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان في زمن الجاهلية على دين يرتضيه الله غير الجاهلية ، وقد شرحنا من هذا الحال في كتاب الانبياء ما فيه كفاية لأولي الألباب .

ولما وجب ما وصفناه وثبت حجة بقول : ان محمداً ان يزوج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ابنته من کافرين من غير ضرورة دعت الى ذلك ، وهو مخالف لهم في دينهم ، عارب بكفرهم والحادهم ، ولما فسد هذا بطل ان تكون ابنته وصح لنا فيها ما رواه مشايخنا من اهل العلم عن الأئمة من اهل البيت (عليهم السلام) وذلك ان الرواية صحت عندنا عنهم انه : كانت لحدیجة بنت خويلد من أمها أخت يقال لها : هالة قد تزوجها رجل من بني مخزوم ، فولدت بنتاً اسمها هالة ، ثم حلف عليها بعد أبي هالة رجل من تميم ، يقال له : ابو هند ، فاولدها ابناً كان يسمى هنداً بن أبي هند ، وابنتين فكانتا هاتان الابتان منسبتين الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) زينب ورقية من امرأة اخرى قد ماتت ، ومات ابو هند ، وقد بلغ ابنه مبالغ الرجال ، والابتان طفلتان ، وكان في حدثان تزويج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله وسلم) بخديجة بنت خويلد ، وكانت هالة أخت خديجة فقيرة ، وكانت خديجة من الأغنياء الموصوفين بكثرة المال .

فاما هند بن أبي هند فانه لحق بقومه وعشيرته بالبادية ، وبقيت الطفلتان عند أمهما هالة أخت خديجة ، فضمت خديجة أختها هالة مع الطفلتين اليها وكملت جميعهم ، وكانت هالة أخت خديجة هي الرسول بين خديجة وبين الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في حال التزويج ، فلما تزوج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بخديجة ماتت هالة بعد ذلك بمدة يسيرة ، وخلفت الطفلتين زينب ورقية في حجر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وحجر خديجة ، فرياهما ، وكان من سنة العرب في الجاهلية من يربي يتيماً ينسب ذلك اليتيم اليه .

واذا كانت كذلك فلم يستحل المن يربيهما تزويجها لأنها كانت عندهم بزعمهم بنت المربي لها ، فلما ربي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخديجة هاتين الطفلتين الابنتين ، ابنتي أبي هند روح أخت خديجة نسبنا الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخديجة ، ولم تزل العرب على هذه الحال الى ان ربي بعض الصحابة يتيمة بعد هجرة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقالوا : لو سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هل يجوز في الاسلام تزويج اليتيمة عن ربها ، ففعل ذلك ، فانزل الله جل ذكره : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتَوْنَ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ إِنْ تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَإِنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ ۖ ﴾ (١) وقوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا

(١) سورة النساء آية : ١٢٧ .

طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم ان لا تعدلوا
فواحدة ﴿١﴾ .

فهذا الخطاب كان كله متصلا بعبءه ببعض في حال التنزيل ،
ففرق وقت التأليف لهذا المصحف الذي في أيدي الناس جهلا كان من
المؤلفين بالتنزيل ، فأطلق الله سبحانه في الاسلام تزويج اليتيمة عن
يربها فسقط عن المربي للأيتام انتسابهم اليه ، فكان رسول الله (صلى
الله عليه وآله وسلم) في نسب ابنتي ابي هند على ما وصفناه من سنة
العرب في الجاهلية ، فدرج نسبهما عند العامة كذلك ، ثم نسب أخوهما
ايضا هند الى خديجة ، إذ كان اسم خديجة ثابتا معروفا ، وكان اسم
اختها هالة خاملا مجهولا ، فظنوا لما غلب اسم خديجة على اسم هالة
اختها في نسب ابها أن أبا هند كان متزوجا بخديجة قبل رسول الله
(صلى الله عليه وآله وسلم) فانتسبوا اليها ، لذلك تحقق في ظنهم
بجهلهم بأمهم اخت خديجة أن هنداً كان قد عمر حتى لحق أيام الحسين
(صلوات الله عليه وآله) فقتل بين يديه وهو شبيح

فقال الناس : قتل خال الحسين (عليه السلام) هند بن ابي هند
التميمي ، وانه كان عند ابن خالة فاطمة أم الحسين (عليه السلام)
على ما شرحناه ، فلم يميز العوام هذا القول ، وقدر السامع له ان هنداً
كان ابن خديجة ولم يجهلوا ابا هند التميمي انه والد هند لبلوغ ، هند
قبل موت ابي هند ، و جهلهم اسم أم هند عند حمولها ، مع ظهور
اسم خديجة فجعلوا اسم خديجة و جهلوا اسم هالة اختها ام هند بن ابي
هند التميمي .

(١) سورة النساء آية : ٣ .

ولما وقع بيني وبين من نسب الى هند من ولده ، مجادلات ومناظرات فيها يتسبون اليه من خديجة ، وما يجهلون من جدتهم هالة اخت خديجة ، ولما عرفتهم الصحيح من ذلك اشتد عليهم ، وجادلوني أشد مجادلة في انهم من ولد خديجة ، فاعلمتهم ان ذلك جهل منهم بنسبهم ، وان خديجة لم تتزوج بغير رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وذلك ان الاجماع من الخاص والعام من اهل الآثار ونقلة الأخبار على انه لم يبق من اشراف قريش ومن ساداتهم وذوي النجدة منهم إلا من خطب خديجة ، ورام ترويحها ، فامتنعت على جميعهم من ذلك ، فلما تزوجها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) غضب عليها نساء قريش وهجرنها ، وقلن لها : خطبك اشراف قريش وأمرؤهم فلم تتزوجي أحداً منهم وتزوجني محمداً يتيم أبي طالب ، فقيراً لا مال له ، فكيف يجوز في نظر اهل الفهم أن تكون خديجة يتزوجها أعرابي من قميم ، وتمتنع من سادات قريش واشرافها على ما وصفناه ، ألا يعلم ذو التمييز والنظر : انه من أبين المحال وأنقطع المقال ، وكما وجب هذا عند ذوي التحصيل ثبت ان خديجة لم تتزوج بغير رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

ثم قلت لمن يجادلني منهم على هذه الحالة : وليس ما ذهب عنكم وجهاتهم من معرفة جدتكم أمي خديجة أم اختها هالة باعجب مما قد لحق ولسد الحسين (عليه السلام) من الاختلاف في نسبهم الذي هو اشرف الأنساب واجل الأحساب في الدنيا ، وارجاها سعادة في الآخرة ، فلم يمنهم شرفه وجلالته ، وعظيم قدره من اختلافهم فيه على فرقتين ، وذلك ان عقب الحسين (عليه السلام) من ابنه علي بن الحسين (عليه السلام) وكان للحسين (عليه السلام) ابنان يسمى كل واحد منهما بعلي ، أحدهما أكبر من الآخر ، فقتل أحدهما معه بكر بلاء ، وبقي الآخر ، والعقب كله من الباقي منها من غير خلاف في ذلك .

ثم اختلف ولده فيه ما بين الأصغر والأكر ، فمن كان من ولد الحسين (عليه السلام) قائلا في الامامة بالصوحي ، يقول : انه من ولد علي بن الحسين الأكبر ، وانه هو الباقي بعد ابيه ، وان المقتول هو الأصغر منهما ، وهو قولنا ، وبه نأخذ وعليه نعول ، وان علي بن الحسين الباقي كان في اليوم الذي قتل فيه الحسين (عليه السلام) من أبناء ثلاثين سنة وأن ابنه محمداً الباقر كان يومئذ من ابناء خمس عشرة سنة ، وكان المقتول هو علي بن الحسين لأصغر من ابناء اثني عشرة سنة جاهد بين يدي أبيه حتى قتل (١) .

(١) أقول : اختلف المؤرخون في ذلك .

لقال بعضهم كان للحسين من الولد . علي الأكبر وأمه ليل ، وعلي الأصغر وأمه حرار بنت بردجرد ، كما في تاريخ الجعفر بن محمد ج ٢ ص ٢١٩ .

وقال بعضهم أولاد الحسين بن علي بن الحسين الأصغر ، وعلي بن الحسين الأكبر ، قتل مع أبيه بالنطف ، وجعفر بن الحسين ، وعبد الله بن الحسين ، وسكينة ، وفاطمة ، كما في نور الأصغر ص ١٣٧ .

وقال آخر كان للحسين من الولد ستة بنين ، وثلاث بنات ، وهم . علي الأكبر ، وعلي الأصغر ، ومحمد وجعفر . كما في نعي الطالب ، وور الأصغر ص ١٣٨ .

وقال آخر أولاد الحسين علي الأكبر ، وعلي الأصغر ، وجعفر ، وعبد الله ، ومحمد ، كما في تذكرة الخواص ص ٢٧٧ . وبه قال الشيخ عباس القمي في منتهى الأمال : ج ١ ص ٦٤٢ .

وقال في المناقب أباؤه علي الأكبر الشهيد ، وعلي لإمام وهو علي الأوسط ، وعلي الأصغر ، وهم من شهر بانويه ، ومحمد ، وعبد الله الشهيد من أم الرباب بنت امرئ القيس ، وجعفر وأمه قضاعية . الى أن قال : وأعقب الحسين من ابن واحد ، وهو زين العابدين ، كما في المناقب لابن شهر آشوب : ج ٤ ص ٧٧ .

والفرقة الأخرى : وهم الذين يقولون بمذهب الزيدية ، منهم من يقول : إن العقب من الأصغر وأنه كان في اليوم الذي قتل فيه الحسين (عليه السلام) من انبي مسع مسين ، ومنهم من يقول : أربع سنين ، وعلى هذا النسابون من العوام وهو عددا قول فاسد ، ومشايخنا كلهم من اهل العلم من الامامية ، من العلوية ، وغيرهم من الشيعة على خلاف هذا القول الأول ، فليظروا الفهم الى هذا الاختلاف الذي وصفناه من ولد الحسين (عليه السلام) مع جلالة نسبهم ، وعظيم قدرهم في جميع ولد آدم ، وقربه من عند الآباء ، فلم يكن فيهم من الحفظ لهذا النسب العالي العظيم الشريف ، الذي يتمنى جميع الناس أن يكونوا منه ، ولا يتمنى اهله ان يكونوا من احد من اهل البريات ، ما يخطون بمعرفة على حقيقته ، حتى لا يجهلوا جدهم الذي يتسبون اليه ، أي الاخوين الأكبر أو الأصغر ، وإنما أكثر ما بينهم وبينه (عليه السلام) من الآباء إلى عصرنا هذا ما بين ستة آباء إلى سبعة ، فذهب

وقال الأربلي المذكور : علي الأكبر ، وعلي الأوسط ، وهما من العابدین وعلي الأصغر ، ومحمد ، وعبد الله ، وجعفر ، فأما علي الأكبر فإنه قاتل بين يدي أبيه حتى قتل شهيداً بالطف ، وأما علي الأصغر فجاءه سهم وهو بكريلاء فقتله ، وقيل : إن عبد الله قتل مع أبيه شهيداً وجعفر مات في حياة أبيه . . وقال في آخره : هذا هو القول المشهور - كما في كشف الغمّة : ص ١٨٦ .

وقال صاحب الإرشاد : أولاد الحسين هم : علي بن الحسين الأصغر وكنيته أبو محمد ولقبه زين العابدين ، أمه شاه ريان بنت كسرى أبو شروان ملك الفرس ، وعلي بن الحسين الأكبر قتل مع أبيه بالطف وأمّه ليل . . وجعفر بن الحسين وأمّه قضاحية ، مات في حياة أبيه ، ولا نسل له ، وعبد الله بن الحسين قتل مع أبيه صغيراً ، أحاطه سهم وهو بكريلاء فقتله ، كما في الفصول المهمة ص ١٨٦ ، وحملة الطالب ص ١٩٢ . وفي مقتل الخواري ص ١ ج ١ ص ١٤٣ كذلك

ونقل ان كان عمر علي الأكبر ثمانين سنة ، وكان هو الثاني من ولده عليه السلام ، وكان علي بن الحسين آنذاك عمره ثلاثون سنة ، وكان مريضاً لا يمكن له

عنهم او عن اكثرهم معرفة من هم من ولده من الأخوين ، مع ما وصفناه من قرب النسب وشرفه وعلوه .

اتعجب ان يذهب على ولد هند ابن ابي هند معرفة جدتهم حين جهلوا من الأختين فلا يعرفونها أهى خديجة أم اختها هالة .

هذا مع ما كان من سلفهم فيه من الرغبة في الافتحار ، والشرف على قومهم وغيرهم بمناسبة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والقرباة من ذوي ارحام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فانتسب منتسبهم الى خديجة ليثبت له خولة ولد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إما جهلاً من المنتسب الأول منهم ، ينسب على ما وصفناه من جهل اكثر ولد الحسين (عليه السلام) معرفة نسبهم في علي بن الحسين (عليه السلام) وذلك احسن احوال المنسبين من ولد هند الى خديجة ، واما قصداً منه وتعمداً على معرفته بذلك ، طلباً للافتحار لما وصفناه من الخولة لولد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وذلك أنكر لدين الفاعل منهم ، وأدعى الى كشف باطلهم عند ذوي المعرفة ، فاتعه على ذلك الخلف منهم فلرجوا على هذه الغاية ، فهم على جهلهم وضلالهم عن معرفة جدتهم من الأختين ، خديجة أو هالة ، وهذا غير مستنكر عند

القتال ، وكان ولده الباقر حينئذ في خمسين من عمره ورافقه إلى كربلاء وفي حديث عن الباقر (ع) قال . قتل جدي الحسين (ع) ولي أربع سنين ، واني لأذكر مقتله ، وما بالنا في ذلك الوقت ، كما ذكره اليعقوبي : ج ٢ ص ٦١

والثالث من أبناء الحسين هو علي الأصغر ، وكان آنذاك رضيع ، وفي بعض المقاتل أنه ولد ليلة العاشر من محرم وسموه بعضهم علي الرضيع ، وقال بعضهم : اسمه علي الأصغر ، وهو الملقب بعبد الله الرضيع . للتصحيح راجع . عوالم المعلوم للبحراني ، كتاب المقتل ، ومقتل الخواري ، ومقتل ابن نما ، والبحار ج ٤٥ ، وروضة الواعظين .

ذوي الفهم من جهلهم ، وذلك لغلبة اجهل على عوام الناس ، وقلة معرفة كثير منهم بالأنساب وذوي الأحساب ، حتى ان اليمن كلها مجمعة في نسبهم الى قحطان ، ثم يزعمون ان قحطان بن عابر لا يدرون من ولد عابر^(١) حتى قالوا ان عابر هو هود النبي (عليه السلام) .

وزعمت اليمن والنسائيون من العوام : أن اسماعيل بن ابراهيم تعلم العربية من جرحهم ، وهم قبيلة من العرب من اليمن ، كانت نازلة بمكة وحولها ، وقد الف ذلك من العامة في كتاب المبتدأ وغيره من كتب ايسام الناس وذكر الأنساب ، فاحرجوا بهذا القول الفاسد بينهم اسماعيل بن ابراهيم ، وولده من العرب ، وهم لا يعلمون بذلك ، انه إذا جاز ان يكون اسماعيل بن ابراهيم تعلم العربية من قوم قد سبقوه بالكلام منها ، ودرست على ذلك منهم قرون فصارت لهم في العربية قبائل من قبل اولاد اسماعيل وعبر اسماعيل ، فلم يكن ابوه ابراهيم من العرب ، وكان ابراهيم (عليه السلام) بأحفاع الفرق على غير لسان العرب ، ثم تعلم اسماعيل بزعمهم على ذلك العربية من العرب الذين سبقوه بلسان العربية من اولاد الأعاجم ، فهو عربي على هذا المياس وهذه العلة .

أو ان اسماعيل لم يكن عربياً ، اذ كان سبق الى لسان العربية بزعمهم ، وانما تكلم بلسان العربية تعلماً ممن سبقه اليه ، فيكون قائل هذا موجبا لاخراج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من العرب ، ومبطلا لنسبه في العربية ، وكذلك جميع ولد اسماعيل ، وفي هذا الكفر بالله ورسوله ، فلما وجدنا العرب في الجاهلية والاسلام لا يجعلون من تعلم اللسان من ولد الأعاجم عربيا بطل قول من زعم ان

(١) من ولد عابر من ، هتا موصولة و و ولد ، بصيغة الفعل الماضي و و عابر ، فاعل الفعل .

اسماعيل تعلم العربية من اليمس ، إذ لو كان ذلك كذلك لوجب ان لا يكون إسماعيل ولا احد من ولده عربيا ، فقد بطل قول القائل بذلك ، وثبت قول علماء اهل البيت (عليهم السلام) ان اول من تكلم بلسان العربية اسماعيل بن ابراهيم (عليهما السلام) ^(١) وان قحطان بن عابر من ولد اسماعيل ، وعابر تفسيره بلسان قوم هود في زمن عاد هو هود ، فقدر من وقف على ذلك ان هذا عابر والد قحطان وهو هود النبي (عليه السلام) فأخطأ ، وليس احد من اهل اليمس اليوم يتنسب الى إسماعيل بن ابراهيم (عليهما السلام) ، ولو قيل لهم ذلك أنكروه أشد نكراً ولعادوه أشد عداوة .

وهذا شهرته من منكرات العامة والجهل بالأسباب وغيرها ، إذ كانت علومهم مأخوذة من غير أولياء الله حل سلطانه ، والأئمة من الأنبياء والأوصياء ، الحافظين لعلمهم كما تقدم وتآخر ، وان العامة لتروى

(١) قال العلامة الشيخ علاء الدين في محاسن الأوائل ، ومسامرة الأواخر (ص ٢٣ طبع بولاق سنة ١٣٠٠) نقلا عن اصول التواريخ ما نصه : أول من تكلم بالعربية من ولد ابراهيم (عليه السلام) اسماعيل (عليه السلام) لأن اسحق بقي لسانه سريانيا ، وان اسماعيل ألقب من يوم ولد لسان العرب ، وهو ابن ثلاث عشرة سنة واولاد ابراهيم جميعهم ما عدا اسماعيل كان لسانهم لسان ابراهيم وكان عبرانيا ، وتزوج ابراهيم بعد وفاة ساره بجارية من الترك يدعى هافطورا ، فولد له منها سبعة اولاد ثم قال نقلا عن اوائل السيوطي ان اول من تكلم العربية بلسان فصيح يعرب بن قحطان وبه سميت العرب عرباً ، وقد كنت عدا تكلمت بالعربية ولم تفصح فاعرب - أي أظهر ويبين - يعرب ثم قال ايضاً نقلا عن اوائل السيوطي ان اول من فثق لسانه بالعربية الميية على ما هي عليه من النظام والعصاحة اسماعيل (عليه السلام) تكلم بالعربية المحضة التي برز القرآن بها ، رواه ابن عباس وقال : لما انزل الله أبوه مع امه هاجر بمكة مرت بهم ربيعة من جرهم فالتوا سادسهم - أي نزلوا مرهم - حتى اذا شب اسماعيل وتعلم العربية منهم وفتق الله لسانه بالعصاحة فصاق العرب العاربة فكان لسانه بين أظهرهم معجزة مدبرة الكاتب

جميعا ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) انتسب الى معد ، ثم قال عند ذلك : وكذب السابون ، فلم يمنع ذلك العامة ان تنسب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الى آدم (عليه السلام) لأنها اذا تجاوزت نسب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مما انتسب اليه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يخل حالهم في ذلك من ان يكون ما قاله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من تكذيب النسابين عندهم حقا ، او يكون عندهم باطلا .

وان زعم أن الذي قاله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حق فقد شهد على نفسه وعلى جميع من تجاوز في النسب جد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) باستعمال الكذب واتباعه لياه استحيانا بينهم ، وكفى بذلك خزيا وفضيحة

وان زعم زاعم منهم ان ما قاله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من ذلك غير حق كانه قد كذب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولزمه الكفر بغير خلاف ، ولا يحصى لهم من احد الوجهين .

ولقد روينا من طريق علماء اهل البيت (عليه السلام) في اسرار علومهم التي خرجت عنهم الى علماء شيعتهم : أن قوماً يتسبون الى قريش وليسوا هم من قريش في حقيقة النسب ، وهذا مما لا يجوز ان يعرفه الا في معرفة معدن النبوة ، وورثة علم الرسالة ، وذلك مثل بني أمية ، ذكروا انهم من قريش وليسوا من قريش ، وأن أصلهم من الروم ، وفيهم تأويل هذه الآية : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفليون ﴾ ^(١) معناه أنهم غلبوا على الملك وسيغلبهم على ذلك بنو العباس ، وذلك ان العرب في الجاهلية إذا كان لاحد عبد فاراد ان يسبه ويلحقه بنسبه فعل ذلك ،

وجاز عندهم ، وقد وجدنا ذلك من وجوه كريمة من العرب فيلحق
 بنسب مولاه ، فكان هذا من سيرة العرب وقد فعل ذلك رسول الله
 (صلى الله عليه وآله وسلم) بيزيد بن حارثة ، اشتراه من سوق عكاظ بمال
 خديجة (عليها السلام) وكان زيد قد سرق^(٢) من أبيه حارثة الكلبي
 فبيع في سوق عكاظ ، فاشتراه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
 فلما أظهر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الدعوة سارعت
 خديجة للإسلام ، فسارع زيد أيضا اليه ، فاستومه الرسول (صلى الله
 عليه وآله وسلم) من خديجة ليعتقه ففعلت خديجة ذلك ، فبلغ أباه
 خبره انه مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بمكة ، فقبل الى
 مكة في طلبه ، وكان أبوه حارثة من وجوه بني كلب ، فصار الى أبي
 طالب في جماعة من العرب ، فلم تستقم بهم الى رسول الله (صلى الله
 عليه وآله وسلم) في ان يرد عليه^(١) ريدا يعتق او بيع .

فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) . زيد حر فليذهب
 اين شاء ، فقال له أبوه : الحق يا بني بقومك وسبك وحسبك : فقال
 زيد : ما كنت لأفارق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فجهد به
 أبوه وتلطف له فقال : ما افارق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
 فقال له أبوه : اني ابرأ منك ، فقال له زيد : فذاك اليك ، فقال
 حارثة : يا معاشر قريش والعرب ، اني قد تراءت من زيد فليس هو
 ابني ، ولا انا أبوه ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : يا
 معاشر قريش ، زيد ابني ، وأب أبوه ، فدعي زيد بن محمد على رسمهم
 الذي كانوا عليه في الجاهلية في ادعيائهم ، وكان زيد كذلك حتى هاجر
 رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم تزوج بامرأة زيد ، فانكر

(١) سورة الروم : الآية ٢٠

(٢) سرق بالبناء للمفعول فلا تعفل . الكاتب

ذلك جماعة من جهال الصحابة ، فخاصوا فيه خوفاً فأنزل جل ذكره في ذلك ، يعلمهم العلة في تزويج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بامرأة زيد فقال تعالى : ﴿ ما كان محمد أباً أحدهم من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ (١) .

ثم قال : ﴿ وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل أدعوهم لأبنائهم هو اقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً ﴾ (٢) .

ثم ذكر العلة وقال : ﴿ فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً وكان أمر الله مفعولاً ﴾ (٣) .

فأخبر الله عز وجل أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فعل ذلك ليعلم المسلمين أن أزواج ادعيائهم عليهم خلال تزويجهم بعد مفارقتهم ، وأنهم لسن كأزواج الأنساء اللاتي حرمن الله على الآباء ، وكان عبد شمس بن عبد مناف أخا هاشم بن عبد مناف قد تبنى عبداً له رومياً يقال له : أمية ، فنسبه عبد شمس إلى نفسه ، فنسب أمية بن عبد شمس ، فترج نسبه كذلك إلى هذه الغاية .

فأصل بني أمية من الروم ونسبهم في قريش ، وكذلك أصل الزبير بن العوام بن أسيد بن خويلد ، كان العوام عبداً لأسيد بن خويلد ، فتبناه ولحق بنسبه ، ولم يكن عرضنا ذكر مثل هذا ، ولكن

(١) سورة الأحزاب : الآية ٤٠ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية ٤٠ - ٥٠ .

(٣) سورة الأحزاب : الآية : ٣٧ .

عرض ذكره في هذا الموضع فذكرنا هذا المقدار منه استشهاداً به على غفلة كثير من الناس عن معرفة الحقيقة في الأنساب وغيرها وكان السبب في ذكر هذا كله ما أردناه من بيان البيتين المنسوبتين عند العامة الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد شرحنا خبرهما ووصفنا حالهما بما فيه كفاية ومقنع ونهاية (١).

وأما تزويج عمر من أم كلثوم بنت أمير المؤمنين (عليه السلام) فانه حدثنا جماعة من مشايخنا الثقات ، منهم جعفر بن محمد بن مالك الكوفي ، عن أحمد بن الفضل ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبد الله بن سنان ،

(١) قد عرفت رأي صاحب الكتاب في ريب ورقية وأبها ابنتي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا خديجة وأن تزويج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إياهما عثمان بن عفان بعد عتبة بن أبي لهب وأبي العاص بن الربيع صحيح غير متعارض فيه ، ولكن قد خالف صاحب الكتاب في هذا الرأي جماعة من أساطين العلماء من الفقهاء والسابيين ممن لا يستهان بهم .

منهم العلامة الشيخ المفيد محمد بن محمد بن الحسن العسكري البغدادي المتوفى سنة ٤١٣ هـ فانه في (أحوية المسائل الحرجية) في جواب المسألة المتممة للخمسين لما سئل عن ذلك قال رحمه الله ما نصه . إن ريب ورقية كانت ابنتي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والمحالف لذلك شاذ بعلافة ، فاما تزويجه (صلى الله عليه وآله وسلم) بكافرين فان ذلك كان قبل تحريم مأكحة الكفار ، وكان له (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يزوجها من غيره ، وقد كان لأبي العاص وعتبة نسب برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وكان لها محل عظيم اذ ذلك ، ولم يمنع شرع من العقد لها فيمنع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من أجله

وقال رحمه الله في (أحوية المسائل السروية) ما نصه . قد زوج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ابنته قبل البعث كافرين كانا يعبدان الأصنام ، أحدهما عتبة بن أبي لهب والآخر أبو العاص ابن لربيعة ، فما بعث (صلى الله عليه وآله وسلم) فرق بينهما وبين ابنتيه ، فمات عتبة عن الكفر وأسلم أبو العاص بعد إيسائه الاسلام ، فردها عليه بالنكاح الأول ، ولم يكن (صلى الله عليه وآله وسلم) في حال من الأحوال كامراً ولا موالياً لأهل الكفر ، وقد زوج من دينه وهو معادلة في الله

قال : سألت جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) عن تزويج عمر من أم كلثوم ، فقال (عليه السلام) : ذلك فرج غصبنا عليه ، وهذا الخبر مشاكل لما رواه مشايخنا عامة في تزويجه منها ، وذلك في الخبر أن عمر بعث العباس بن عبد المطلب إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) : يسأله أن يزوجه أم كلثوم فامتنع (عليه السلام) فلما رجع العباس إلى عمر يخبر امتناعه قال : يا عباس أيسأف من تزويجي ، والله لئن لم يزوجني لأقتلنه ، فرجع العباس إلى علي (عليه السلام) فأعلمه بذلك ، فأقام علي (عليه السلام) على الامتناع ، فاجبر العباس عمر فقال له عمر : احضر في يوم الجمعة في المسجد وكن قريباً من المنبر لتسمع ما

عز وجل ، وهاتان البتتان هما اللتان تزوجهما عثمان بن عفان بعد هلاك حبة وموت أبي العاص ، وإنما زوجه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على ظاهر الاسلام ، ثم إنه تعير بعد ذلك ، ولم يكن على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) تبعه فيها يحدث في العاقبة ، هذا على قول أصحابنا .
وعلى قول فريق آخر : إنه زوجه على الظاهر وكان باطنه مستوراً عنه ، ويمكن أن يستتر الله عن نبيه (عليه السلام) بخلق كثير من السالفين ، وقد قال الله سبحانه : ﴿ ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم بحسرة التوبة : الآية : ١٠١ ﴾ فليكن في أهل مكة كذلك والنكاح على الظاهر دون الباطن على ما بيناه ثم قال : ويمكن أن يكون الله تعالى قد أباحه منكرة من تظهر بالاسلام ، وإن علم من باطنه النفاق ، ونخصه بذلك وخصص له فيه ، كما خصه في أن يجمع بين أكثر من زوج حرار في النكاح ، وأباحه أن يكره بغير مهر ، ولم يحظر عليه المواصلات في الصيام ، ولا الصلاة بعد قيامه من النوم بغير وضوء ، وأشبهه بذلك بما خص به وحظر على غيره من عامة الناس ، فهذه الأجوبة الثلاثة عن تزويج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عثمان ، كل واحد منها كاف بنفسه ، مستغنى به عما ورد .

هذا رأي الشيخ الجليل المفيد (رحمه الله) في ذلك ، وروضه تلميذه السيد الشريف المرتضى علم الهدى رحمه الله في رسالته التي عملها في هذه المسألة بعد أن مثل عن رأيه فيها ، وبذلك اتضح الحق لدي عبيد ولم تبق شبهة والحمد لله . الكاتب

يجري فتعلم أي قادر على قتله إن أردت ، فحضر العباس المسجد .

فلما فرغ عمر من الخطبة قال : أيها الناس إن ها هنا رجلا من أصحاب محمد وقد زنى وهو محصن وقد اطلع عليه أمير المؤمنين وحده فما انتم قائلون ، فقال الناس من كل جانب : إذا كان أمير المؤمنين اطلع عليه فما الحاجة الى ان يطمع عليه غيره ، وليمض في حكم الله ، فلما انصرف عمر قال للعباس : امض الى علي فاعلمه بما قد سمعته ، فوالله لئن لم يفعل لأفعلن^(١) فصار العباس الى علي (عليه السلام) فعرفه ذلك فقال علي (عليه السلام) أنا أعلم أن ذلك مما يهون عليه وما كنت بالذي افعل ما يلتصه أبداً .

فقال العباس : لئن لم تفعله فانا أفعل وأقسمت عليك أن لا تخالف قولي وفعلي ، فمضى العباس الى عمر فاعلمه أن يفعل ما يريد من ذلك ، فجمع عمر الناس فقال : إن هذا العباس عم علي بن أبي طالب وقد جعل اليه أمر ابنته أم كلثوم ، وقد أمره أن يزوجه منها ، فزوجه العباس بعد مدة يسيرة فحملوها اليه وأصحاب الحديث إن لم يقبلوا

(١) أقول وفي الرسائل . . . عفى العباس فقال له . ما لي ؟ أي بأس ؟

قال : وما ذاك ؟ قال : خطبت الى ابن ابيح فرنني ، اما والله لاعودن زمزم ، ولا ادع لكم مكرمة

الا هدمتها ، ولا قمص عليه شاهدين بانه سرق ، ولا قطع يمينه . ج ١٤ ص ٢١٧ ح ٣ هذا

وصي رسول الله - برعهم - بجبراب عم رسول الله لكي يزوجه ابنته والا . . . ، ونعم الكلام

كلامه (عليه السلام) حيث قال : أنزلني الدهر ثم أنزلي حتى قالوا : . . .

(٢) هذا رأي صاحب الكتاب في وجه تزويج علي (عليه السلام) ابنته أم كلثوم من

عمر ، وقال الشيخ الخليل المييد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المتوفي

سنة ٤١٣ في جواب المسألة العاشرة من المسائل السروية ، لما سأله السائل عن حكم

ذلك التزويج ما نعه ان الخبر لسورد بتزويج أمير المؤمنين (صلى الله عليه وآله

وسلم) ابنته من عمر غير ثابت ، وطريقه من الربيع بن بكير ، وطريقه معروف لم

هذه الرواية منافاة لا خلاف بينهم في ان العباس هو الذي زوجها من
عمر .

جـ يمكن موثقاً به في النقل ، وكان متهماً فيما يذكره من بعضه لأمر المؤمنين (عليه
السلام) وغير مأمون فيما يدعيه عنهم على بني هاشم ، وإنما نشر الحديث إثباتاً لابي
محمد الحسن بن يحيى صاحب النسب ذلك في كتابه ، فطعن كثير من الناس انه حق
لرواية رجل علوي له ، وهو إنما رواه عن ابن الربيع ، كما روي الحديث نفسه محتلاً
فتارة يروي أن أمير المؤمنين (عليه السلام) تولى العقد له على ابنته ، وتارة يروي
عن العباس أنه تولى ذلك عنه ، وتارة يروي أنه لم يقع العقد إلا بعد وعيد من عمر
وتهديد لبني هاشم وتارة يروي أنه كان من حنبل وإثارة ، ثم بعض الرواة يذكر أن
عمر أولدها ولداً سمياً ريداً ، وبعضهم أن ريد بن عمر عقياً ، ومنهم من يقول :
أنه قتل ولا عقب له ، ومنهم من يقول أنه وامه قتل ، ومنهم من يقول أن أمه بقيت
بعده ، ومنهم من يقول أن عمر أمه أم كلثوم أربعين ألف درهم ، ومنهم من
يقول : أمهرها أربعة آلاف درهم ، ومنهم من يقول : كان مهرها خمسمائة درهم ،
وبعد هذا القول وكثرة الاختلاف يظل الحديث ، ولا يكون له تأثير على حال
ثم انه لو صح لكان له وجهان لا يتألفان مذهب الشيعة في صلال المتقدمين على أمير
المؤمنين (عليه السلام)

« أحدهما » : أن النكاح إنما هو على ظاهر الاسلام الذي هو الشهادتان ، والصلاة الى
الكعبة ، والاقرار بجملة الشريعة ، وإن كان الأصل ترك مأكحة من صم الى ظاهر
الاسلام صلالاً لا يخرجهم عن الاسلام ، إلا أن الضرورة متى قادت الى مأكحة
الصلاة مع اظهار كلمة الاسلام زالت الكراهة من ذلك ، وساغ ما لم يكن يحسب
مع الاختيار ، وأمير المؤمنين (عليه السلام) كان محتاجاً الى تأليف ، وحسن الدماء ،
ورأى انه ان صم عمرهما رغب فيه من مأكحة إيمته أضر ذلك الفساد في الدين
والدنيا ، وأنه ان اجاب اليه أعقب ذلك صلاحاً في الأمرين فاجابه الى ملتصقه لما
ذكرناه .

والوجه الآخر : أن مأكحة الصلح لامة وادعائها لمن لا يستحقها حرام إلا
أن يخاف الانسان على دينه ، ودمه ، فيجوز له ذلك كما يجوز له اظهار كلمة الكفر
المضافة لكلمة الايمان ، وكما يحمل له ابنته ، والدم ، ولحم الخنزير ، عند
الضرورات ، وإن كان ذلك محرماً مع الاختيار ، وأمير المؤمنين (عليه السلام) كان

وقد قيل لمن انكر هذه الحكاية من فعل عمر ما العلة التي اوجبت ان يجعل علي (عليه السلام) امر ابنته أم كلثوم الى العباس دون غيرها من بناته ، وليس هناك امر يضطره الى ذلك وهو صحيح سليم ، والرجل الذي زوجه العباس بزعمهم عنده مرغوب رضي فيه ، أتقولون انه انف من بتزويج ابنته أم كلثوم وتعاضم وتكبر عن ذلك ، فقد نجده قد زوج غيرها من بناته فلم يأنف من ذلك ولا تعاضم ولا تكبر فيه ، وقد زوج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ابنته سيده نساء العالمين فلم يأنف ولم يتكبر ولا وكل في تزويجها ، أفقولون ان علياً (عليه السلام) رأى العباس افضل منه واقدم مابقة في الاسلام فجعل امر ابنته اليه ، وهذا ما لا يقوله مسلم وما بال العباس زوج أم كلثوم دون اختها زينب بنت فاطمة (عليه السلام) من عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، والعباس حاضراً ، فلم يوكله في تزويجها ولا أنف من ذلك .

فلم يبق في الحال إلا ما رواه مشايخنا مما سبقنا حكايته ، وذلك مشاكل للرواية عن الصادق (عليه السلام) انه قال : « ذلك فرج غصبنا عليه » فكان من احتجاج جهالهم أن قالوا : ما كان دعا علياً (عليه

من مضطراً الى مأكحة الرجل لانه يهدده ، ويتراخده ، فلم يأمنه أمير المؤمنين (عليه السلام) على نفسه وشيعته ، فجابه الى ذلك ضرورة ، كما قلنا : ان الضرورة توجب اظهار كلمة الكفر حسب ما قد علمه ، قال الله تعالى : ﴿ إلا من اكراه وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ - سورة النحل الآية ١٠٦ - وليس ذلك بأعجب من قوم لوط (عليه السلام) كما حكى الله تعالى عنه بقوله ﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾ - سورة هود الآية : ٧٨ - فدعاهم الى العقد عليهم لبياتهم وهم كمار صلاب قد أذن الله تعالى في هلاكهم

هذا رأي الشيخ المفيد (رحمه الله) في المسألة ، ووافقه على ذلك الرأي جمهور كثير من اساطين العلماء المتفقيين ، منهم تلميذ السيد الشريف المرتضى علم الهدى (رحمه الله) في رسالته التي عملها في هذه المسألة . والكاتب =

(السلام) ان يسلم ابنته غصباً على هذا الحال الذي وصفتهم ، فقبل لهم هذا منكم جهل بوجوه التدبير وذلك ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لما أوصى علياً (عليه السلام) بما احتاج اليه في وقت وفاته عرفه جميع ما يجري عليه من بعده من أمته واحداً بعد واحد من المستولين فقال علي (عليه السلام) : فما تأمرني ان اصنع قال : تصبر وتحسب الى ان ترجع الناس اليك طوعاً ، فحيثما قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين ولا تناهزن أحداً ابداً من الثلاثة ، فنلقى بيدك الى التهلكة ، ويرتد الناس في النفاق الى الشقاق .

فكان (عليه السلام) حافظاً لوصية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إبقاء في ذلك على المسلمين المستضعفين ، وحفظاً للدين ، لئلا ترجع الناس الى الجاهلية الجاهلاء ، وشور القبائل تريد الفتنة في طلب ثارات الجاهلية ودخولها ، فلما جرى من عمر في حال خطبته لأم كلثوم ما تقدم به الحكاية فكر علي (عليه السلام) فقال : ان منعت رامي قتلي - علي ما وصفناه - وان رامي قتلي فمَنَعْتَهُ عن نفسه خرجت بذلك عن طاعة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخالفت وصيته ودخل في الدين ما كان حاذره رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من ارتداد الناس الذي لأجله أوصاني بالصبر والاحتساب ، وكان تسليم ابنته أم كلثوم في ذلك اصلح من قتله ، او الخروج من وصية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ففوض امرها الى الله ، وعلم ان الذي كان اغتصبه الرجل من اموال المسلمين وأمورهم ، وارتكبه من انكار حقه وعوده في مجلس رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وتغيير احكام الله ، وتبديل فرائض الله ، على ما قدمنا ذكره أعظم عند الله وأفظع واشنع من اغتصابه ذلك الفرج ، فسلم وصبر واحتسب كما أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنزل ابنته في ذلك منزلة أمية بنت

مزاحم امرأة فرعون، إذ الله عز وجل وصف قولها : ﴿ رب ابن لي
عندك بيتاً في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم
الظالمين ﴾ ^(١) ولعمري الذي كان قد ارتكبه فرعون من بني اسرائيل من
قتل اولادهم واستباحة حريمهم في طلب موسى (عليه السلام) على ما
ادعاه لنفسه من الربوبية أعظم من تغلبه على آسية امرأته ، وتزوجها ،
وهي امرأة مؤمنة من اهل الجنة بشهادة الله لها بذلك ، وكذلك سبيل
الرجل مع أم كلثوم كسبيل فرعون مع آسية لأن الذي ادعاه لنفسه من
الامامة ظلماً وتعدياً وحلّافاً على الله ورسوله بدفع الامام عن منزلته التي
قدرها الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) له ، واستيلاؤه على امر
المسلمين بحكم في أموالهم ومرواحهم ودمائهم بخلاف احكام الله ،
واحكام رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) اعظم عند الله من اغتصابه
الف فرح من نساء مؤمنات دون فرج واحد ، ولكن الله قد اعمى
قلوبهم فهم لا يهتملون للحق ولا يعقلون عن باطل ، والحمد لله الذي
منّ علينا بهدايته ورزقنا من التمييز ما نصل به الى وحد عبادته واليه
نرغب في زيادته من كرائم فوائده ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

تم الجزء الاول من كتاب الإستعانة في بدع الثلاثة ويليه الجزء
الثاني .

(١) سورة التحريم : الآية : ١١ .

قال الدين دخلت عليهم الشبهة في أمرهم بما وصفناه في هذه الأبواب ، ما قد أسفر من لوازم الحق ، وتبين فيه من وجوه الصدق ، قد ركبنا الحجة فيها رواء اصحاب الحديث فيهم من المضائل والمناقب التي بها يصلحون وعليها في حسدكم يعولون^(١) وذلك :

(١) لقد أحصى اصحاب الخلفاء من أوليائهم ، فكالوا لهم مناقب وفصائل كثيراً حرافاً ، ورفعوهم فوق مستوى البشر ، وبحثوا لهم روايات وسسوها الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إفكاً وروراً ، وقلبوا احاديث كثيرة وردت عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في فصل صهره ووصيه الامام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) فزادوا فيها ونقصوا ، وهيروا وبدلوا ، ورووها في فضائل اوليائهم ، ذلك ليرفعوا من شأنهم الى رتبة الامام علي (عليه السلام) اد ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في فصله ما علاه الخافين بالرغم من احياء اعدائه فضائله ومناقبه بكل ما لديهم من حول وقوة ، فترى ابن حجر الهيثمي في انصواعق ، والمحب الطبري في الرياض النضرة ، وغيرهما يروون عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في فضائل اوليائهم ما تمجده الاسماع ، ولا يتفق مع المنطق الصحيح ، وكلها موضوعة مكلوبة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ويتضح ذلك جلياً لمن تتبع اسنادها ، فان رجالها اكثرهم من «وباء بني أمية» ، المتأجرين لهم ، ومن المشهورين بالنصب والعداوة لأهل البيت السوي ، ومن المطعون فيهم عند علماء الجرح والتعديل منهم ، وقد دسوا في الاحاديث أكاذيب ارساء لشهوات اوليائهم ، بما لا ..

مثل : روايتهم أن رسول الله (صلوات الله عليه وآله وسلم) أمر بتقديم أبي بكر للصلاة في مرضه الذي توفي فيه ، فاحتج بذلك بحجتهم وقال : لما رضى رسول الله لديننا رضىنا لديننا

ومثل : روايتهم وحجتهم في قول الله تعالى : ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا﴾^(١) وهذه فضيلة ليست ولا مثلها لأحد اذ سماه الله صاحباً لرسوله (صل الله عليه وآله وسلم) .

ومثل : روايتهم ان ابا بكر وعمر كانا وزيرى رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) .

ومثل : روايتهم أن رسول الله (صل الله عليه وآله وسلم) قال :



« بعد ولا يحصى ، فهذا العلامة الفقيه الشيخ محمد الكلبى ، محمد بن يعقوب الفيروز ابادي الشيرازي صاحب القاموس المتوفى سنة ٨٢٦ هـ بحديثنا في كتابه سمر السعادة (ص ١٤٢ - ١٤٣) من طبع مصر سنة ١٣٣٢ ما هذا نصه .
خاتمة الكتاب في الإشارة الى ابواب روي فيها احاديث وليس بها شيء صحيح ولم يثبت منها عند جهات علماء الحديث (ثم قال) أشهر المشهورات من الموضوعات : إن الله يتجل للانس عامة ولا يكر خاصة ، وحديث ما صاب الله في صدري شيئاً الا وصبه في صدر أبي بكر ، وحديث : أنا وأبو بكر كمرسي رمان ، وحديث : ان الله لما احتار الارواح احتار روح أبي بكر ، وامثال هذه المغتربات المعلوم بطلانها بيدىة العقل « انتهى ما ذكره » وقد رافقه على ذلك كثير من الاساطير النقيص في مؤلفاتهم التي العوها في ذكر الاحاديث الموضوعية ، كالسيوطي في النثاء المصنوعة ، وابن الجوزي في الموضوعات ، ولقدسي في تذكرة الموضوعات ، والشيخ محمد بن درويش الشهير بالحدوت البيروني في اسى المطالب وعبرهم ، فهلا في ذلك مقتنع لمن اصف وتدبر يا لولي الألباب « الكاتب

(١) سورة التوبة : الآية : ٤٠ .

ما نفني مال كمال أبي بكر ، لقد زوجني ابنته ، وأنفق علي أربعين ألف دينار - أو قال : درهما - .

ومثل : روايتهم اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر^(١) .

ومثل : روايتهم هذان سيدا كهول أهل الجنة^(٢) .

ومثل . روايتهم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال :
ليؤمكم افضلكم واعلمكم . قالوا . فلي اختاره المسلمون واجمعوا عليه
للامامة دل ذلك منهم على انه اعلمهم وأفضلهم

ومثل : روايتهم ان الرسول قال : لما أسري بي الى السماء رأيت
مكتوبا على ساق العرش . لا إله الا الله ، محمد رسول الله ، أبو بكر
الصديق عمر الفاروق ، عثمان ذو النورين^(٣) .



(١) قال العلامة المحدث الشيخ محمد بن عيسى الخوت البصري في أسى المطالب
ص ٤٨ حبر اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر رواه أحمد والترمذي ،
وحسنه وأعله أبو حاتم وقال انوار ابن حرم لا يصح الكاتب .

(٢) قال العلامة الخبير الشرح محمد الخوت في أسى المطالب ص ١٢٣ حبر سيدا كهول
أهل الجنة أبو بكر وعمر ، وان أبا بكر في الجنة مثل الثريا في السماء ، فيه يحيى بن
عبسة ، ذكره الذهبي في الصنفاء فقال ابن حبان . رجال يضع الحديث .

(٣) أورد الحديث السيوطي في اللئالي المصنوعة ص ١٦٥ وفي مسند أبو بكر عبد الرحمن
ابن عثمان الصوفي ، قال السيوطي أبو بكر وشيخه كذابان ، وقال الذهبي في ميزان
الاعتدال ص ١١٣ عبد الرحمن بن عثمان كذبه يحيى بن معين ، قال ابن حجر
المسقلاني في لسان الميزان ج ٣ ص ٤٢٣ من طبع حيدر آباد . عبد الرحمن بن عثمان
السرخسي سكن بغداد ، يروي عن السماك ، والمفضل بن عياض الرقائقي
والحكايات ، قال ابن الحيد سمعت يحيى بن معين وذكر أبا بكر بن عثمان ختن
مهدي بن حفص فقال كذاب مكذوب ، رأيت له حديثاً حدث به عن أبي اسحق =

ومثل : روايتهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال يوم بدر حين انزل الله : ﴿ لولا كتاب من الله سبق لمكم فيما اخذتم عذاب عظيم ﴾ ^(١) فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : لو انزل من السماء عذاب ما نجا منا غير اين الخطاب .

ومثل : روايتهم . ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ما أبطأ عني الوحي الا ظننت أنه نزل على عمر

ومثل : روايتهم أن الشيطان كان يهرب من عمر ويخاف من حسه .

ومثل : روايتهم : ان السكينة تطلق على لان عمر .

ومثل : روايتهم ان الشيطان كان لا يأمر بالمعاصي في ايام عمر ، كراهة ان ينهى عنها عمر ، فلا يعود فيها احد من بعده

ومثل . روايتهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : لو لم ابعث فيكم لبعث عمر بن الخطاب ^(٢) .

ومثل روايتهم : ان عمر نادى قوم بهاوند ، وهو يومئذ بالمدينة ، وكان قد بعث جيشاً وقدم عليه رجلاً يقل له . سارية . الى نهاوند ،

الفراري كذباً قلت وله خبر آخر عن محمد بن محمد بن الصائغ عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً لما أسري به رأيت عن العرش مكتوباً لا إله الا الله ، محمد رسول الله ، أبو بكر الصديق ، عمر فاروق ، عثمان ذو السورين ، يفتل ظلياً ، وواه الخنثي في الديباج عه ، والمتهم به صاحب لرحمه ، انتهى ومراجه بصاحب الترجمة عبد الرحمن بن عمار . الكاتب .

(١) سورة الأنفال : الآية : ٦٨ .

(٢) قال العلامة الشيخ محمد بن درويش الخوت في أسنى المطالب ص ١٨٤ خبر لو لم ابعث لبعث عمر موضوع نص عليه الخاطم بن حجر . الكاتب .

فوقعت عليهم الهزيمة بنهاوند ، وعمر يحطّب على المبر بالمدينة ، فنظر اليهم عمر فصاح : يا سارية الجبل ، قال سارية : فسمعت صوت عمر فالتجأت مع اصحابي الى الجبل فسلمنا^(١)

وسلم) فإشار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الى الشاعر ان اسكت ، حتى إذا خرج عمر من عنده ، استعاده الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) النشيد ، وإن عمر عد الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فإشار الى الشاعر ان اسكت ، حتى فعل ذلك ثلاث مرات ، فلما كان في الرابعة وخرج عمر من عنده استعاده الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الشيد فقال الشاعر : يا رسول الله من هذا الذي اذا جاء اسكتني واذا خرج استنشدتني فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) : هذا رجل لا يحب الباطل - او قل : يكره الباطل - .

ومثل : روايتهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) شهد لعشرة من اصحابه بالجنة ، منهم أبو بكر وعمر .

ومثل : روايتهم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : لما أسري بي الى السماء دخلت الجنة ، فرأيت فيها قصراً من ذهب (وفي رواية اخرى) قصراً ابيض ، فاعجبني فقلت : لمن هذا القصر ، فقيل لي : لقي من قريش ، فقلت : من هو ، قيل : عمر بن الخطاب ، فما معني ان ادخله الا ما اعرفه من غيرتك يا عمر ، فبكى عمر عند ذلك ، وقال : وعلى مثلث يغار يا رسول الله^(١) .

ومثل : روايتهم : ان اهل الجنة ليتزلون في عليين كما يتراءى الكوكب النري لأهل الأرض ، وان ابا بكر وعمر لمهم^(٢) .

(١) ذكره ابن حجر الهيتمي في الصواعق ص ٥٩ بتميز يسير ، وقال : اخرجته أحمد والترمذي وابن حبان في صحيحه عن أنس ، وأحمد والشيخان عن جابر ، وأحمد عن بريدة وعن معاذ ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال الحديث ، قلت : يلوح على هذا الحديث آثار الوضع كما لا يخفى على ذوي البصيرة . الكاتب
(٢) ذكر هذا الحديث المقدسي في تذكره للمصنفات ص ٢٧ بلفظ : ان اهل الجنة ليرون =

ومثل : روايتهم : ان عثمان كان اقرب الناس مجلساً من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بحيث تمس ركبته ركبته ، فلما توفيت زوجته رقية بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جلس في طرق البساط ، فمر به عمر ، فقال : مالك يا ابن عفان نزلت عن مجلسك ، فقال : اليوم انقطع ظهري ، فعرفت نفسي ، فدعاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فروحته زيب أخت رقية بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فعاد الى مجلسه ، فلما توفيت زيب قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لو كنت لما ثالثة لزوجها - أو قال : ما عدوناك .

ومثل : روايتهم : أن عثمان جهر جيش العسرة بمال عظيم من ماله^(١).

ومثل . روايتهم أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : من يشتري بئر رومة وله الجنة ، فاشترها عثمان من ماله وجعلها للناس سبيلاً^(٢).

أهل عليين ، وان أبا بكر وعمر مهم وأنما ، ثم قال فيه معاهد بن سعيد ضعيف ، وذكره أيضاً ابن حجر في الصواعق ص ٤٦ بلفظ : ان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ان أهل الدرجات العمل ليأمرهم من هو أفضل منهم ، كما ترون الكوكب الدرّي في أمق السماء ، وان أبا بكر وعمر مهم وأنما ، وقال : رواه ابن عسّاك عن ابن عمر وعن أبي هريرة ، قلت : وحال ابن عمر وأبي هريرة معلوم فلا يعتمد على ما يرويان .

(١) روى ذلك المحدث الطبري في الرياض البصرة عند ترجمته لعثمان ، وابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة في ترجمته أيضاً عن عبد الرحمن بن خباب ، وعن عبد الرحمن بن سمرة ، وقال : أخرجه الترمذي والمحاكم وصححه ، وذكره أيضاً البغوي في مصابيح السنة في ترجمته .

(٢) رواه ابن حجر في الصواعق عن أبي هريرة ، وقال : أخرجه المحاكم ، ورواه أيضاً :

ومثل : روايتهم : أن عثمان حمل إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دنائير كثيرة ، فجعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقلبها بيده ويقول : ما على ابن عفان ما فعل بعد هذا^(١) .

ومثل : روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يوماً جالساً في حجرته ، فدخل عليه جماعة من أصحابه ، وفيهم أبو بكر وعمر ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مكشوف الفخذ لم يغط فخذيه ، حتى دخل عثمان فغط فخذيه ، فقل : يا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم ذلك ، فقال : ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة^(٢) .

المحب الطبري في الرياض النضرة عن بشر بن بشر الأسلمي عن أبيه ، وقال : أن عثمان اشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ورواه أيضاً البغوي في المصايح الكاتب

(١) قال ابن حجر الميمني في الصواعق ٦٥ : أخرج الترمذي عن عبد الرحمن بن خباب ، قال شهدت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو بحث على جيش العسرة ، فقال : عثمان بن عفان ، يا رسول الله علي مائة بعير بإحلاسها وأقتلها في سبيل الله ، ثم حصص على الجيش فقال عثمان يا رسول الله علي مائتا بعير بإحلاسها وأقتلها في سبيل الله ، ثم حصص على الجيش فقال عثمان يا رسول الله علي ثلثمائة بعير بإحلاسها وأقتلها في سبيل الله ، فرسل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو يقول ما على عثمان ما فعل بعد هذه ، وروى أيضاً عن عبد الرحمن ابن سمرة : أن عثمان جاء إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بألف دينار حين جهز جيش العسرة فتنها في حجره فجعل رسول الله يقلبها ويقول ما صبر عثمان ما عمل بعد اليوم ، ورواه أيضاً المحب الطبري في الرياض النضرة مثل ذلك .

الكاتب

(٢) ذكر هذا الحديث كل من ابن حجر في الصواعق ، والمحب الطبري في الرياض النضرة ، والبغوي في مصايح السنة ، في مناقب عثمان وقالوا أحرجه الشيخان ، وأحمد ، وأبو حاتم ، ورزين ، كلهم عن عائشة بنت أبي بكر ، ثبت شعري ما

ومثل : روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال :
عمر سراح اهل الجنة في الجنة^(١).

ومثل روايتهم : أن افضل الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، ثم علي ، فزعموا عند ذلك أن أبا بكر افضل من عمر وعثمان وغيره ، وأن عمر افضل من عثمان بعد أبي بكر ، ثم منهم من ساوى بين عثمان وعلي (عليه السلام) ومنهم من فصل عثمان على علي (عليه السلام) وشهدون للعشرة أنهم من اهل الجنة وهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وطلحة ، والزبير ، وسعد ، وسعيد ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة بن الجراح .

الذي رأيت من عثمان - (إن كان من روي فيه صحيحاً) - حين حرصت على قتله يوم الدار فأنه عملاً فيها اقتلوا عثماناً قتل الله عثماناً ، فلفد غير سنة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أملاً كان الأخرى بما أن يقتدي بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فتستحي من يستحي من الملائكة ، فهل من العقول ان يعتمد على مثل هذه الروايات العربية فاحكم وانصف الكاتب

أقول : هذا مع أنهم رووا عنه (ص) حيث قال الفخذ حورة ورواه كل من البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة - لباب ١٢ ما يذكر في الفخذ ، وابن أبي داود في سننه في كتاب الحمام ، باب ما جاء أن الفخذ حورة ح ٤٠١٤ ، والترمذي ، في صحيحه ، كتاب الأدب ، باب ما جاء أن الفخذ حورة ح ٢٧٩٥ ، والدارمي في سننه في كتاب الاستبذان باب أن الفخذ حورة ، وأحمد في مسنده : ج ٣ ص ٤٧٨ و ٤٧٩ .

(١) ذكر هذا الحديث ابن حجر في الصواعق ص ٥٨ وقال : أخرجه البربر عن ابن عمرو ، وأبو يعقوب في الحلية عن أبي هريرة ، وابن عساكر عن الصعب ابن جثامة ، وذكره أيضاً المحب الطبري في الترياق النصرة في ترجمة عمر (ثم قال) : ومعنى ذلك . والله أعلم ان اهل الجنة هم المؤمنون وكانوا قبل اسلام عمر في ظلمة ظلم الكفار من قريش ، فلما أسلم عمر أنقذهم من ظلمهم ، وأظهر شعار الاسلام ، فإن =

ومثل : روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال :
ان الله اطلع على اهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم .

ومثل : روايتهم : في قول الله عز وجل : ﴿ والسابقون الأولون
من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم
ورضوا عنه واعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها ابداً ذلك
الفوز العظيم ﴾ (١) قالوا : ابو بكر وعمر من المهاجرين والأنصار
الأولين (٢) .

ومثل : روايتهم في تأويل قول الله عز وجل : ﴿ لقد رضي الله عن
المؤمنين إذ يباعدونك تحت الشجرة ﴾ (٣) قالوا : العشرة ممن بايعوا تحت
الشجرة ، ومن رضي الله عنهم ، وهم اهل الجنة .

ومثل : روايتهم في قول الله عز وجل : ﴿ والذي جاء بالصدق
وصدق به ﴾ (٤) أن ذلك كان أبا بكر سمى الله صديقاً .

= فائدة المراج ضومه في الظلمة والجنة لا ظلمة فيها ، فكان معناه ما ذكره (انتهى
بحروفه) ولعمري إن هذا التفسير عما يصحح الثكن لو كان الحديث صحيحاً ،
ولكنه من الموصوعات فلا يحتاج الى التجشم في تفسيره بالناقضات ، فقد قال العلامة
الخبير الشيخ محمد بن درويش الخوب في أسنى المطالب ص ١٤٤ ان حبر عمر بن
الخطاب سراج اهل الجنة ، فيه عمر الواقدي وهو هالك وسافط عبد المحدثين
الكاتب

(١) سورة التوبة : الآية ١٠٠ .

(٢) ذكر ابن حجر الهيتمي في الصواعق ص ٣٩ اثني عشرة آية من آيات القرآن المجيد
وقال إنها نزلت في أبي بكر فقرأوا واعجب من كثرتها سرت في فصل الامام
أمير المؤمنين (عليه السلام) على ما ذكره ثقات المصريين الكاتب

(٣) سورة الفتح : الآية : ١٨ .

(٤) سورة الزمر : الآية : ٣٣ .

ومثل : روايتهم في تاريس قول الله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ
وَاتَّقَى ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ﴾ إلى قوله :
﴿ وَسَيَجْزِيهَا الْآتِقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ، وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ
تُجْزَى ، إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى وَلَسَوْفَ يَرْضَى ﴾ (١) قالوا : هذا
ابو بكر.

ومثل : روايتهم . أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال :
أوحى الله سبحانه إلي أن قل لأبي بكر : أفي عليك راض فهل أنت عني
راض (٢).

وكان الجواب عن ذلك ، وبالله المستعان وعليه التوفيق : أن القوم
قد رووا ذلك وهم ينقلونه بآيتهم ، ومن ناصح نفسه وصح له تمييزه ونظر
وتدبر في حقائق ما يروونه لم يشتبه عليه باطل جميع هذا وشبهه ، إذ كان
كل باب منه فيه من أدلة المساهمة لا يخفى على ذي فهم وبصر وتمييز
وصحة فكر ، والواجب على طالب النجاة أن يقصد في تحقيق الآثار
وصحة الأخبار إلى معرفة الشواهد والعلامات ، والدلائل الواضحات
التي يتحقق معها الحق ويبطل بها الباطل .

(١) سورة الليل : الآية : ٤ - ١٨

(٢) قال ابن حجر في الصواعق ص ٤٤ أخرج العمري وابن عساكر عن ابن عمر قال
كنت عند النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وعنده أبو بكر الصديق ، وعليه عباءة قد
خللها في صدره بحلال مرل عنه جبرئيل فقال يا محمد مالي أرى أبا بكر عليه
عباءة قد خللها في صدره بحلال ، فقال يا جبرئيل أنفق ماله عني قبل الفتح ،
قال قال الله يقرأ (عليك السلام) ويقول . قل له أراض أنت عني في فترك هذا
أم ساحت . فقال أبو بكر أسخط عني ربي ، أنا عن ربي راض ، أنا عن ربي
راض ، أنا عن ربي راض ، ثم قل ابن حجر وسئل عن صديق ضعيف جداً ثم
قال : وأخرج أبو نعيم عن أبي هريرة ، وابن مسعود مثله وسئل عن ضعيف أيضاً ،
وابن عساكر نحوه من حديث ابن عباس . الكاتب

فأول ما نبدا به من القول في ذلك أنه قد علم ذو الفهم ان الآثار منقولة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في أيامه وأيام من كان بعده من وجهين في الامامة لا ثالث لهما .

احدهما : طرق اهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم .

والثاني : طرق الحشوية من اصحاب الحديث .

فمن ادعى من جميع الأمة ممن تقدم في الأعصار السالفة غير هذين الوجهين فهو متخرف كذاب ضال مصل فاسد المعرفة داحض الحجة ، واذا كان ذلك كذلك فليعلم ذو الفهم أن ما كان يرويه الحشوية من طرق اهل البيت وشيعتهم ولم يرو ذلك اهل البيت وشيعتهم فلا حجة للحشوية ومن تابعهم في ذلك على مخالفهم ، وكذلك إذا روى اهل البيت وشيعتهم آثاراً من طرقهم وعن رجالهم المتصكين عن رجل من الحشوية ولم يروا ذلك الحشوية فلا حجة لشيعة اهل البيت في ذلك على الحشوية ، وان كانت الرواية في نفسها كثيرة صحيحة محقة ، وهذا هو وجه البصمة والصيحة .

فاذا أجمعوا على رواية من طريقهم المتضادين المختلفين ، فتكون تلك الرواية مما لا يشك في صحتها وعندها المقهاء من الفريقين المعول في الاحتجاج والنظر عليهم ، واذا اختلفوا في رواية فروى كل فريق منهم من طريقه ضد ما رواه الفريق الآخر كان المعول في ذلك عند اهل النظر على المعص عن الأسباب المتضادة شواهد الكتاب ، ودلالات الأخبار ، المجمع عليها ، فايها ثبت وحيثه من المتضادين لزم ححته ، وأيها وجدت شواهد باطنة بطلت ححته ، ومهما لم توجد شواهد تحققه ، ولا علامات تبطله ، كان سبيله الوقوف فيها ، فلا يلزم الخصم فيها حجة يطالب فيها بواجب ، ثم يجب النظر بعد ذلك في

معرفة الفريقين من نقله الأخيار من أهل البيت (عليهم السلام) ومن الحشوية ، أيهما أولى بالاتباع عند وقوع التنازع والاختلافات ، فأيهما ثبت صدقه وصحت تركيته من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والأمر منه باتباعه منها وجب قبول آثاره ، وإطراح ما خالفها أو ضاها ، وقد اجمعوا جميعاً على الرواية في تزكية أهل البيت (عليهم السلام) وإشارة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إليهم بالهدى ، والبعد من الضلالة ، والأمر منه باتباعهم ، والكيونة معهم .

فقال (عليه السلام) : « إني تارك فيكم الثقلين ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، لن تصلوا ما تمسكن بهما ، فإن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض » (١) .

وقد أخبرنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن أهل بيته (عليهم السلام) مع القرآن وسفرآن مع أهل بيته (عليهم السلام) (٢) وهذه دلالة الصحة على أن أهل بيته (عليهم السلام) ، معدن العلم ، إذ كان علموا ما يحتاج إليه في كتاب الله تعالى ، ولم يقل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إسم قرناء القرآن إلا بعد علمهم به ثم شهد بإزالة الضلالة عن تبعهم وتمسك بهم ، وإذا زالت الضلالة عنهم ، وعن تبعهم ، وتمسك بهم ، كنوا غير مفارقين للهدى ، ولن يكونوا كذلك حتى يكونوا قد حوروا بجميع العلوم التي هي خارجة من كل صلاة ، وإذا كان ذلك كذلك واختلفت الحشوية وأهل البيت (عليهم السلام)

(١) أقول : وذكر عبد الله الطبري في كتابه «دوائر العقى في مناقب ذوي القربى» ،

عدة أحاديث من هذا الباب في ص ١٦

(٢) أقول : ذكره كل من مسلم والبخاري في صحيحيهما وابن حجر في الصواعق

المحرقة .

السلام) في الروايات ، وتضادوا في التحقيقات ، كان الاتباع لمن شهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لهم بزالة الضلالة عن التمسك بهم أولى واجدر .

وهذه الروايات التي رويناها من مناقبهم وفضائلهم فهو شيء تفردوا بنقله دون مخالفيهم ، من نقلة طرق أهل العلم من أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم ، بل هؤلاء قد رووا فيهم ضدها وأنكروا روايتهم هذه التي تخرصوها ، فلو أنصفونا وجروا معنا في ميدان النظر وحقائق التعبير كانت الحجة عنا ساقطة في جميع ذلك ، ولما احتجنا إلى شرح فسادها وإظهار باطلها ، إذ كانوا نقلوها دون غيرهم ، ولعمري لو اقتصرنا على هذه الحجة لكان فيها كفاية ومقنع ونهاية ، مع ما قد شرحناه من بدع القوم ، وتعميرهم ، وتبديلهم لدين الله عز وجل ، وحدوده ، ولعبادته ، ولكن من مذهبننا الاستقصاء في الشرح والبيان وإيضاح البرهان علينا ولنا : ﴿ لِيَهْلِكَ مِنْ هَكَذَا عَن بَيْتِهِ وَيُخْرِجَ اللَّهُ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (١) فخرجهم من الظلمات إلى النور ، والذين كفروا أولئلكم الطاغوت ، يخرجونهم من النور إلى الظلمات ، أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴿ (٢) فقول في ذلك وبالله نتهدى :

أما ما رووا . من التقديم لأبي بكر في الصلاة ، فروايتهم في ذلك من بلال عن عائشة ، فلو كما نحن يميل إلى إبطال الأحاديث من جهة ناقلها دون شواهد وعلامات لا يطاقها ، لكان في إبطال هذا الخبر أو كد مقال ، وذلك أن الحشوية يرفعون أن الحديث يثبت لهم من جهة

(١) سورة الأنعام : الآية ٤٢

(٢) سورة البقرة : الآية : ٢٥٧ .

ناقله ، ويفسد عندهم كذلك من جهة ناقله ، على قدر تركبتهم الناقل ، وانحرافهم عنه من غير نظر في معانيه ، ولا طلب لشواهد تصديقه وعلامات باطله ، وهذه حالة لا يرضاها إلا قليل البصيرة ، ناقص التمييز والمعرفة ، زائل الفهم .

فأما نحن فلا نعول على ذلك ، ولا نقتصر عليه دون الشواهد ، والعلامات ، والدلائل الواضحات ، الدالة على تحقيقها أو بطلانها ، إذ كان من يظن به أمثاله الصديق قد يجوز أن يكذب بحال من الأحوال الحقيقية ، وكذلك من يظن به أمثاله الكاذب يجوز أن يصدق بحال يقوم به في ذلك ، فلهذا أو شبهه لم نشق باطراح خبر ، ولا بحقيقة من عدو ولا ولي ، حتى يعلم صحته ، أو بطلانه ، بالشواهد اللائحة ، والاعلام الواضحة ، واتبعنا في ذلك تأديب الله عز وجل من قائل إذ يقول : ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾ ^(١) وقال : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ ^(٢) فأمر الله أن يتدبروا لكتابهم ليتحقق حقه ويررل الخلاف فيه وعنه .

وإذا كان جميع ابواب الحق ووجوهه متفقة متسقة كان جميع ابواب الباطل وسبله متضادة مختلفة ، وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ميكذب عليّ فاعرضوا ما تحدثوا به عني على كتاب ربي ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، وما خالف كتاب الله فانبدوه ، واخبر أن كتاب الله مع أهل بيته مقروناً بهم ، لا يفارقهم ولا يفارقونه ، فدل ذلك على أنهم علمائهم فوجب الرجوع إلى أهل بيته (عليه السلام) في تحقيق الأشياء ، إذ كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمراً أن يتحقق

(١) سورة محمد : الآية : ٢٤ .

(٢) سورة النساء : الآية : ٨٢ .

اختباره بكتاب الله ولنا نحيط بكتاب الله علماً ، ولا شك في إحاطة أهل بيت رسول الله (عليه السلام) بعلمه ، إذ قرنهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) به ، فوجبنا عند ذلك في كل ما نقل اليها من أخبار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) النظر والتمييز ليتحقق لنا حقها ، ويتضح لنا باطلها ، ولو عولنا في ذلك على ما تذهب اليه الحشوية في الأخبار لقلنا : ان بلالاً مولى ابي بكر ، وعائشة ابنته ، ويجوز ان يتهم بلال في الميل الى مولاة ، وتتهم عائشة في الميل الى ابيها ، ويبطل الحديث من هذه الجهة ، لكن هذه الحالة لا نرضاها لانفسنا ، فنقول في فساد هذا الخبر وبالله التوفيق .

إن أول ما يدل على فساد أنهم مختلفون في روايتهم .

فمنهم من روى : أن ابا بكر صلى بالناس أياماً في حياة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في عرفة .

ومنهم : من يقول انه قدمه لصلاة واحدة وهي الصلاة التي توفي عقبها ، وقالوا : لما كبر ابو بكر في المحراب خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بين علي (عليه السلام) والمفضل بن العباس ، ورجلاه تخطان في الأرض ضعفاً من العلة ، فدخل المحراب وصلى بالناس في روايتهم قاعداً ، ثم اختلفوا ايضاً فقالوا : إنه أزال ابا بكر عن المحراب واقامه بينه وبين الصف الأول ، فكان ابو بكر يصلي بصلاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والناس يصلون بصلاة ابي بكر .

وفي قول آخر : بقي معه في المحراب يصليان جميعاً

فلما اختلفوا في هذه الرواية هذا الاختلاف الذي شرحناه وهي عندهم من أفضل مناقب صاحبهم ، التي بها يزعمهم استحق الامامة

عندهم كان اختلافهم فيها دليلاً على ابطال ما ادعوه من تقديم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) له ، ولو قدمه كما زعموا ما اختلفوا فيه على هذا الحال ، كما لم يختلفوا في تقديم عتاب بن أسيد للصلاة بالناس بمكة ، حين فتحها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومحال أن يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يقدم رجلاً للصلاة في مسجده فيحهل له اولياؤه ذلك ، حتى لا يدرون هل صلى أم لم يصل ، او هل ازاله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عن المحراب أم لم يزله .

فهذا احد الدلائل على ابطال ما يدعونه من هذه الرواية ، وقد اجمعوا مع ذلك في روايتهم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خرج حين كبر ابو بكر في المحراب في آخر صلاة صلاها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهي صلاة العصر ، التي نوي عقها قبل ان تعرب الشمس .

فقول ان كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قدمه لصلاة على زعمهم ، ويدعواهم ، ثم حرج بعد ذلك فاراله عن الصلاة بالناس وصلى هو بهم ، فان الحق لا يخلو في هذا من أن يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قدمه للصلاة بوحى من الله او برأى قد رآه من نفسه ، فان كان قدمه للصلاة بوحى من الله ثم حرج فصعه من الصلاة بالناس ، فقد عصى الله بمخالفته الله فيما قد أمره من تقديم أبي بكر للصلاة بالناس ، وقاتل هذا كافر بلا خلاف

وان كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قدمه برأى رآه من نفسه ، فليس يخلو حاله في ازالته من ان يكون برأى منه او بوحى من الله ، فان كان ازاله برأيه كما قدمه ، فصعه الاخير باسح لااوت ، فقد عزله عن فضل قد كان أهله ، وقبح أن يعزله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله وسلم) عن فضل قد كان اهله^(١) برعم اوليائه ، الا وقد علم انه غير مستحق لذلك الفضل ، وان كان آخره بوحي من الله ، كان سبيله في ذلك كسبيله فيما نعت به سورة براءة ليفراها على الناس بمكة ، من بعد الفتح ، من بعد رجوعه من غزاة تبوك ، فلما سار ابو بكر بالسورة نحو مكة بحث خلفه علياً (عليه السلام) فسترجعها منه ورده الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وتقدم علي (عديه السلام) بالسورة الى مكة ، فقرأها على اهل مكة ، ورجع ابو بكر الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : يا رسول الله هل رول في شيء استوجب استرجاعي وأخذ السورة مي ؟

فقال : يا ابا بكر ان الله اوحى اني ان لا يؤدي عني الا انا اورحل مي ، وان علياً مي وأنا منه ، وهذا مما لا خلاف فيه بين الأمة فان صححت لهم رواية تقديمه في الصلاة فسبيله كما وصفناه في ازالته عنها كسبيله باداء سورة براءة ، فهذا حال يهتد كل فضيلة لابي بكر من دون ان ينسب ويثبت له فضيلة لكن اولياؤه ﴿صتم بكم عمي فهم لا يعقلون﴾^(٢).

وأما : ما اختلفوا فيه من وقوف ابي بكر بالمحراب مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) او خلفه ، فاما بقول في ذلك . لو كان ابو بكر قام مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في المحراب محاديا له لوجب مشاركته للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في الإمامة ،

(١) اهله هما وفيما قبله بصيغة الفعل الماضي ويصح الهاء لشدة الكاتب

(٢) سورة البقرة - الآية : ١٧١

(٣) أقول : وفي نسخة : قام مع رسول الله في المحراب

ولوجب ان يكون سنة مستعملة في الاسلام وغير مطروحة^(١) فيصلي بالناس امامان في محراب واحد ، اذ ليس كان معهم نهي من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عنه ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد فعله في احر افعاله التي لم ينسخها شيء من بعدها ، ولم ينه الرسول عنها ، فلما كان نجد اولياءه مجتمعين على منع الشركة من ابي بكر ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الامامة ، ووجدناهم مجتمعين على منع امامين يصليان بالناس في محراب واحد ، بطل قول من يزعم : ان ابا بكر قام مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في المحراب محاذيا له ، وثبت قول من قال : انه اقامه خارجا عنه بين الصف .

ولعمري لقد فعل ذلك به ، ولو ميز اولياؤه هذه منزلة لعلموا ان اقامته له في ذلك المقام دليل على انه قد انزل منزلة من لا دين له ، اذ كانت الامة مجمعة على انه لا يجوز ان يصلي رجل جماعة فيقوم فرادى صفاً وحده ، وانه من فعل ذلك وقد عقد صلاته بنية الجماعة فلا صلاة له ، ومن لا صلاة له فلا دين له .

فلما قام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صاحبهم فرادى بينه وبين الصف كان قد اقامه مقام من لا صلاة له ، ومن لا صلاة له فلا دين له ، ثم كفى بهذا المقام خزيا لصاحبه ، ودليلا لمن فهم ما شرحناه وبيناه ، وهذا المقام اجل مقبة لصاحبهم عندهم ، وقد شرحنا ما عليهم وما على صاحبهم عندهم فيه ، وكان قول ابي بكر : وددت اني سألت رسول الله عن هذا الامر لم هو فكان لا ينازع فيه ، دالا على انه لم يكن له فيه حق يعرفه ، اذ لم يعرف هو لمن ، ولو كان له فيه حق لعرفه ، ولما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « علي مني وانا »

(١) أقول : وفي نسخة : ان تكون سنة مستعملة في الإسلام وغير مطروحة

من علي ، دل على ان منزلة علي في دين الاسلام باثبات الحجة لله على الناس منزلة الرسول في ذلك بعد وفاته وفي التأدية عنه في حياته ، وهذا تحقيق قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : « علي مني بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنه لا نبي بعدي » فلما كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نبياً إماماً وكان هارون نبياً إماماً مع موسى (ع) فاستثناه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بمنح اسم النبوة في علي (ع) يثبت له الإمامة ضرورة ، اذ لم يستثن بها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كما استثنى بالنبوة .

وقد شرحنا من معنى هذا الخبر في كتاب الأوصياء ما فيه كفاية لمفهم ، فهذه فضيلة صاحبهم التي يعولون برعهم عليها ، قد اوضحنا ما عليه فيها ، وان التقدمة لم تكن من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولو صحت ايضاً لهم من قبل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عند الضرورة ، لعلنا ، وثبت عند ذلك إيمانه وتطهيره لكان ذلك مما لم يوجب ولاية لأحد على المسلمين ، ولو كان ذلك مما يوجب ولاية لأحد لكان عتاب بن أسيد أحق بالخلافة منه ، اذ كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد قدمه يصلي بالناس حين فتح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مكة ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مقيم بمكة ، وابو بكر معه ، يصلي خلف عتاب ، فقدمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم يصلي بالناس في المسجد الحرام من غير علة ولا ضرورة دعت الى ذلك ، وهذا باجماع الأمة ، فكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم يصلي بالناس الظهر ولعصر ، وعتاب بن أسيد يصلي بالناس الثلاث الصلوات باجماع ، وكان باجماع ان المسجد الحرام أفضل من سجد^(١) المدينة ، ومكة أفضل من المدينة ، ويلزم في النظر أن من

(١) أقول : كذا في الأصل والظاهر أنه : أفضل من مسجد رسول الله بالمدينة

قدمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الموطن الأفضل من غير
علة أفضل ممن قدمه في مسجد هو دونه في الفضل مع ضرورة العلة .

فان زعم جاهل : أن مسجد المدينة وهو مسجد رسول الله (صلى
الله عليه وآله وسلم) دون المسجد الحرام ، والخلافة لرسول الله (صلى
الله عليه وآله وسلم) فالمقدم في مسجده أولى من المقدم في غير مسجده ،
قيل له : هذا جهل وعمي فان كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
حيث صلى من البلاد فهو مسجده وموطئه ، وهو الحاكم فيه دون
غيره ، والأمر له واليه ، وشاهد ذلك قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) .
جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فجميع الأرض مسجد لرسول الله
(صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا ما لا يجتنب به دوافهم

وأما . رواية أهل البيت (عليه السلام) ^(١) في تقديمه للصلاة عليهم
رووا . بأن بلالا صار إلى باب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
فنادى . الصلاة وكان قد أعظم على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
وسلم) ورأسه في حجر علي (عليه السلام) فقالت عائشة لبلال : مر
الناس ان يقدموا انا بكر ليصلي بهم ، فان رسول الله مشغول بنفسه ،

(١) وقد حرفت ولغت يد التعبير بهذه رواية في صحيح البخاري مسلم ، وغيرهما من
الصحاح ، بما يوافق رعتهم ومبهم ، ومن تصحح الصحاح السنة يرى العجائب
والعرائب من التحريفات والتعيرات الشائبة ، التي يرجع بعضها إلى مؤلفيها
وأكثرها إلى الحقة التحريف والتعير في مطابع مصر وغير مصر من البلاد التي لا يروق
لأهلها اشتقاق الحق ، واسطال الباطل ، لا سيما في الأحاديث الواردة في مسائل
ومناقب أهل البيت السوي (عليه السلام) الكاتب

أقول . ومن راجع الطبقات المحتزمة وبالأخص المطبوعة في القرون الأخيرة ، يرى
التعيرات الكثيرة التي لم توحّد في لبعبات اسابقة والظاهر أن اللجنة لمسؤولة تحذف
ما تريد ، وتحرّف ما تحب ، ولها صلاحيات التلعة من قبل بعض حكام الدول
الإسلامية وزعامتهم .

فظن بلال أن ذلك عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال للناس : قلعوا أبا بكر فيصلي بكم ، فتقدم أبو بكر فلما كبر أفاق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من غشوته ، فسمع صوته ، قال لعلي (عليه السلام) : ما هذا ؟ قالت عائشة : أمرت بلالا يأمر الناس بتقديم أبي بكر يصلي بهم ، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) : استنوني أما انكن كصويحات يوسف ، فخرج بين ميمونة زوجته وبين علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى باب الحجرة فاستقبله الفضل بن العباس ، فرد ميمونة ، واخذ الفضل بن العباس بعصده ، فجاء إلى المحراب بين الفضل وعلي (عليه السلام) ^(١) وأقام أبا بكر خلفه بين

(١) في صحيح البخاري في كتاب الصلاة باب عند الموضع أن يشهد الجماعة . فخرج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بيّاهي بين رجلين (صلى الله عليه وآله وسلم) في كتاب الصلاة ، باب استخلاف الإمام إذا مرض له عن الصلاة الرواية عن عائشة وفيها فخرج بين رجلين لم يخط رجلاه في الأرض بين عباس بن عبد المطلب وبين رجل آخر ، قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فاعترف عبد الله بالنبي قالت عائشة فقال في عبد الله بن عباس هل تدري من الرجل الآخر الذي لم يسم عائشة قال قلت لا ، قال ابن عباس هو علي (عليه السلام) وفي رواية أخرى لمسلم فخرج ويدله على الفضل بن عباس ويدله على رجل آخر ، وهو يخط برجليه في الأرض ، فقال عبيد الله : فعلمت به ابن عباس ، فقال . أتدري من الرجل الذي لم يسم عائشة ، هو علي (عليه السلام) وفي رواية أخرى لمسلم ، فقام بيّاهي بين رجلين ورجلاه لم يخط في الأرض ، وأورد روايات أخرى لم يذكر فيها كيفية خروجه ، ولا عرانة من عائشة حيث لم يسم الرجل الذي خرج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) معتمداً عليه فكيف تسمي علياً (عليه السلام) وعداوتها له ظاهرة ، وحسداه له لا يكره ، فكيف عارضته بمحضر من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والتي يتهرها ، وقضاياها معه (ع) بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا سيما في حرب البصرة أخزى وأشجع صاحب الله أما عائشة وعامتها الله بعدله .
الكتاب .
أقول لا نقول فيها إلا ما قالوا فيها أعلامهم ، فهذا العلامة سط بن الجعفي في سياق تاريخ رسول الله (ص) وبيان الحالة الروحية وعلاقة رسول الله (ص) بعائشة .

المحارب وبين الصف ، وكان يسمع الناس التكبير اذا كبر رسول الله
(صلى الله عليه وآله وسلم) كسيل من يسمع الناس التكبير يوم
الجمعة ، وصلى بالناس قاعداً .

وأما : ما زعمت العامة في الرواية من انه قال (صلى الله عليه وآله

= يحدثنا عنها بأنها كيف حدثت مرات عديدة ايده رسول الله (ص) وجرح شعوره ،
وكيف انها اهانت خديجة (سلام الله عليها) في حضوره (ص) مع انها كانت تعلم
أن رسول الله (ص) كان يحترم خديجة (سلام الله عليها) حتى أنه لم يتزوج عليها
حتراماً لها

فهذه المدعاة أم المؤمنين تحدثنا عن سبط بن الخوري في تذكرة الخواص ص ٢٧٣
ما نصه . وفي رواية عائشة فأدركني العمرة يوماً فقلت وهل كانت إلا عجوزاً قد
أحلف الله لك حبراً منها - يريد بذلك ذكر منزلتها ، وحسن جمالها ، إن صح
التعبير - قالت فعصب حتى اهتز جعد شمره ، وقال والله ما أحلف لي خيراً
مها - والظاهر أنه (ص) يقصد الأمر الملعونة ويريد أنها (سلام الله عليها) كانت له
امرأة مثالية وكانت تعاضده في كل الأمور وكان هو يستشيرها أحياناً ، وهي كانت
تبدل كل ما يوصفها كخدمة رسول الله (ص) وخدمة دينه ويصفها رسول الله (ص)
قاتلاً - لقد امت بي إذ كمر ساس ، وصدقتني إذ كدني الناس ، وأمقتني بما لها إذ
حرمني الناس ، وورقني الله أولادها إذ حرمني أولاد النساء . .

وقال سبط بن الخوري وفي رواية عائشة قالت . اعصبت رسول الله (ص) يوماً
وقلت خديجة بالتصغير ، فزجرني وقال بي رقت حبها ، واستأذنت عليها يوماً
هالة أخت خديجة فارتاع لذلك وقال اللهم هالة بنت خويلد ، قالت - عائشة -
فمرت ، وقلت . وما تذكر من محور حر ، الشديق ، هلكت في الدهر ، فزجرني ،
وقال بمعنى ما تقدم . - قال مؤلف هذا الكتاب هالة توفيت في حياة خديجة - أنظر ما تقدم -
ثم قال العلامة ابن الجوزي في معنى حمراء الشديقين إن المرأة إذا كبرت احمر
شديها ، وقيل . إنه أرادت بالأحر الأبيض ، ومعنى كبرت المرأة ابيض شديها وهو
الأصح . ثم قال : كل هذه الروايات في الصحيحين .

هذا وقال في ص ٢٧٢ من الكتاب نصه ، ما نصه . عن هشام بن محمد : كان
رسول الله يودها - أي يود خديجة - ويحترمها ويشاورها في أموره كلها ، وكان وزير
صديقي ، وهي أول امرأة آمنت به ولم يتزوج في حياتها أحداً

وسلم) : قدموا ابا بكر ، فقالت عائشة : ان ابا بكر رجل رقيق القلب ، ولعله لا يتهيأ له ان يصلى بهم ، فليقدموا عمر ، فقال : رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : اي الله ورسوله إلا تقديم أبي بكر ، أما إنكن كصويحات يوسف ، فهو شيء لا معنى له لأن هذا شيء لا يشبه فعل يوسف وإنما مثل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله في رواية اهل البيت (عليهم السلام) أما إنكن كصويحات يوسف ، لكذهبن على يوسف ، كذلك أيضاً كان قولها لبلال : قدموا ابا بكر فليصل بالناس فان رسول الله مشغول بنفسه ، دليل على الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلو كان ما رواه حقاً لكان ذلك طعنًا على عائشة ، اذ عارضت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في أمره ، ومن عارض الرسول في أمره فقد ظن انه اعلم منه بما يعارضه فيه ، ومن ظن ذلك فقد كبر بلا خلاف ، فليقدموا لعائشة ان شئوا في الخاليين من روايتهم ، ورواية اهل البيت (عليهم السلام) ثم ليذموا اباها ان شئوا فليسوا بصعفاء في مقامه في تلك الصلاة ، اذ كان مقام من لا صلاة له ، وكل ذلك عليهم لا لهم ، والحمد لله رب العالمين .

وأما قول جهالهم : لما رضى رسول الله لدينا رضىناه لدنيانا بزعمهم ، فهذا جهل واختلاط ، وتحيط وافرط ، وذلك ان القوم ان كانوا انما أقاموا ابا بكر لدنياهم فقد يلزم في حق السطر ان يكون ابو بكر وكيلا لهم في دنياهم واذا قالوا : ان ابا بكر كان وكيلا لم اقامه لزم في حق النظر وحكم الاسلام ان يكون السس مخيرين في اقامته لدنياهم ، وازالته عن دنياهم ، وليس على كل الناس فرض ان يقيموا لدنياهم وكيلا ، بل ذلك اليهم ان شئوا اقاموا ذلك ، وان شئوا لم يقيموا ، واذا كان ذلك كذلك واحتاره قوم اقاموه وكيلا لدنياهم كما زعموا ،

فلس على جميع الناس واجب أن يقتلوا ذلك ، فمن شاء أن يقيمه أقامه ، ومن شاء أن يمتنع امتنع من ذلك ، فإن امتنعوا من ذلك تركوا علتهم التي اصدوها بزعمهم ، أنهم رضوا لدنياهم من رضيه رسول الله لدينهم ! ومن ترك علة وخرج عن أصله الذي عليه معوله ومذهبه ، فقد لزمه عند جميع أهل النظر مفارقة مذهبه ، والدخول لحجته ، وكفى بذلك حزياً لمن أقام عليه .

وان هم أحازوا الاختيار من الناس لا قامتة فمن شاء إقامة لدنياه ، ومن شاء لم يقمه لرمهم في حكم النظر أن يكون القوم الذين أقاموه لدنياهم أمربس ناهير له في كل احواله ، ولا أمر له عليهم ، ولا طاعة ، إذ كل دين وشريعة وملة ومعقول يوجب أن كل من كان له وكيل في دنياه فطاعته وأمره وسببه لا يرم لموكله ، ولا طاعة للوكيل ، ولا أمر له معه ، ولا نهي ، وأذا كان ذلك كذلك فقد اخرجوا أبا بكر من حدود الإمامة وهم لا يعلمون ، ومع ذلك فقد الزموا أبا بكر الظلم والسعدي ، بل الكفر في قتل الذين سبوا زكاتهم ، وسبي درارهم^(١) وإباحة فروج حريمهم ، وأمر من فعل ذلك ، ومن الذي أوجب له ذلك منهم ، وإنما هو بزعمهم وكيل من رضيه لدينه ، فإن القوم لم يرضوه لدنياهم وكيلا ، وليس ذلك عليهم سواحب في الدين ، ولا في احكام العقول ، لأن كل انسان محير من شاء أقام وكيلا لنفسه ، وان شاء قام هو بنفسه دون غيره .

هذا مع ما يلزمهم في حق النظر على أصل علتهم هذه ، ان يكون

(١) هو مالك بن نويرة ، فقد قتله حماد بن الوليد بأمر أبي بكر ، وقتل أصحابه وسبي درارهم وأباح فروج سائرهم فكبح خالد روجه مالك من ليلته أنظر ص ٢٩ من الكتاب . الكاتب

كل من قدمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للصلاة يقوم في كل مصر من الأمصار ، وقبيله من القبائل ، فقد رضى لدينهم ، ويجب على كل قوم ان يرضوا لدينهم من رضى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لدينهم ، فرضى اهل مكة من قدمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للصلاة بهم لدينهم ، وكذلك اهل الطائف ، واهل اليمن ، وكل بلد فتحه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يرضون لدينهم من قدمه (صلى الله عليه وآله وسلم) بهم ، وكذلك جميع البوادي ، والقبائل والقرى ، والسرايا ، وذلك ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) انما اقام ابا بكر على دعواهم للصلاة باهل المدينة دون غيرهم من سائر النواحي ، فكان لأهل المدينة خاصة ، وارتضاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لهم برعهم كما ارتضى لأهل مكة صاحبهم المصلي بهم من قبله (وكما ارتضى) لأهل كل مصر ، وكل قبيلة ، وليس لأهل المدينة ان يتحكموا على غيرهم سرايهم ، فكل قوم فلهم ان يختاروا لانفسهم صاحبهم كما لأهل المدينة ذلك ، فان طالب اهل المدينة اهل مكة بالدخول معهم ولرضا بصاحبهم ، قال اهل مكة لأهل المدينة : ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بزعمكم اختار صاحبكم للصلاة بكم دون غيركم ، ولم يختره لنا ، فرضيه لكم ، وكذلك اختار لنا رجلاً غيره فرضيه لنا ، كما رضى صاحبكم لكم ، فحين نختار صاحبنا كما اخترتم انتم صاحبكم ، اذ كما نحن وانتم مختارين في هذا الأمر من غير أمر من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) معكم ولا معنا في ذلك ، فقد تساوينا في الاختيار .

فان منعوا ذلك بان ظلمهم ، وظهرت فصيحتهم ، وكسرت حجتهم ، وخرحوا عن اصلهم ، وتركوا علمتهم ، وان اختاروه كثرت الخلفاء والأئمة في جميع الأمصار ، وكفى بهذا المذهب حزياً لمن اقام

عليه وبأصل عنه بعد هذا البيان عند من فهم .

وأما : ما احتج به من قول الله تعالى : ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار ﴾^(١) وإن ذلك أبو بكر الذي كان مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الغار ، ومن قبل أنهم كانوا خمسة ، ليس كما قال الله تعالى : ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار ﴾ وما نجد لأبي بكر في هذا الحال فصيلة على غيره ، لأنه صاحب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ضيماً ، ولا حارب عنه عدواً ، ولا وجدنا في الآية له مديحاً بمفضل أكثر من خروجه معه ، وذكر صحته له ، وقد أخبرنا الله جل اسمه في كتابه أن الصحبة قد تكون للكافر مع المؤمن ، حيث يقول : ﴿ قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلاً ﴾^(٢) الآية هما في الصحبة منقبة بعد فصيلة^(٣) وليس لمن سطر لنفسه

(١) سورة التوبة : الآية ١٠١ .

(٢) سورة الكهف : الآية : ٣٧ .

(٣) قال السيد الشريف المرتضى عم الهدى (رحمه الله) في الشافي (ص ٢٢١) في رده لقاصي القضاة ، حيث جعل قصة العار فصيلة لأبي بكر ما يصح أما قوله أنه كان صاحبه في الغار فإنا متى اعتبر قصة العار لم نجد فيها لأبي بكر فصلاً بل وجدناه مهيباً ، والهيب من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يتوجه إلا إلى قبيح ، ونحن نبيس ما يقتضيه استقراء الآية ، أما قوله تعالى : ﴿ ثاني اثنين ﴾ فليس فيه أكثر من إخبار عن عدد ، وقد يكون ثانياً لغيره ومن لا يشركه في إيمان ولا فضل ، ثم قال ﴿ إذ يقول لصاحبه ﴾ وليس في تسمية بالصحبة فضل ، لأن قد تحصل من الولي ، والعدو ، والمؤمن ، والكافر قال الله تعالى محمداً عن مؤمن كافر اصطحاباً ﴿ قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلاً ﴾ ثم قال ﴿ لا تخزن ﴾ فيها عن الاستمرار على حزن وقع منه بلا خلاف ، لأن الرواية وردت بأنه جرع وشبع بالسكاه ، ولما ذكرنا ذلك ثلثاً يقولوا إنما نهى عما لا يقع منه ، وظاهر نهيه (صلى الله عليه وآله وسلم) يدل على قبح الفعل ، وإنما يحمل النهي في بعض المواضع على التشجيع ، والتسكين ، بدلالة توجب العدول عن

فاتبع سبيل ربه طالباً لخلاصه في الحرب بيدنه منه على غيره ، فأي حال أوجب المنة لأبي بكر على غيره في صحبته الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الى الغار وإنما كان هارباً بيدنه ، طالباً بذلك النجاة لنفسه ، دون أن يكون ذلك منفعة لغيره .

فان قالوا : كان مؤنساً للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) جهلوا

الظاهر ، وهذا يدل على وقوع المعصية من الرجل في الحال ، واما قوله تعالى : ﴿ ان الله معنا ﴾ فمعناه انه عالم بحالنا كما قال تعالى ﴿ ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا اربعة الا هو سابعهم ولا اثنى من قللك ولا اكثر الا هو معهم اينما كانوا ﴾ (١) فليس في ذلك ايها فضل .

وقد قيل ان لفظة معنا تختص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وحده دون من كان معه ، وقد يستعمل الواحد العظيم هذه اللفظة في العبارة عن نفسه ، كما قال تعالى : ﴿ انا ارسلنا نوحا ﴾ ﴿ وانا يحيى نزلنا الذكر ، وانا له الحافظون ﴾ (٢) ثم قال : ﴿ ثم انزل الله سكينة عليه وآياته بجنود لم تروها ﴾ (٣) وانزل السكينة انما كان اهل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلالة لقوله ﴿ وآياته بجنود لم تروها ﴾ وهم الملائكة ، وبذلالة ان الهاء من اول الآية الى آخرها كناية عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم تنزل السكينة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في غير هذا المقام الا عصت من كان معه من المؤمنين ، فان الله تعالى فيه يوم حين : ﴿ فانزل الله سكينة على رسوله وعلى المؤمنين ﴾ وقال تعالى ﴿ اذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حية الجاهلية فانزل الله سكينة على رسوله وعلى المؤمنين ﴾ (٤) وفي اختصاص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في العذر بالسكينة دون من كان معه ما فيه .
الكتاب .

(١) سورة المجادلة : الآية : ٧ .

(٢) سورة الحجر : الآية : ٩ .

(٣) سورة التوبة : الآية : ٢٦ .

(٤) سورة الفتح : الآية : ٢٦ .

في هذا ، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن مستوحشاً ، والله مؤنس أفضل أنساً من أبي بكر وعمره ، وملائكة ربه نازلة عليه أثناء الليل ، وأطراف النهار ، كما قال الله عز وجل : ﴿ فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها ﴾ ^(١) يعني الملائكة ، وكما قال جل اسمه مخبراً عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) . ﴿ إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ﴾ ^(٢) فمن أنس بالله وملائكته كان محالاً أن يأنس بغيرهم ، ولو كان أيضاً ذلك كذلك لكن ثوابه له دون غيره ، ولم تكن فيه منفعة لسواه ، فتكون له فضيلة على غيره ، ولقد كانت المنة لله ولرسوله عليه في ذلك ، إذ قلبه صاحبا وهداه بزعمهم .

ثم نقول في ذلك بعد هذا كله : إن الله قد أخبرنا في قصته وقصة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بما دللنا ذلك على تهمة في إيمانه ، لأنه قال جل من قائل . ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ﴾ ثم قال . ﴿ فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها ﴾ ^(٣) فأخبر أنه أرسل السكينة عليه دون أبي بكر ، ولم يذكر أنها بكر في السكينة ، كما أخبر في موطن آخر أنه أنزل السكينة على الرسول وعلى المؤمنين ، حيث يقول في سورة التوبة . ﴿ لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبناكم كثيرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين ﴾ ^(٤) ألا ترى أنه ذكر السكينة للمؤمنين في هذا الموضع إذ كانوا محصوراً مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ؟

(١) و (٢) سورة التوبة : الآية : ٤٠

(٣) سورة التوبة : الآية : ٤٠

(٤) سورة التوبة : الآية : ٢٦

وآله وسلم) في السكينة ولم يذكر ابا بكر في حال كونه مع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في الغار ، فأنزل لسكينة على الرسول ولم يذكره كما ذكر المؤمنين في هذا الموضع من حنين ، فكان ذلك موحياً للتهمة في ايمانه ، وانتقاماً للذي وحد للطعن عليه بذلك سبلاً ، لأنه يقول لو كان مؤمناً لكان قد ذكره في انزال السكينة على الرسول معه في الغار ، كما ذكر غيره من المؤمنين يوم حنين ، وهم الذين ثبوا مع علي (عليه السلام) تحت الراية ، وكانوا يومئذ ثمانية لم ينهزموا مع المنهزمين .

وبإجماع ان ابا بكر وعمر لم يكونا في الثنتين ، وكأنا من المنهزمين ، وقال ايضا قوم من أهل الطر . أن ابا بكر نصحت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الغار لم تصح به هجرة ، قالوا وهجرة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الله وهجرة المؤمنين إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فمن هاجر إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وآله وسلم) وجب ان تكون هجرته إليه بعد هجرة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قالوا : وذلك لأن الله يقول ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (١) لم يجوز ان يكون شريكاً للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في هجرته إلى الله تعالى ، لأن ابا بكر كان مستعيذاً برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والرسول واسطة بينه وبين الله ، فيكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مستعيذاً به ، كما ان ابا بكر مستعيذاً بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فلما كان ابو بكر مستعيذاً بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يجوز ان يكون شريك الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في هجرته ، والهجرة إلى الرسول لا تكون إلا من بعد هجرة الرسول ، فلا يجوز أن يكون فيه معه فيكون

(١) سورة النساء : الآية : ١٠٠

شريكة ، والشركة له في ذلك غير حائرة باجماع ، ولا يجوز أن يكون قبله ، فيكون ذلك غير مهاجرين الله وإلى الرسول .

فلما كان حال أبي بكر على ما وصفناه من كسوته مع الرسول في حال محرقة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بطل أن يكون مهاجراً إلى الرسول ، وثبت له الصحة فقط ، وقد ذكرنا في حال الصحة أنها تكون لمؤمن مع كافر ما فيه كفاية لم فهم ، وفي هذا إخراجهم من كل خير ذكر الله به المهاجرين في كتبه ، إذ لم يكن منهم ، فانظروا يا أهل النظر إلى ما عليهم وعلى صاحبهم في هذه المواطن ، التي هي أهل مناقب صاحبهم ، وأعظم فضائلهم ، وبها يصلون وعليها يعملون ، وهكذا لعمرى سبيل أهل الباطل يقض عرى باطلهم ، والله عليهم من كل جهة راموا اثبات حجة بها لباطلهم ، والله المنة على أوليائه بما بصرهم من نور الهدى

وأما : ما زعموا من قولهم أن أبا بكر وعمر ووزيراً رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلسا يعرف الوزارة في اللغة ، إلا المعونة لا غيرها ، فمعونة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا تكون إلا من جهتين لا ثالث لهما :

[الوجه]^(١) الأول : في المعونة في التأييد والابلاغ إلى الناس من دين الله الذي جاء به من عنده ، كما قال عز وجل : ﴿ ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلنا معه أخاه هارون وزيراً ﴾^(٢) وكان هارون (عليه السلام) مؤدياً معه رسالات الله ومعيناً له على دين الله .

(١) أقول . ما بين المعقوفين ليست في الأصل إنما هي للتوصيح وتسيق الكتاب .

(٢) سورة الفرقان : الآية : ٣٥ .

والوجه الثاني : هو المعونة بمجاهدة الكفار ومحاربتهم ، ولا يعرف في معونة الرسول وجهاً ثالثاً ، وذلك أن في الوزارة لسائر الناس غير الرسل ما يكون معه الرأي والمشورة والتدبير ، وهذا حال لا يظن لأحد مع الرسل ، لأن الرسل لا يستعملون آراءهم ، وتدبيرهم ، دون تدبير الله تعالى ، وأمرهم ، وإنما هم يصدرّون عن أمر الله ونهيه وتدبيره في وجوه تصرفاتهم من حرب إلى سلم إلى تقدم إلى تأخر إلى غير ذلك^(١) ومن كان الله مدبره ومختاراً له في تصرفاته كان مستغنياً عن مشاورة رعيته وتدبيرهم معه ، وهذا مما لا يجوز أن يصح ذوقهم في رسول ، ولا نبي ، ولا حجة لله على عباده .

وقد جهل قوم من أهل العفلة في تأويل قول الله عز وجل . ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ فظنوا أن ذلك لحاجة بالرسول إلى مشاورتهم ، كلا ما يظن هذا إلا جاهل عند أهل المعرفة والبصيرة ، بل لعل نقصان كان فيهم أمر الله رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يشاورهم ليتألفهم بذلك كما جعل للمؤلفة قلوبهم نصيباً من الصدقات لعلم الله سبحانه بما في ذلك من إصلاح التدبير الذي يجهله المخلوقون ، وفي ابتداء الآية ما يدل ذا فهم ووعي على أن ذلك كذلك من التأليف ، ألا تسمع قول الله تعالى حيث يقول : ﴿ فيها رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانقضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ﴾^(٢) وقوله .

(١) قال السيد الشريف المرتضى (رحمه الله) في الثاني (ص ٢٢٢) في رده على قاضي القضاة ما نصه : أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يستشير أحداً لحاجة منه إلى رأيه وفقره إلى تعليمه وتوجيهه لأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) الكامل الراجح المعصوم المؤيد بالملائكة ، وإنما كانت مشاورته أصحابه ليعينهم كيف يعملون في أمورهم ، وقد قيل فعل ذلك ليستخرج دحائمهم وصمائيرهم فلا فضل في المشاورة

(٢) سورة آل عمران : الآية - ١٥٩

إنهم كانوا ينقضون من حوله لو كان فظا عليهم دليل على نقصانهم وقوله : ﴿ فاعف عنهم واستغفر لهم ﴾ دليل على أنهم فعلوا ما لا يرضى الله ولا رسوله منهم ، فأمره بذلك عند تألفهم ، ومن كان بهذه الصفة بطل أن يكون مديراً للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومشيراً عليه بما يعمل به .

فكيف يكون ذلك مهم والله مخبر عن أهل بدر وهم أجل الصحابة وأرفعهم درجة ، وهي أجل موطن عزاها المسلمون حيث قال : ﴿ كما أخرجك ربك من بينك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون يحادلونك بالحق بعدما تبين كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون ، وإذا بعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ، ليعحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون ﴾ ^(١) افترى إلى هذه الأحوال التي وضعها الله من أهل بدر كيف كانت كلها مضادة لمراد الله جل ذكره في تدبيره . فمحال عند ذوي الفهم أن يكون الرسول يستشير مثل هؤلاء ، ومن هو دونهم من الصحابة في العلم والمعرفة في تدبير يعمل عليه .

فلما بطل ذلك ثبت أن أمره بمشاررتهم لينألفهم بها لتطيب بها أنفسهم ، وليسكنوا إليه ويشبثوا معه وعنده ، ويستصبروا في الدين على الإمام في وقت بعد وقت ، وثبت عند ذلك أن معونة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ووزارته لا تكون إلا من هذين السوجهين ، التأدية والمجاهلة ، وما منها من كان له في هذين الوجهين أثر محمود معروف مشهور مذكور كمقام غيرهما فيها .

(١) سورة الأنفال : الآية : ٤ - ٨ .

أما وجه التادية : ففي خبر سورة براءة وما قد أحجم عليه أهل الأثر من العامة والخاصة ما فيه كفاية لأولي الألباب وذوي الأفهام ، حيث حين بعثه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سورة براءة إلى مكة ليقرأها عليهم ، فلما فصل من حصرت به بعث حنيفة بن علي (عليه السلام) فاسترجعها منه وتقدم بها إلى مكة ورده إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : هل نزل في شيء استوحش به ردي من الوحي الذي أنقذتني فيه ؟ فقال : إن الله أوحى إلي أنه لا يبلغ عني إلا أنا أو رجل مني ، وإن علياً مني وأنا منه ^(١) فهذه امرلة من الوزارة في التادية ليست لأحد من الصحابة إلا لعلي (عليه السلام) دون غيره فكان علي (عليه السلام) هو أحق بوزارة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومعونه في التادية دون جميع الناس ، وشاهد ذلك قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : منزلة علي مني كمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي ^(٢) وقد أحبر الله سبحانه وتعالى أنه جعل هارون وزيراً

-
- (١) أقول : رواه أحمد في المسند ج ١ ص ٣ ، وص ١٥١ ، وص ٣٣٠ ، وج ٢ ص ٢٩٩ ، وج ٢ ص ٢١٢ ، وص ٢٨٣ ، وكذلك صحيح البخاري ج ١ ص ٣١ ، والترمذي في جامعه عند تفسيره لسور القرآن ، والطبري في تفسيره ج ١ ص ٤١٠ ، والسيوطي في الدر المنثور ج ٣ ص ٢٠٩ ، وكبر العمال ج ١ ص ١٤٧ ، والشوكاني في تفسيره : ج ٢ ص ٣١٩ ، وناريخ ابن كثير ج ٥ ص ٢٨ ، ومقاب الخوارزمي ص ٩٩ ، والمعري في شرحه على صحيح البخاري ج ٨ ص ٦٣٧ ، وتفسير المنار ج ١٠ ص ١٢٥ ، وشرح المواهب المدنية ج ٣ ص ٩١ ، والأموال ص ١٦٥ ، والكفاية للنجاشي ص ١٢٦ ، ومجمع الزوائد ج ٧ ص ٢٩ ، والخصائص للنسائي : ص ٢ .
- (٢) أقول : وأخرجه الحافظ عبد الدين الطبري في الدلائل ص ٦٣ ط بيروت عن سعد بن أبي وقاص ، وقال أخرجه البخاري ، والمسلم ، وأبو حاتم ، وابن إسحاق ، وأحد بطرق مختلفة .

لموسى بقوله تعالى ﴿ وجعلنا معه أخاه هارون وزيرا ﴾ (١) بطل ان يكون أبوبكر وعمر وزيره في وجه التأدية .

واما وجه المجاهدة في حروب المشركين ، فليس يختلف أهل الأثر في أن أبا بكر وعمر قد اهما في مواطن كثيرة من مواطن الحروب والجهاد ، مثل هزيمتهما يوم أحد ، ومثل هزيمتهما يوم حبيس ، حين دفع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الراية الى ابي بكر ، وامره بالمسير الى حصن خيبر ، فرجع بها منهزما ، ثم دفعها الى عمر ، فرجع بها منهزماً كذلك ، فعصب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : ما بال اقوام ادفع اليهم رايتي فيرجعون بها منهزمين يحنون اصحابهم واصحابهم يحنونهم ، اما والله لا اعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كراراً غير فراراً ، لا يرجع حتى يفتح الله على يديه ، فقال أهل النظر في ذلك : قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هذا يدل على انها لم يكونا بحيث يحسان الله ورسوله ، ولا يحبها الله ورسوله ، إذ كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حكيماً لا يقول قولاً الا لفائدة فيه ، ودلالة على مواقع الحق وطرق الصلح . ومثل هزيمتهما حيث بعثهما الى بلاد طي التي تسمى عمارة ذات السلاسل ، ومثل هزيمتهما يوم حنين ، وهذا كله باجماع أهل الأثر ، وليس يعرف خبراً واحداً عنهما أنها بررا لقرن ، ولا بارزا شجاعا ، ولا قارعا بطلا من مبارزي المشركين ، وقد كان غيرهما من جماعة المسلمين أحسن حالا منهما في مواطن الحروب ، ومعارك المقارعة ، عطل عليهما أيضا هذا الوجه الآخر من أن يكون لهما مه وزارة ، وكان غيرهما من مجاهدي المهاجرين والأنصار أحق بهذا الاسم منها عند ذوي الفهم .

(١) سورة الفرقان - الآية : ٣٥ .

وأما : ما رووا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بزعمهم قال : ما نفعتني مال كمال أبي بكر لقد زوحي ابنته ، وانفق علي أربعين ألفاً ، فهي هذه الرواية ما هو صحيح وما هو باطل ، وذلك ان تزويج الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من بنت أبي بكر صحيح لا خلاف فيه ، وأما انفاق المال^(١) فما يكون عند قوي الفهم من الكذب شيء اوضح ولا اظهر منه ، لأن من انفق هذا المال العظيم على رجل محال ان لا يعرف موطنه وموضعه ، وحيث أنفقه ، ولسنا نعرف ان لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) موطأ غير مكة والمدينة .

فان زعموا ان ابا بكر انفق هذا المال بمكة قبل الهجرة ، قيل لهم على ما انفق هذا المال ، وفيه صرفه ، اكان لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الخشم بمكة والعيال ما أنفق عليهم هذا المال كله من مدة ما أسلم أبو بكر الى وقت هجرته فهذا بين المحال ، أم يقولون إن

(١) أورد رواية إنفاق المال على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل الهجرة المحب الطبري في الرياض البصرة في مسائل أبي بكر ، واستدل بها ناره الى عائشة ست أبي بكر ، وأخرى الى احتها أسماء ست أبي بكر ، ولعمري أيها إن لم يبحثنا فصلة الى أبيها الشقيق عليها فمن أخرى بذلك ، فافقوا راجع

وقال السيد الشريف المرتضى علم الهدى (رحمه الله) في الثاني (ص ٢٢١) ما هذا به - قد بين أصحابنا في الكلام على نفقة أبي بكر وادعاء يساره نارة إنه كان ممثقاً غير موسر ، ودلوا على ذلك من حاله بأشياء ، منها انه كان يعلم الناس ويأخذ الأجرة على تعليمه ، وليس هذا صريح الموسرين ، ومنها انه كان يحيط الثياب ويبيعها ، ومنها ان أباه كان معروفاً بالمسكة والفقر ، وإنه كان يلقي في كل يوم على مائدة عبد الله بن جذعان بأجر طفيف ، فهو كان أبو بكر حياً لكفى أباه ، وبعد فلو سلمنا لهم يساره وانفاقه على ما يدعون ، نكون غير دال على العرض الذي يجرون اليه ، لأن المعتبر في الانفاق تلفق قصد البيت ، فمن أين هم ان عرض أبي بكر به كان محموداً ، وهذا مما لا بد لهم فيه من الرجوع الى غير ظاهر الانفاق . الكاتب

الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حهز الحيوش بمكة بهذا المال فتظهر
 فضائحهم ، إذ كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) باجماع لم يشهر
 سيفاً بمكة ولم يؤمر به ، ولا يأمر به ، ولا أطلق لأصحابه محاربة أحد
 من المشركين بها ، وإنما كان أسلم معه إذ ذاك أربعون رجلاً ، فلما اشتد
 عليهم الأذى من قريش وشكوا ذلك إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
 وإلى عليهم جعفر بن أبي طالب ، وأخرجهم معه إلى أرض
 النجاشي ملك الحبشة ، وكانوا هناك إلى أن هاجر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
 عليه وآله وسلم) وفتح كثيراً من فتوحه ، فقدموا عليه بعد سنتين من
 الهجرة ، ولقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يشاهده
 الخاص والعام ، أعني قريش بعد تزويجه بخديجة ، وكانت خديجة باقية
 عنده إلى سنة الهجرة ، لا يحتاج مع ماها إلى مال غيرها ، حتى لقد كان
 من استظهاره بذلك أن ضم علي بن أبي طالب (صلى الله عليه وآله وسلم)
 إلى نفسه ، تخفيفاً بذلك في المأونة على أبي طالب (رضي الله
 عنه) وذلك أنه أصاب قريشاً جديباً وكثير عيال أبي طالب ، فقال
 رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأعمامه : هلموا نحفف على أبي
 طالب من عياله ، فأخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علياً
 وأخذ حمزة جعفرأ ، وأخذ العباس عقيلاً ، وما وجدنا في شيء من
 الأخبار أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد تزويجه بخديجة
 احتاج إلى أحد من الناس ، فإن أهل الأثر يجمعون على أن خديجة أيسر
 قريش ، وأكثرهم مالا وتجارة ، وقد اجمعا في الرواية : أن علي بن أبي
 طالب (عليه السلام) قال في غير موضع والله لقد صليت قبل كل
 أحد مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سبع سنين ، وقد أخبر
 علي أن أبا بكر أسلم بعد سبع سنين من إظهار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
 عليه وآله وسلم) الدعوة وبقي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

بمكة ثلاث عشرة سنة بعد إظهار نبوته ، الى ان هاجر الى المدينة .

فجميع ما بقي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بمكة بعد اسلام ابي بكر ست سنين ، فيا معشر من فهم ، هل تهوزون ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لو كان له خمسون نفسا من العيال مع كثرة مال خديجة ، ينفق في ست سنين اربعين الف دينار ، او اربعين الف درهم ، ألا تنظرون بيان هذا المحال وفساد هذا المقال ، فان قالوا : انه انفق عليه بالمدينة بعد الهجرة ، فقد علم اهل الآثار ان ابا بكر ورد المدينة وهو محتاج الى مواساة الأنصار في الدور والمال ، وفتح الله بعد الهجرة على رسله (صلى الله عليه وآله وسلم) من غنائم الكفار ، وبلدانهم ، ما كان بذلك اغنى العرب ، لو اقتنى منه عقدة ومع هذا فانما أقام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في المدينة عشر سنين الى أن قبض .

وقد رووا : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان في ضيافة الأنصار يتداولون ضيافته ، وأنه كان في أوقات كثيرة يشد الحجر من المجاعة على بطنه ، ويطوي الأيام الثلاثة ، والسبعة ، والأقل والأكثر ، لم يطعم فيهن طعاما ، الى أن فتح الله عليه البلدان ، فمن يدفع اليه رجل واحد أربعين الف دينار يكون بالخال الذي وصفناه في مدة عشر سنين ، فيا سبحان الله ما أعظم تخرصهم على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولقد رووا جميعاً : أن الله عز وجل لما قال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ ^(١) فقد قعد المهاجرون والأنصار عن مناجاته غير علي (عليه السلام) فانه قال : كان معي دينار واحد فبعته بعشرة دراهم ، ف جعلت

(١) سورة المجادلة : الآية : ١٢ .

اتصلق منها بدرهم بعد درهم ، ثم اناحي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مرة بعد أخرى ، حتى تصدقت بالدراهم كلها في عشر مرات ، وما فعل ذلك بإجماع غيره ، ثم نسخ الله تعالى تلك الآية بقوله : ﴿ أَشْفَقْتُمْ أَنْ تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاطِيعُوا اللَّهَ ﴾^(١) الآية ، والإجماع واقع على أن أد بكر كان فيمن تحلف عن المناجاة بسبب الصدقة ، فمن لم تسمح نفسه بصدقة درهم لمناجاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واحتار التحلف عن مناجاته بسبب درهم واحد بخل به ، فكيف يتفق أربعين ألف دينار أو أربعين ألف درهم ، فقد جاؤا بالافك ظلماً ، وقالوا زوراً ، ومع ذلك فالإجماع واقع من الخاص والعام أن علياً (عليه السلام) أطعم مسكياً ، ویتياً ، وأسيراً ، أقراصاً من شعير ، يبلغ ثمنها في أيام القحط والجذب والعلاء ربع درهم ، فانزل الله تعالى في ذلك سورة ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ نَارٌ أَنْ يَنْصُرَ نَفْسَهُ مِنْ كِفَايَةٍ ﴾^(٢) إلى آخرها^(٣) ومن أنفق أربعين

(١) سورة المجادلة : الآية : ١٣

(٢) قال الشريف المرتضى هلم الهدى (رحمه الله) في الشافي (ص ٢٢٠) ما نصه . ولو كان اتفاق أبي بكر صحيحاً لوجب أن يكون وحوههم معروفة ، كما كانت بركة عثمان في تجهيز جيش العسرة وغيره معروفة ، لا بقدر على انكارها مكر ، ولا يرتاب في جهاتها مرتاب ، وكما كانت جهات بركات أمير المؤمنين (عليه السلام) معروفة بنقلها الموافق والمخالف ، فمن ذلك أنه (عليه السلام) كان يقوم بما يحتاج اليه (صلى الله عليه وآله وسلم) وآنه (عليه وسلم) ملته فادته بالشعب اليه ويتحمله ، وقد روي أنه أجر نفسه من يهودي وصرف آخره الى بعض ما كان يحتاج اليه اليه (صلى الله عليه وآله وسلم) وانفاق أمير المؤمنين (عليه السلام) مع الأكثار والافتقار أفضل وأرفع من اتفاق أبي بكر لو ثبت مع الفنى والسعة ، ومن ذلك تقديمه الصدقة بين يدي النجوى ، ورسول القرآن بذلك بلا خلاف بين أهل العلم ، وأنه (عليه السلام) كان يطعم المسكين واليتيم والأسير ، حتى سرت في ذلك سورة ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ نَارٌ أَنْ يَنْصُرَ نَفْسَهُ مِنْ كِفَايَةٍ ﴾^(٣) وفيه نزل وفي معنى بركته ورد قوله ﴿ الَّذِينَ يَتَحَفَّظُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ ۖ

الف درهم أو دينار لم يكن الله عز وجل ذكره ينزل فيه آية من كتابه يشكر على ذلك كما أنزل الله تعالى في احصاء الأقراص من الشعير ، إلا ان يكون سبيله في ذلك كما قال في ﴿ الذين ينفقون أموالهم رثاء الناس ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ (١) الآية ، وفيما شرحنا مما بدعونه من هذا الباب كفاية لأولي الإلباب .

وأما : ما رووا : ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بزعمهم : اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر (٢) فهو ظاهر المحال عند ذوي النظر ، وذلك أنا وجدنا روايتهم في خاصمة أبي بكر وعمر الانصار في وقت البيعة ، حين ارادت الانصار البيعة لسعد بن عباد ، فما وجدناهما قالا شيئاً من ذلك ، ولا ادعاء على الانصار (٣) ولو كان

« والتبار سراً وعلانية فلم اجرمهم عند دينهم ولا خوف عليهم وهم يحزنون ﴾ (٤) ولا تصدق سخافته وهو راعى برل فيه قوله تعالى ﴿ اما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ﴾ (٥) وهذه جهات لا تدع ولا تجهل فابن نفقات أبي بكر ، والشاهد عليها ان كانت صحيحة « الكتاب »

أقول راجع ذيل الآية من تفسير البرهان ، فقد روى عدة أحاديث عن مصادر مختلفة من الطائفتين ، ج ٤ ص ٣٠٦ ولكن المؤلف اثبت خلاف هذا في ص ٢١٢ فراجع

(١) سورة النساء : الآية : ٣٨ .

(٢) أقول بهذا اللفظ وبمضمونه روايات عديدة ، كما في الرياض النضرة للطبري : ج ١ ص ٢٠٧ ط مصر ، وذكرها البياضوري في المستدرک ج ٣ ص ٨٧ ، وفي الجامع الصغير للسيوطي ، وهامشه للمناوي : ج ١ وكذا في الصواعق المحرقة ص ١٩ .

(٣) قال الشيخ الجليل شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي القروي المتوفي سنة ٤٦٠ في تلخيص الشافعي للسيد المرتضى رحمه الله (ص ٣٨٩) طبع إيران ما نصه : قوله اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ، لا يصح الاحتجاج به ، لأنه خبر واحد لا يوجب العلم ، ومسألة الإمامة مسألة علمية لا يجوز الرجوع إلى مثله فيها ، وأيضاً فإنه مطعون على روايته مذكور ذلك في الكتب ، لأنه رواه عبد الملك بن حمير

(٤) سورة البقرة : الآية : ٢٧٤ .

(٥) سورة المائدة : الآية : ٥٥ .

هذا صحيحاً كما زعم المتخرفون ، لكان لها فيه اعظم الحجة على
الانصار ، فلم يكونا محتاجين الى الاحتجاج عليهم بعشيرة رسول الله

ﷺ اللخمي ، وكان فاسقاً ربحاً عن الله ، وهو الذي قتل عبد الله بن يقطر رسول
الحسين بن علي (عليه السلام) بن مسلم ابن عقيل ، حيث رمى به أين زياد من
فوق القصر ، وبه رمى ، فأجهر عليه فلما عتب على ذلك قال إنما أردت أن أريه
استهزاء بالقتل وقلة مبالاة ، وكان يتولى الفضل بن أمية ، وكان مروانياً شديد
النصب والإنحراف عن أهل البيت (عليهم السلام) ومن هذه صورته لا تقبل
روايته .

ولو تجاوزنا عن ذلك وسلسناه لم نكر روايته فيها حجة ودلالة من وجوه أصحابنا :
أحدها . إن الاقتداء بالرجلين مستحيل ، لأنها مختلفان في كثير من أحكامهما
وأفعالهما ، واتباع المختلفين متعذر غير ممكن ، ولأنه يقتضي عصمتها والمنع من جواز
الخطأ عليهما ، وليس هذا بقول أحد فيهما ، لأن إيجاب الاقتداء بمن ليس بمعصوم
إيجاب لما لا يؤمن كونه صحيحاً ، ومنى قالوا أنقتدي بما يعلم حسنه بطل اختصاصها
بذلك .

وثانيها أنه لو كان صحيحاً لأصح به أبو بكر لنفسه في السقيفة ، ولما جاز أن يعدل
عه إلى روايته أن للأئمة من قرشي ولا خلفاء على أحد في أن الاحتجاج بخبر
الاقتداء أقطع للشبه ، وأدعى للحجة ، وأشبه بالحال ، سيما والتقية عنه رائلة ،
ووجوه الاحتجاج له معرضة ، ولوجب أبسطاً أن يحتج به أبو بكر على طلحة ، لما
نازعه فيها رواه من النص على عمر ، وأظهر الإنكار لعماله ، فكان احتجاده في تلك
الحال بالخبر المقتضي لنص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) على عمر ، ودعائه
الناس إلى الاقتداء به ، والإتيان له أولى وألحق من قوله أقول : يا رب وليت عليهم
خير أهلك وأيضاً لو كان هذا صحيحاً لكان حجة على مخالفة الرجلين ، وموجباً
لموافقتهم في جميع أقوالهم وأفعالهم ، وقد رأينا كثيراً من الصحابة قد حالوا في كثير من
أحكامهم ، وذهبوا إلى غير ما يذهبون إليه ، وأظهروا ذلك ، فوجب أن يكونوا بذلك
عصاة مخالفين لنص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد كان يجب أيضاً أن يسه
الرجلان من مخالفتهم وأظهر خلافهم على مقتضى هذا الخبر ، ويذكر أنهم بأن خلافهم
محظور ممنوع ، على أن ذلك لو اقتضى النص بالإمامة على ما ظنوا لوجب أن يكون ما
رووه عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) من قوله أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم
اتتديتم ، موجباً لإمامة الكل ، وإذا لم يكن هذا الخبر موجباً للإمامة فكذلك
الأخر .

« الكتاب »

(صلى الله عليه وآله وسلم) وقوعه وما شاكل ذلك ، وكأنا يقولان : يا معشر الانصار ، قد أمركم رسول الله وخبركم بالافتداء بنا فليس لكم مخالفة رسول الله ، فلما لم يذكر ذلك بشيء من احتجاجهما دل على بطلان ما تخرصوه من هذا الخبر .

ثم نقول بعد هذا كله : ليس يخلوا قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : اقتدوا باللذين من بعدي ، من أن يكون أراد به الامامة والخلافة ، او ان يكون أراد به ما روي عنه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) . فان قالوا : أراد ما روي عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيقال لهم : أوليس قد روى غيرهما من ذلك أكثر مما روي عنه عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا يجدون الى دفع ذلك سبيلا ، فيقال لهم : قد لزمكم أن تقتدوا برواية غيرهما كما تقتدون بروايتهما ، او تطرحوا رواية غيرهما ، فان قالوا نطرح رواية غيرهما ، وجب عليهم تكذيب جميع من روي عنه معالم دينهم ، من رجالهم ، ومشايخهم الذين على قلوبهم يعولون في أصولهم ، فأول ما يلزمهم في ذلك اطراح هذا الخبر وابطاله من روايتهم : اقتدوا باللذين من بعدي ، لأن هذا الخبر نقل عن غيرهما ، وكفى هذا لمن يضطر مذهبه الى مثله خزيا .

وان قالوا . لا يجوز الاقتداء برواية غيرهما في ذلك كسبيل الاقتداء بروايتهما ، قيل لهم . فأي فصل لهما في هذه المنزلة ، اذ كان غيرهما قد ساواهما فيها ، وهذا ما لا فائدة فيه ، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أحكم من ان يقول قولا ، او يأمر أمراً ، لا فائدة فيه .

فان قالوا : إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أراد بذلك ما يحدثانه في الدين من بعده ، كذبهم ما قد اجمعوا عليه من قول الرسول

(صلى الله عليه وآله وسلم) كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار ، ولم يقل الا محدثة فلان وفلان دون غيرهما ، ولزم ان يكون جميع من احدث في اسدين بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) شيئاً لم يأت به كتاب ولا سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو مبتدع ضال مصل ، وهذا ما لا يحصى لهم منه ، مع ما يكذبهم في ذلك ايضاً كتاب الله حيث يقول : ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ﴾ ^(١) ومحال عند ذوي الفهم ان يكون بعد هذا الكمال والتمام من الله نقصان ، اذ لو كان ذلك كذلك لرم تكذيب هذا الاخبار من الله سبحانه وعظم شأنه ، اذ قال : ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم ﴾ ولم يكمل ، وقائل هذا ومعتقده كافر راد على الله .

وان قالوا : اراد به [الامامة من بعده] قيل لهم : أفقولون ان ابا بكر وعمر كانا امامين في عصر واحد معاً ، فان قالوا : ذلك ، كذبهم الخبر في استخلاف ابي بكر لعمر وقت وفاته ، ولن يقوله من يعقل ، وان قالوا : احدهما صار اماماً بعد الآخر ، وهو قولهم ، قيل لهم : فقد بطل الآن عليكم هذا الخبر ، اذ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان أفصح العرب ، ولا يجوز ان يقول قولاً محكم ولا غير مستقيم ، وذلك ان ابا بكر ان كان اماماً بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم كان عمر بعد ابي بكر بطل ، ان يقال : كان عمر اماماً بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فان قالوا : ان امامته كانت من بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وان كان قد تقدمته امامة غيره ، قيل لهم : اوليس كانت امامة عثمان من بعد عمر ، وهذا كله بعد وفاة

(١) سورة المائدة : الآية : ٣

الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أفتوجبون الاقتداء بإمامة عثمان وعلي (عليه السلام) كما توجنون الاقتداء بإمامة أبي بكر وعمر أو تدفعون ذلك ، فإن دفعوه وحبت عليهم البراءة من إمامة عثمان وعلي (عليه السلام) وفي ذلك الدخول في كلمة الخوارج ، والالتحاق بالبراءة ، والخروج من جملة ما عليه فقهاء اصحاب الحديث والاشتر وكفى بذلك خزيًا لصاحبه وفضيحة .

وان قالوا : بل يقتدي بعثمان وعلي كسبل الاقتداء بأبي بكر وعمر ، قيل لهم : قد أبطلتم الآن حديثكم ، وأفسدتم خبركم ، ونقضتم قولكم ، وتركتم أصلكم ، وما فائدتكم في هذا الخبر ، وقد أوجبتم الاقتداء بغيرهما كالإقتداء بهما ، ممن لم يأمر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالافتداء بهم بعدم كآمره بالافتداء بهما ، فكيفما قصدوا ليصلح باطلهم فقه فصيحهم ، وإن احتجوا في الاقتداء بعثمان وعلي بالخبر المتحرص . اصحابي كالسجود بأبيهم اقتديتم اهتديتم ، قيل لهم فالآن حين ساويت بين أبي بكر وعمر ، وبين الصحابة في الاقتداء ، فلا فضيلة لهما على غيرهما في هذه المرة ، وفائدة : اقتدوا بالذين من بعدي ، مع ذلك ساقطة ، اد كان قد أمرنا بالافتداء بغيرهما أيضاً كذلك ، ونحن نذكر فساد خبر : اصحابي كالسجود ، في موضعه ان شاء ، وبالله التوفيق .

وأما : ما رووا : من أنها سيدا كهول أهل الجنة ، فقد رووا حديثاً آخر أبطلوا به هذه الرواية عند من فهم^(١) وذلك أنهم رووا بإجماع منهم

(١) قال شيخ الطائفة الشيخ الحليل الفقه محمد بن الحسن الطوسي القروي (رحمه الله) في تلخيص الشافي (ص ٤٦٩) ما نصه . أن الخبر الذي يتضمن أنها سيدا كهول أهل الجنة ، ممن تأمل أصل هذا الخبر بعين بصاف علم أنه موضوع في أيام بني أمية ، معارضة لما روي من قوله (صلى الله عليه وآله) في الحسن والحسين (عليهما =

ومن غيرهم : أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : أهل الجنة يدخلون الجنة جرداً مرداً مكحلين ، فإذا كانوا كذلك فلا كهول هناك ليكونوا سيدهم ، ولو كان هناك أيضاً كهول كما زعموا في تخصرهم ، هل

« السلام) : إنها سيدا شباب أهل الجنة وأبوها خير منهما ، وهذا الخبر الذي ادعوه يروونه عن عبيد الله بن عمر ، وحمل عبيد الله في الإنحراف عن أهل البيت (عليهم السلام) معروف ، وهو أيضاً كالحار إلى بصره ، على أنه لا يدخلوا من أن يريد بقوله سيدا كهول الجنة ، إنها سيدا كهول من هو في الجنة ، أو يراد أنها سيدا من يدخل الجنة من كهول الدنيا ، فإن كان الأول فذلك باطل ، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد وقفنا وأجمعت الأمة على أن جميع أهل الجنة جرد مرد ، وأنه لا يدخلها كهول ، وإن كان الثاني فذلك دافع ومناقص للحديث المجمع على روايته من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الحسن والحسين (عليهما السلام) أنها سيدا شباب أهل الجنة وأبوها خير منهما ، لأن هذا الخبر يقتضي أن أبا بكر وعمر سيدهما من حيث كانتا سيدي الكهول في الدنيا وهما (عليهما السلام) من جملة من كان كهلاً في الدنيا .

فإن قيل : لم يرد بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : سيدا شباب أهل الجنة ما ظننتم ، وإنما أراد أنها سيدا من يدخل الجنة من شباب الدنيا كما قلنا في قوله سيدا كل شباب في الدنيا من أهل الجنة ، فقد عم بذلك جميع من كان في الدنيا من أهل الجنة من الشباب والكهول والشيوخ ، ولأن الكل كانوا شباباً فقد تناوهم القول في غيرهما : أنها سيدا كهول أهل الجنة ، فقد جعلها بهذا القول سيدين لمن جعلها بالقول الأول سيديهما ، لأن أبا بكر وعمر إذا كانا شابين فقد دخلا فيمن يسودهما الحسن والحسين (عليهما السلام) بالخبر المروي والحسن والحسين (عليهما السلام) إذا بلغا من التكهل فقد دخلا فيمن يسودهما أبو بكر وعمر بالخبر ، وإذا كانت هذه صورة الخبرين وجب العمل على ظاهرهما ، وفي الرواية المتفق عليها وإطراح الآخر ، وذلك موجب لتفضل الحسن والحسين (عليهما السلام) وأبيهما (صلوات الله عليه) على جميع الخلق .

« الكاتبة » .

أقول . قال محمد مؤيد عبد الباقي في ص ٣٦ من مقدمة سنن ابن ماجه معلقاً على الحديث تبعاً لغيره : المعنى أنها سيدا من مات كهلاً والافليس في الجنة كهول . وقد عرفت ما فيه من الجواب .

كانت إمامة أبي بكر وعمر ، ورياستهما على الكهول دون الشبان
والمشايخ ، أو كانت على الجميع ، فإن قالوا : إنها كانت على الكهول
دون غيرهم ، بانت فضيحتهم ، وإن قالوا : على الجميع ، قيل لهم :
فالسيد في كلام العرب هو الرئيس ، وليس الرياسة أحل من الامامة ،
فاذا كانا إمامين على الكهول وغيرهم ، وهما رئيسان على الجميع ، وهما
سيدا الجميع ، فلا فائدة في قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
هما : سيدا كهول أهل الجنة ، ولعمري لو كان ذلك منه صحيحاً
بخستها حقهما ، إذ قال : هما سيدا الكهول ، فالمشايخ والشبان
بزعهم خارجون ، فهذا ما لا يشتغل به ذوفهم .

وأما : ما احتجوا به في فضل أبي بكر وعلمه من روايتهم عن
الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال بزعهم : ليؤمكم
أفضلكم وليؤمكم أعلمكم ، وأهم قد اجمعوا على تقديم أبي بكر
وامامته بزعهم ، لما أجمع عليه الصحابة أنه أعلمهم وأفضلهم ، إذ
كان إجماعهم لا يجوز أن يكون باطلاً

فأقول وبالله استعين : إن الذي نحرصوا فيه على الرسول (صلى
الله عليه وآله وسلم) من قوله بزعهم . ليؤمكم وأفضلكم ،
لا يخلوا أن يكون أراد بذلك الامامة في جميع الدين ، أو أراد به الصلاة
دون غيرها ، وقد علمنا أن كل أهل بلد يحتاجون إلى من يصلي بهم ،
ولا يجوز أن يصلي جميع أهل البلاد بأحد واحد ، بل لا يمكن ذلك لأهل
بلد واحد ، حتى يكون لأهل كل محلة من يصلي بهم ، وإذا كان ذلك
كذلك فقد لزم الامامة أن يختاروا في كل بلد أعلمهم وأفضلهم للصلاة

• ولكن أبطل كل ما روي ، ما رواه ابن ملحة في صحيحه ص ٣٠٩ ط الفاروق - دهل ،
حيث روى : أن علياً ، وفاطمة والحسن والحسين هم سادة أهل الجنة اجمعين

بهم ، واذا لزمهم ذلك فقد يجوز ان يكون في بلد رجل واحد وهو اعلمهم وافضلهم ، فيمتنع عليهم ان يصلي بهم واذا امتنع عليهم ذلك الفاضل فيما يصنعون ، يقدمون غيره ام يملون الصلاة جماعة ، ولا يجمعون صلاتهم .

فان قالوا : يملون الصلاة جماعة ، فقد قصدوا تعطيل سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في جميع الصلوات ، ونسبوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الى انه امتن للناس سنة فضل ، ثم بعثهم بهذا القول على تعطيلها ، وقاش هذا جاهل .

وان قالوا : انهم يقدمون غير الفاضل اذا امتنع عليهم الفاضل ، قيل لهم . فقد لزمهم الامة جميعاً خلاف الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فاذا جاز عندكم خلاف الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في هذا الحد فما في قوله من الفائدة ، اذا الجزتم تقديم غير الفاضل ، وهل يخلو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من ان يكون لاهل المدينة دون غيرهم ، او هو لازم لجميع الناس في سائر البلدان

فان قالوا . هل المدينة خاصة ، كان على مدعي ذلك اقامة البينة والدليل عليه ، بخبر يجمع عليه عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولن يجدوا الى ذلك ميلا .

وان قالوا . بل هو لجميع الناس ، فقبل لهم : فقد نجد جميع فقهاءكم وعلمائكم في جميع الامصار يقدمون للصلاة من هو دونهم في العلم والمفضل عندهم ، فاما ان تشهدوا على فقهاءكم وعلمائكم بمخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عامدين متعمدين ، ومن كان في هذه الصفة كان كل من اتبعه واقتدى به في مذهبه سبيله في الخلاف على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كسبيله ، وفي

الخلاف على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تعدد الكفر بالله ،
والخروج من الدين ، وكفى بهذا المذهب لصاحبه خزيًا وفضيحة
ومقتاً .

واما ان ترجعوا الى قولنا في تكذيب هذا الخبر ، وأنه ليس من قول
الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، إذ كان فيه تكليف ما لا يطاق ،
والله لا يكلف العباد ولا رسوله ما لا يطيقون ، وذلك أنه لو كان في بلد
واحد عشرة من العلماء لكان على أهل ذلك البلد ان يميزوا بين العشرة ،
حتى يختاروا للصلاة بهم أعلمهم وأفضلهم ، وهذا ما لا تهتدي العامة
إليه أبداً ، لأن العامة لا تبلغ منازل العلم فتعلم اذا اختلفت العلماء
منهم من أعلمهم وأفضلهم ، لأن الفاضل منهم عند اختلافهم من كان
معه الحق في الاختلاف ، فلو بلغت العامة معرفة الحق مع من هو منهم
اذا اختلفوا لكان العامة عند ذلك أعلم منهم وأفضل ، وهذا قول جاهل
غير عليم سفيه غير حكيم .

وان قالوا : إن قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) .
ليؤمكم أعلمكم وأفضلكم ، معناه الامامة في جميع الدين ، فقد علمنا
ان الامامة في الدين لا تكون إلا لرجل واحد على جميع اهل الامصار
من بلدان المسلمين ، وهذا مما لا خلاف فيه ، واذا كان ذلك كذلك لرم
في حق النظر أن يجتمع جميع اهل البلدان في كل عصر وزمان ، حتى
يختاروا جميعهم ، فيعلموا أعلمهم وأفضلهم ، فيختاروه للصلاة ، وهذا
مما لا تطيقه الخلق ، وهو تكليف ما لا يطاق ، تعالى الله عن ذلك علواً
كبيراً

ومع ذلك ، فلو اطاعه الخلق لزمهم تجهيل المهاجرين والانصار
جميعاً عند ايجاب هذا الخبر ، وكذلك إن الاجماع واقع على ان

المهاجرين والانصار لم يجتمعوا لامتحان جميعهم حين ولوا أبا بكر امرهم حتى علموا ان ليس فيهم اعم من ابي بكر ، وانما وقعت البيعة عقيب اختلاف وضجة وتنازع بين المهاجرين والانصار ، كل منهم يذكر أنه أحق بالامر من غيره ، ومع هذا كله فقد وجدنا أبا بكر قد أقر على نفسه بغير خلاف بجهل كثير من العلم ، وأنه ضل عنه احكام كثيرة من أبواب الشريعة ، وأنه لم يكن يحفظ القرآن ، وذلك مثل قوله : إنكم ان تكلفوني ما كان رسول الله يقوم به لمجزت عنه ، فان الرسول يأتيه الوحي من الله وكان موقفاً مسدداً ، واني أقول من عند نفسي ، فان أصبت فمن الله ورسوله وان أخطأت فمن نفسي ، ومن كان يقول من عند نفسه ، من غير كتاب ولا سنة ، فهو اجهل الجاهلين ، وما حاجته ان يقول من عند نفسه والله سبحانه يقول : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ﴾ (١) وقال : ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ (٢) وقال : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة ﴾ (٣) فإذا كان قد اكمل الدين ، ولم يفرط في الكتاب من شيء ، ونزل الكتاب تبياناً لكل شيء ، فقد جمع العلم في كمال الدين والكتاب المبين .

ثم لا يخلو ما كان يقوله من عند نفسه من ان يكون من الدين أو من غير الدين فان كان من الدين ، فقد يجب بزعمكم ان الله بعث رسوله بشريعة ناقصة ، ودين غير كامل ، حتى اتم ذلك ابو بكر من عنده بحطاً او بصواب وقائل هذا كفر بالله تعالى ورسوله ، مع ما يلزم من تكذيب الله تعالى في قوله : ﴿ اليوم اكملت لكم دينكم ﴾ وهذا القول

(١) سورة المائدة : الآية ٣ .

(٢) سورة الأنعام : الآية ٣٨٠ .

(٣) سورة الحل : الآية : ٨٩ .

من أبي بكر يوجب ان الله لم يكمل الدين ، كما احمر إذا احتاج ان يقول فيه من عند نفسه ، ومن كان كذلك فقد كذب الله سبحانه في اخباره ، ومن ذكر الله كن كافراً بغير خلاف .

أو ان يكون يقول . انه اكمل الدين ، كما اخضر ، ولم يحط أبو بكر بعلمه ، وكان غيره اعلم منه ، وفي هذا نقص لحجتهم إنه كان أعلمهم ، وان قالوا : ان الذي كان يقوله أبو بكر من عند نفسه ليس هو من الدين ، قيل لهم : فما حاجت الى شيء ليس هو من الدين ، واذا لم يكن من الدين فهو من الدع ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار ، وكفى بهذا لصاحبه خزيًا .

ومن ذلك : إقراره على نفسه باجهل ، انه لما اراد جمع القرآن طلب على ذلك شهوداً ، فدل بذلك على انه لم يعرف القرآن ، ولو كان عارفاً به لما احتاج الى شهود عليه ، ولا الى جمع من عند غيره ، ومن لم يكن يعرف تنزيل القرآن كان محالاً أن يعرف تأويله ، ومن لم يعرف التنزيل ولا التأويل فهو جاهل بأحكام الاسلام ، ومثل قوله : وددت أني كنت سألت رسول الله عن الكلالة ما هي ، وعن الجدة ماله من الميراث ، وعن هذا الامر لمن هو ، فكان لا يارع فيه ، فهذا قول جاهل بأحكام الشريعة ، وتأويل القرآن المبين ، وقد اختلفوا في احكام الكلالة ، واهل المواريث من الحد وغيره اختلافًا ظاهرًا موجوداً ، يدل من فهم على جهلهم بأحكام الشريعة

واما أمر عمر ، فلا يجهله الصبيان ، ولا النساء ، في اقراره على نفسه بالجهل ، والتخلف عن معرفة لاحكام ، وحدود الدين ، كقوله في غير موطن : لولا علي لهلك عمر ، و : لولا معاذ لهلك عمر ،^(١)

(١) اما قوله : لولا علي لهلك عمر ، فقد اُعتُرف فيه الفريقان ، وإن عمر قال هذه

هذا مع ما في روايتهم ما لا يثبتون فيه من حاجتها جميعا الى علي بن ابي طالب (عليه السلام) في غير حكم تحييرا فيه ، وكفى بهذه الاحوال منها جهلا بالدين .

وأما الفضل : فقد روي جميعاً أن ابا بكر قال : وليتكم ولست بخيركم وعلي فيكم^(١) فافر أبو بكر على نفسه بغير خلاف أنه ليس

= المقالة في مواضع كثيرة ومكر ذلك مكابر جاحد للحق ، وأما قوله . لولا معاذ لهلك عمر ، فقد أورده ابن حجر العسقلاني في الإصابة عند ترجمة معاذ بن جبل فراجع «الكاتب»

أقول رواية لولا علي لهلك عمر ، روى في السني الكسري : ج ٧ ص ٤٤٢ ، ومختصر جامع العلم ص ١٥٠ ، ولرياض الصرة ج ٢ ص ١٩٤ ، ودخائر العقبى ص ٨٢ ، وتفسير الرزقي . ج ٧ ص ٤٨٤ ، وأربعين السرازي ص ٤٦٦ ، والهيستوري في تفسير سورة الأحقاف ، وكفاية الكشي : ص ١٠٥ ، ومسابق الخوارزمي ص ١٥٧ ، وتذكرة البسط ص ٨٧ ، والدر المنثور : ج ١ ص ٢٨٨ ، ...

ورواية : لولا معاذ لهلك عمر . لمخرجه كل من أبيه في سنة ج ٧ ص ٤٤٣ ، والتمهيد ص ١٠٩ ، وكسر العماد ج ٧ ص ٨٢ ، وفتح الباري ج ١٢ ص ٢٠ ، والإصابة : ج ٣ ص ٤٢٧ و

(١) قال شيخ الطائفة الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (رحمه الله) في تلخيص الشافي (ص ٤١) روي عن عمر أنه قال مختاراً : وليتكم ولست بخيركم ، فإن استقامت فاتبوني وإن اعوججت فقوموني ، من لي شيطاناً يعتريني ، فإذا رأيتهم معضياً فاجتنبوني ، لا أؤثر في أشعاركم ، ودلائه من وجهين أحدهما : إن هذه صفة من ليس بمعصوم ، ولا يأمن الغلط على نفسه ، ومن يحتاج إلى تقويم رعيته ، إذا وقع المعصية ، وقد بينا أن الإمام لا بد أن يكون معصوماً . والوجه الآخر . إن هذه صفة من لا يمكن له ولا يضبط غضبه ، ومن هو في نهاية الطيش ، والحدة ، والخرق ، والمعجزة ، ولا خلاف أن الإمام يجب أن يكون منزهاً عن هذه الأوصاف ، وليس لهم أن يقولوا : أن ذلك فيه على سبيل التحشية والإشفاق ، وذلك أن مفهوم خطابه يقضي خلاف ذلك ، ألا ترى أنه قال . إن لي شيطاناً يعتريني ، وهذا قول من قد عرف عادته ، ولو كان على سبيل الاشتقاق والخوف لكان يقول : أني لا آمن من كذا وأني لمشتق منه .

بخيرهم ، وأوليأؤه يقولون : إنه خيرهم ، فأما أن يكون أبو بكر كذب في ذلك ، وكفى بالكذب لصاحبه خزيًا ، وأما أن يكون أوليأؤه كذبوا ، ولا يحصى لهم عن أحد الوجهين ، وقد شرحنا وبيننا وأوضحنا من فساد هذا الخبر الذي زعمه أهل الغفلة أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بزعمهم قال : ليؤمكم أعلمكم وأفضلكم ، وأنه ليس من حكم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يأمر بذلك ما فيه كفاية لأولي الألباب ، إذ كان الأعلّم والأفضل من أمة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) أعلم به منهم وأعرف ، فإذا كان ذلك كذلك وجب أن يختار هو لهم الأفضل والأعلّم ، فيقيمهم عليهم ، ولا يكلفهم اختيار ما لا تبلغه عقولهم ، ولا تكمل له أفهامهم ، ولا تنفق عليه آراؤهم ، ولا تجتمع عليه أهواؤهم ، إذ جعل الاختيار في ذلك إليهم مع إجماع

أقول - قال المحافظ في العتباتية **أنه قتل خطأ** ولينكم وليست بحيركم ، فإن استقمتم فاتبعوني ، وإن اهوجت قلوبكم **فإن لي شيطاناً يعتريني** ، فإذا رأيتموني معصياً فاجتنبوني ، لا أوتر في أشعاركم وبشاركم وفي مكان آخر قال **الا فراهوني فإن استقمتم فاهبوني** ، وإذا رحت قلوبكم **وقال** أي وليت عليكم وليت بحيركم ، فإن رأيتموني على الحق فاعبروني ، وإن رأيتموني على الباطل فسدقوني .. وقال في خبر طويل : **انتظرون أي أهل بيكم بسنة رسول الله (ص) ؟** إند لا أقوم بها ، إن رسول الله كان يهضم باللوحى وكان معه ملك ، وإن لي شيطان يعتريني ...

وذكر مثله كل من أحد في مستله . ج ١ ص ١٤ ، والطبري في الرياض النضرة ج ١ ص ١٧٠ ، وكسر المعال ج ٣ ص ١٢٦ ، وطبقات ابن سعد ج ٣ ص ١٣٩ ، والإمامة والسياسة : ج ١ ص ١٦ ، وتاريخ الطبري : ج ٣ ص ٢١٠ ، وسيرة ابن هشام . ج ٤ ص ٢٤٠ ، وعميون الأخبار : ج ٢ ص ٢٣٤ ، والمقد الفريد ج ٢ ص ١٥٨ ، وتاريخ الخلفاء لسبطي : ص ٤٧ ، والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٣٨٨ ، وشرح ابن أبي الحديد عن النهج ج ١ ص ١٣٤ ، وتهذيب الكلل : ج ١ ص ٦ ، وابن دريد في كتابه : ص ٢٧

علماء العامة وفقهائهم على تجويرهم تقديم من غيره أعلم منه وأفضل ،
ومن أدل الدليل على ابطال هذا الخبر خروجهم عن شريعة الاسلام ،
بقصدتهم ، واحماعهم على محافة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
عمدين متعمدين ، وهذا ما لا يحصى لهم منه ، والحمد لله رب
العالمين ، على ما من به علينا من هدايته .

وأما : ما رووا من ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال
بزعمهم : اني رأيت مكتوباً على ساق العرش : لا إله إلا الله محمد
رسول الله ، ابو بكر الصديق ، عمر الفاروق ، عثمان ذو النورين ،
فسحان الله ما اعظم هذا التخرص وأقطع هذه الرواية ، واقبحها ،
عند ذي فهم أن يكون جل اسمه يكتب اسمه واسم رسوله الطاهر
المطهر ، الذي لم يعصه طرفة عين ابداً في دقيقة ولا جلييلة على عرشه ،
ويكتب معه اسماء من كانوا على عبادة الاوثان والكفر بالرحمن اكثر
اعمارهم ، هل هذا الا من تحصر الملحدين وتريث الشياطين ، والويل
كل الويل لمن استجاز مثل هذا الكذب على الله وعلى رسوله (صلى الله
عليه وآله وسلم) .

وأما : ما رووا من ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال
بزعمهم يوم بدر : لو نزل علي العذاب ما نجا منا الا ابن الخطاب ،
فما عند ذوي الفهم أجهل وأضل وأعمى قلباً من استجار رواية هذا ،
واستحسن نقله منهم ، إذ لو كان ذلك لوجب هلاك الرسول (صلى الله
عليه وآله وسلم) بالعذاب ، ونجاة ابن الخطاب الذي كان يقول : لولا
علي هلك عمر ، و : لولا معاذ هلك عمر ، فكيف يسلم من الهلكة
من كان بزعمهم لا يسلم من الهلاك دونه ، ومع هذا فمن قسوه
المنكوس ان ابا بكر أفضل من عمر ، وقد اوجبوا هلاكه لو نزل العذاب
ونجاة عمر ، فالذي كان ينحو ويسلم من العذاب لو نزل يجب ان

يكون أفضل ممن كان يهلك به ، وهذا الخبر يوجب ان عمر أفضل من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأبي بكر وجميع الخلق ، فلما كان أولياؤهما مخالفين لهم في تفضيل أبي بكر عليه ، كانوا قد صرحوا بتكذيب علمائهم المتخربين لهم هذا الخبر وما يشاكله من اخبار الملحدين ، ولا يبعد الله الا من ظلم وقل ما لا يعلم .

ومثله في ظاهر الحال وفطيع المقال ما رووا . ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال يزعمهم ما أبطأ هني الوحي إلا ظننته سينزل على عمر ، فهل رووا او سمعوا ان الله عز وجل عزل نبياً من انبيائه عن نبوته او رسولا من رسله عن رسالته ، أم هل يجوز ان يجعل الله عبداً من عباده نبياً بعد عبادة الاوثان ، وسجوده ، من دون الله للاصنام اكثر عمره ، وهل كان يبلغ من جهل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بنفسه ما كان يتوقع من العزل من الله عن النبوة وتصيره عبداً للاصنام انبياء ورسلا ، أشهد أن قاتل هذا ومعقده ومستحسن روايته كافر بالله وخارج من كل دين ، ومستحق لاليم عذاب الله .

ومثله في الكذب الواضح ما رووا . ان الشيطان كان يهاب من عمر ويهرب منه ويخاف من حسه^(١) وفي زمان عبادته الاصنام ، وعكوفه على الاوثان ، وكفره بالرحمن ، لم يكن ذلك كله من تزيين الشيطان ، فأول ما يلزمهم في هذا الخبر تكذيب الله عز وجل ، ومن كذب الله كفر بالاحماع ، وذلك ان الله تعالى يقول في قصتهم يوم أحد حين انهزموا تركوا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾^(٢) فلم لم يهب

(١) روى هذا الحديث وامثاله المحب الطبري في لرياض النصرة (ج ١ ص ٢٠٨ الى ص ٢٠٩) .

(٢) سورة آل عمران : الآية : ١٥٥ .

عمر حين استرله معهم حتى هرب في حملة الهاربين ، ولم يخف الشيطان حسه ، ولم يهرب منه ، وهو يعدو في الجبل هارباً كما روى أولياؤه عنه انه قال : رأيتي يوم أحد وأنا أعدو في الجبل منهزماً مثل أروى^(١) ومثل هذا لا يشتغل بالنظر فيه والاستماع له ذو الفهم .

ومثله في الكذب والمحال روايتهم : أن السكينة تنطق على لسان عمر^(٢) فهل يظن ذو فهم من كانت السكينة تنطق على لسان يخطيء .

(١) أروى بنت الحمرة ، بعدها راء مهمله ساكنة ، ثم واو مفتوحة ، بعدها ألف مفصورة ، بورن فعل ، وهو جمع أروية ، نسم اهرمة ، وإرية بكسر الهزة : صان الحبل يستعمل للدكر والأشئ . « الكاتب »

(٢) ذكر هذه الرواية المحب الطبري في الرصاص النضرة ، في ترجمة عمر ، كما أنه روى بطرق عديدة أن الحق ينطق على لسان عمر ، قال السيد الجليل المرتضي علم الهدى (رحمه الله) في الشافي (ص ١٧٩) ص ١٨٠) في رده على قاضي القضاة ما نصه : وأما ما رواه من قوله : إن حق ينطق على لسان عمر ، فهو مقتضى إن كان صحيحاً عصمة عمر ، والمقطع على أن أقواله كلها حجة ، وليس هذا مذهب أحد في عمر ، لأنه لا خلاف في أنه ليس بمصوم ، وأن حلاله سائع ، وكيف يكون الحق باطلاً على لسان من يرجع في الأحكام من قول إلى قول ، ويشهد على نفسه في الخطأ ، ويخالف في الشيء ، ثم يعود إلى قول من خالفه ، فيوافقه عليه ، ويقول : لولا علي لهلك عمر ، ولولا معاذ ضحك عمر ، وكيف لم يمنع بهذا الخبر هو لنفسه في المقامات التي احتاج إلى الإحتجاج فيها ، وكيف لم يقل أبو بكر لطلحة لما قال له : ما تقول لربك إذ وليت علياً خطأ عيباً ، أقول له : وليت من شهد الرسول بأن الحق ينطق على لسانه ، وليس لأحد أن يدعي في الإمتاع من الإحتجاج بذلك سبباً مانعاً كما ندعيه في ترك أمير المؤمنين (عليه السلام) الإحتجاج بذلك بالنص ، لأننا قد بينا فيما تقدم أن لتركه (عليه السلام) ذلك سبباً ظاهراً ، وهو نمام القوم عليه ، وانسباط أيديهم ، وأن الخوف والتقية وأجبن من له السلطان ، ولا تقية على عمر وأبي بكر من أحد ، لأن السلطان كان فيهم وهما ، والتقية منهما لا عليهما ، على أن هذا الخبر لو كان صحيحاً في سنده ومعناه لوجب على من ادعى أنه يوجب الإمامة أن يبين كيفية إيجابه لذلك ، ولا يقتصر على الدعوى المحضة . « الكاتب »

ويزل حتى ينادي على نفسه لولا فلان هلك فلان ، وإنه قال على المنبر يوماً لا يتجاوزن أحدكم بمهر امرأته بأكثر من أربعمئة درهم إلا أدبته - أو قال عاقبته - فقامت إليه امرأة فقالت : يا عمر يقول الله في كتابه : ﴿ وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ﴾^(١) فرضي الله سبحانه لنا قنطاراً وتعاقب أنت من تجاوز أربعمئة درهم فينا ، فقال عند ذلك عمر : الناس كلهم أفقه من عمر حتى المخدرات استغفر الله من ذلك^(٢) وروى أولياؤه : أنه مر على صبيان يلعبون فقال : ما رأينا حيراً منذ فارقتاكم ، فقال له صبي منهم ، مه يا عمر ، أتقول هذا وقد رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو الخير كله ، فأخذ عمر تراباً ووضعته فوق فيه وقال : كل الناس أعقل من عمر حتى الصبيان ، فأمن السكينة التي تنطق على لسان عمر ، سبحانه الله ما أعظم جهلهم وأيبرك كذبهم وأوضح محالهم .

واعجب من هذا روايتهم : إن الشيطان كان لا يأمر بالمعاصي أيام عمر خوفاً أن ينهى عنها فلا يعود فيها أحد أو تتخذ سنة ، فهل يكون في الجهل أظلم من جهل من يستحسن رواية مثل هذا ، أن يكون الشيطان لم يخف من نهي الله ونهي رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن المعاصي ، وهما يناديان في الكتاب والسنة بالنهي عنها ، والوعيد عليها ،

(١) سورة النساء : الآية : ٢٠ .

(٢) أوردته بطرق عديدة العلامة المصنف المحدث الشيخ اسماعيل بن محمد المعجلون الجراحي المتوفي سنة ١١٦٢ في كشف الخفاء (ج ٢ ص ١١٧) من طبع مصر ، ولكن بلفظ : كل أحد أعلم - أو أفقه - من عمر - وذكر أن عمر قال ذلك في قصة المرأة التي اعترضته في المنبر ، ثم ذكر القصة بطرق عديدة ، ثم قال - رواه أبو يعلى في مسنده الكبير عن مسروق ، والبيهقي في شعبه ، وأخرج عبد الرزاق عن أبي المجاهد السلمي - .

ويخاف من نهي عمر عنها ، أنظنون ان احداً لم يزن في عهد عمر ولا شرب خمرأ ولا ارتكب شيئاً من المعاصي ، فلم جعل عمر يزعمكم في شرب الخمر الحد ثمانين جلسة ، وتجاوز فيه حد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الاربعين الى الثمانين : فزعم أوليؤه ان الناس كانوا يبالغون في شربها ، ففعل ذلك عمر ليرتدعوا عنها ، أفترى أن شرب الخمر لم يكن من المعاصي ، أولم يكن ذلك من تزوين الشيطان ، والله عز وجل يقول : ﴿ اِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ﴾ ^(١) الآية ، فجعل الخمر من حبائل الشيطان ، فما أقل تمييزهم وفهمهم طهر الله الأرض منهم .

وأقبح من هذا كله روايتهم : لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر ، فنعالي الله جل ذكره عن إفتك الأفكين والويل لهم ، ان عمر كان رجلاً يعبد الأوثان من قبل بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بستين كثيرة ، ويسمى في عبادة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومكروهه ، وكان يطرأ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) انه كان جائزاً ان يبعثه الله نبياً في تلك الحال ، وقد علم ذو الفهم ان لا عقل أنقص ولا أقل ولا أوصع من عقل من يعبد غير الله من دون الله ، سيما من يعبد حجراً منحوتاً ، أو خشباً منجوراً .

ومثله في الكذب والمحال ، فطبع المقال ، روايتهم : أن عمر نادى في المدينة : يا سارية الجبل ، وهو بناوذة ، فسمع سارية وهو بناوذة صوته حين وقعت عليه الهزيمة وعلى صحابه ، وهو يقول : يا سارية الجبل ، يا سارية الجبل ، فهذه معجزة من اجل معجزات الرسل والانبياء (عليهم السلام) لو ظهرت منهم ، ولم نجد مثلها لاحد

(١) سورة المائدة : الآية : ٩١ .

منهم ، ولعمري لو ظهرت منهم ما استبعدنا ذلك ولا استعظمناه منهم ولكنها عند كثير من الناس من المحالات ولورويت ، ومن كان في محل من يأتي بمثل هذه المعجزة من المحال أن لا يأتي بآية دونها ومثلها وفوقها ، فلما لم يجد القوم نظيراً لها من المعجزات ، ولا ما هو دونها ، ووجدنا أيضاً مع ذلك أولياؤه إذا طولبوا بالاقرار انه قد كان له أول من تقدم من صاحبه الذي هو عندهم أفضل منه معجزة أنكروا ان تكون المعجزات إلا للرسل ، وكان هذا كله دلاً على ابطال تحريضهم ، على اما قد رأينا جماعة من فقهاء اصحاب الحديث ينكرون صحة هذا الخبر ، ويطلبونه ويطعنون على الراوي له ، وفي هذا كفاية لمن فهم ونظر .

واظهر من هذا الحسر كذباً ، وأبين منه محالاً ، ما روه تخرصاً وافتراء . أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بزعمهم : اللهم اهد الاسلام بأحب الرجلين إليك ، بِعمر بن الخطاب ، أو بأبي جهل ابن هشام ، فسبحان الله ما اجسرهم على الله تعالى يتحرضون من الكذب والافتراء عليه ، وعلى رسوله ، وهل يجوز عند اهل النظر والفهم أن يكون رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي جعله حجة بينه وبين خلقه ، يقوم فيهم مقامه ، فيوجب لمن اتبعه النعيم والمقيم ، لمؤمن عصاه العذاب الأليم ، بمحل من هذا الجهل حتى يسأل الله سبحانه ان يعز الاسلام ، وهو دينه الذي ارتضاه لعباده المؤمنين ، بأحد رجلين معادين لله ورسوله ، متظاهرين بالكفر والاحاد والعنود والعناد ، وعبادة الاوثان والعداوة لاولياء الرحمن .

أليس قد اوجب من تخرص هذا الخبر أن يكون عمر أجل منزلة في العز المنيع ، والقدر الرفيع ، عند الله من رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ كان لم يعز دينه برسوله وأعزه بعمر ، ثم هم يزعمون مع

ذلك : أن ابا بكر كان افضل منه ، وقد أسلم من قبله بسنين كثيرة ، فلم يعز الله به الدين حتى اعزه بعمره ، أفليس يلزم في حق النظر أن يكون من اعز الله به ، الدين أفضل ممن لم يعزه به قاتلهم الله أن يؤفكون .

وهذا سبيله في التخرص والافتراء كسبيل ، روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : إن تولوها أبا بكر محمدوه قوياً في دين الله ، ضعيفاً في نفسه ، وإن تولوها عمر محمدوه قوياً في دين الله قوياً في نفسه^(١) فانظروا يا أهل الفهم ، هل يكون في الجهل أبين من جهل من زعم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) شهد لرجل بقوة في الدين وقوة في نفسه ، واخبر عن آخر بزعمهم بقوة في الدين وضعف في نفسه ، ثم هم مع ذلك يرفعون : أن من كان قوياً في الدين ضعيفاً في نفسه أفضل ممن هو قوي في الدين قوي في نفسه ، ألا يعلم ذو الفهم أن من كان قوياً في الخالين أفضل ممن كان قوياً في حال واحد .

(١) قال الشريف الجبري علم هدى ، السيد المرتضى في الشافي (ص ٣٤٥) وشيخ الطائفة الشيخ الطوسي في تلخيص الشافي (ص ٤٢٠) أما ما روي من قوله : وإن وليتم عمر محمدوه قوياً في امر الله قوياً في بدنه ، فهذا لو ثبت للدلالة على صلاحه للامامة ، لكن دون ثبوته حرط افتراء ، منه خبر واحد ، لا يقطع على صحته ، وأقوى ما يبطله حلول أبي بكر عن ذكره ، والاحتجاج به لما أراد النص على عمر ، فعوتب على ذلك وقيل له ، ما نقول لرسك إذ وليت علياً خطأ ، ولو كان صحيحاً لكان محتج به ويقول وليت عليكم من شهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنه قوي في امر الله قوي في بدنه ، هل أن ظاهر هذا الخبر يقتضي تفضيل عمر على أبي بكر ، والاجماع مختلف ذلك ، لأن القوة في الجسم فضل قال الله تعالى : ﴿ أن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم ﴾^(٢) فكيف يعارض ما علمناه من عدوله عن توليته هـد الخبر المردود والمدفوع والكاتب هـ .

(٢) سورة النقرة : الآية : ٢٤٧

ثم هم ايضاً يروون عن عمر أنه قال : وددت أني شعرة في صدر
ابي بكر ، ما أردت حالاً في الخير الا وجدت ان ابا بكر قد سبقني
اليها ، ولقد كنت أبادر إذا أمر رسول الله بشيء من افعال الخير طمعاً
في ان اسبق ابا بكر اليه فأجلده قد سبقني الى ذلك .

فان كان هذا الخبر صحيحاً فالاول باطل ، لان من كان يجهد ويتعمد
السبق الى خصلة من حصال الخير فيجد غيره قد سبقه اليها فالسابق
بغير تكلف أقوى في نفسه ودينه جميعاً ، ممن يتكلف فلا يسبق ، فليس
نجد بحمد الله ومنه من أخبارهم خيراً ، لا ومعه آخر يقضه ويبطله .

وهذا لعمرى سبيل الباطل تتفاد أخباره وتختلف تمثيلاته حتى لا
يثبت له أصل ، ولا يتم له فصل عند ذوي الفهم والتمييز ، وان كان
سبقها وتسايقها إلى افعال الخير بزعمهم عند مزول هذه الآية إذ قال :
﴿ إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ (١) فأجمعت
الامة أنها وجماعة من المهاجرين والانصار تحلفوا عن مناجاة الرسول
(صلى الله عليه وآله وسلم) عند ذلك غير علي بن ابي طالب (عليه
السلام) .

هذا مع ما يلزمهم ايضاً في قول عمر إنه كان يتعمد مسابقة ابي بكر
لانه كان رجلاً حسوداً لا خيراً في الدين ، وكان يحسد ابا بكر على سبقه
ويجهد ان يتقدمه بزعمهم في السبق ، فلا ينهأ له ، وقد رووا جميعاً ان
الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال إن الحسود في النار ، ومع ذلك
فيقال لهم : اخبرونا عن هذا الرجل الذي رعنتم ان الله عز وجل اعز
الاسلام به هل تجدون له مقاماً في شيء من المغاري ، ومجاهدة

(١) سورة المجادلة : الآية : ١٢

المشركين ، ومشاركة الانطال من الكفار ، أو كشف في ذلك كربة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو عن المسلمين ، أو أقام في شيء من ذلك مقام المحمودين ، فلا تجدون الى ذلك سبيلاً ، بل تجدون هزيمته وفراره في كثير من الموطى التي كان فيها مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ظهراً ذلك مشهوراً في أخبار أوليائه ، ودون ما شرحناه من فساد هذه احبار المتخرصة كفاية ومقع ونهاية .

ومثل روايتهم عن ابن مسعود أنه قال : لما قتل عمر ذهب تسعة اعشار العلم ، بما هو بمستكر من ابن مسعود أن يقول هذا فيه ، وقد جعله معلماً لاهل العراق بشرايع الاسلام يزعمه بأجرة حرام من مال حرام ، فاستطاب ابن مسعود ذلك ، فأكله مزارعاً فيه ، واليه على ما تقدم من شرحنا في قصص المهاجرين ، والانصار ، والمعلمين ، والمصلين ، والمؤذنين ، واسواء عبدنا قاله ابن مسعود في عمر ، أو قاله في نفسه ، فلا لمدح ولا لدمه عدياً من المحل ما نشتغل به ، ولا نسطر فيه ، إذ كان ممن استحل أن أحد على تعلم الدين الاجرة الحرام ، من المال الحرام ، المأخوذ من الناس ظلماً وجوراً من أبواب الخراج ، المخالفة لدين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وحدود شريعته .

وليست هذه الرواية عن ابن مسعود وأشكاله بأعظم ولا افظع من روايتهم : أن شاعراً كان عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ينشده شراً فلما جاء عمر الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أشار الى الشاعر بالسكوت ، فسكت حتى حرج عمر ، ثم استعاده النشيد ، فعاد عمر ، فأسكته ، فلما خرج استنشد ، حتى فعل ذلك ثلاث مرات ، كلما جاء عمر أمره بالسكوت ، وإذا خرج استنشد ، فقال الشاعر : يا رسول الله من هذا الذي إذا جاء اسكتني وإذا خرج استنشدني ، فقال : هذا عمر بن الخطاب وهو رجل يكره الباطل ،

وهذه الرواية مع منافاتها من مناقبة السامية عندهم ، فلم يتخوفوا في تحريضهم أن ينسبوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى حجة الباطل ، واستدعائه استماعه ، ونزهوا عمر عنه وعن سماعه ، فهل يتحس رواية مثل هذا من يؤمن بالله ورسوله ، فهل يروي هذا من لهم قلوب يفقهون بها ، أو أعين يصرون بها ، أو آذان يسمعون بها ، زادهم الله عمي إلى عماهم ، وضللاً إلى ضلالهم ، وعجل تطهير البلاد وأرواح العباد منهم .

ومن تحريضهم أنهم روي . أن عشرة في الجنة ، منهم عمر بن الخطاب ، إذا كان من خالف كتاب الله وعير منى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كما قدمت ذكره في باب بدعه ، يكون في الجنة ، فجائز لقائل هذا أن يقول : إن فرعون وهامان أيضاً في الجنة .

ومثل روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : رأيت قصرأ في الجنة من ذهب فأعجبني ، فقلت : لمن هذا القصر ، قيل : لمتى من قريش ، قلت : من هو ، قيل : عمر بن الخطاب ، فما منعي من دخوله إلا ما اعرف من غيرتك ، فيما سبحانه الله إلا ينظر ذو الفهم في عجائب ما يأتون من محالاتهم ، فهل اعجب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قصرأ رآه لعيره عما لم ير لنفسه مثله ، فإن قالوا : أنه ليس لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مثله في الجنة كفروا بغير خلاف وإن قالوا أيضاً : إنه مثل قصر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وسأوا بين منزلة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومنزلة عمر ، وقائل هذا كافر بالله ورسوله ، فإن الله لم يجعل منازل أنبيائه ورسله كمنزلة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فكيف يجعل ذلك لعمر ، وإن قالوا إن قصر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الجنة أفضل منه وأجل ، فما الذي اعجب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه

وآله وسلم) من قصر عمر ، وما كان حالته الى دخوله ، وله افضل منه
وأعلى درجة وارفع منزلة .

قبحهم الله وقبح ما يأتون به من فضائحهم وتخسبهم ، لئن
قالوا : إن عمر كان غيوراً فقد أخرجته غيرته هذه الى فساد شريعة
الله ، وتغيير سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومصافية من
يقتدي برسول الله ، (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك إذ قال :
منتان كانتا على عهد رسول الله ، وعهد أبي بكر ، حلالاً ، أنا أنهي
عنهما وأعاقب عليهما ، متعة الحج ومتعة النساء ، فلو أنهم ممن يسمع أو
يعقل ما استحلوا رواية مثل هذه المتحركات من الأحاديث المنكرات ،
لكنهم كما قال الله عز وجل : ﴿ صم بكم هي فهم لا يعقلون ﴾^(١).

ومثل روايتهم : إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : إن
أهل الجنة ليتراوون في عليين . كما يتراءى الكوكب الدرّي لأهل الأرض ،
وإن أبا بكر وعمر لئنهم ، ولعمري لئن لم يخر في ترائي أهل عليين من
أهل الجنة لصحيح ، ولكون لريادة فيه من الكلام المحتلق ، يعلمه من
هو ذو فهم ، وما الحال الذي أوجب ذكر هذين دون غيرهما ، فإن
كانت لغيرهما من الصحابة تلك المزية فهذا ليس من العدل أن يذكر
رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعض أهل تلك المزية ، ويمسك
عن ذكر الباقيين من غير علة ، وهم حضور عنده كحضور من ذكرهم ،
أو يوجبون تلك المزية لهما دون غيرهما ، فيكذبوني عن رسول الله (صلى
الله عليه وآله وسلم) إذ قال : إن أبا بكر وعمر لئنهم .

وإن قوله : لئنهم ، يوجب أن يكونا هما هناك كغيرهما ، وما يوجب

(١) سورة البقرة : الآية : ١٧١ .

ان يكونا هما احق بتلك المنزلة من غيرهما من اصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واذا كان ذلك كذلك فقد ظلم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أهل تلك المنزلة من غيرهما من اصحابه ، إذ ذكر هذين بزعمهم ولم يذكر السابقين ، ومن يظن هذا وشبهه برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو يقصد في مذهبه إلى ما يدعو إلى تكذيب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلى الظلم ، فهو كافر بالله ، خارج عن كل دين الله .

واما : ما رووا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بزعمهم : إن الله جعل لعثمان ذوا النورين ، فليس يخلوا الحال في ذلك من أن يكون جعل الله له النورين في الدنيا وفي الآخرة ، أم جعل له نوراً في الدنيا ونوراً في الآخرة ، فادّ قالوا : إنه جعل له في الدنيا نوراً ، وفي الآخرة نوراً ، قيل لهم : أوليس كل مؤمن كذلك ، فان كذبوه فقد كذبهم قول الله عز وجل ، ﴿ حيث يقول ﴾ ﴿ أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور ﴾ ^(٢) وقوله . ﴿ والذين آمنوا به ﴾ يعني رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ﴿ وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون ﴾ ^(٣) فهذا ما وصفه الله للمؤمنين والمؤمنات في الدنيا .

وقال في نور الآخرة : ﴿ يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم يشريكم اليوم جنات تجري من تحتها الأنهار

(١) سورة الأنعام : الآية ١٢٢

(٢) سورة النور : الآية : ٤٠ .

(٣) سورة الأعراف : الآية : ١٥٧

خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم ، يوم يقول المنافقون والمنافقات
للذين آمنوا انظرونا نقتبس من نوركم قيل ارجعوا وراءكم فالتمسوا
نوراً ﴿١﴾ الآية ، وقال : ﴿ يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه
نورهم يسمى بين ايديهم وبأييمانهم ﴾ ﴿٢﴾ الآية .

فان قالوا : ان لكل مؤمن كذلك ، قيل لهم : فما فضل عثمان
على غيره في هذه المترلة ، وما عائدة في هذا القول من الرسول (صلى
الله عليه وآله وسلم) ان كان عثمان مؤمناً فسيُله في النور كسيل سائر
المؤمنين في الدنيا والآخرة ، ولا فصيلة له في ذلك ، ولا فائدة ترد بذكره
في ذلك ، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أحكم من ان يقول
قولاً لا فائدة فيه .

فان قالوا : ان الله لم يجعل لهم نورين كما جعل لعثمان ، قيل
لهم : من جعل الله له نورين يجب أن يكون أفضل من جعل له نوراً
واحداً ، فان منعوا ذلك بأن جهلهم وظهورت فضيحتهم ، وان اجازوا
نخرجوا عن اصولهم ، وفارقوا مذهبهم ، إذ كان من قولهم ، ان ابا بكر
وعمر كانا افضل من عثمان ، ومن اضطر في مذهبه الى مفارقة أصله ،
والمقام على فضيحته ، فكفى له بذلك خزيّاً .

أما : ما رووا من تزويج عثمان من الابنتين ، فقد شرحنا من
قصتها متقدماً في ذكر غلط همد بن أبي هند التميمي في نسبهم ، وما
دخل عليهم من الشبهة فيما بين حديثه وبين أختها هالة ما فيه كفاية لمن
فهم .

وأما : ما احتجوا به من قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

(١) سورة الحديد - الآية : ١٢ - ١٣

(٢) سورة التحريم : الآية - ٨ .

لعثمان : لو كانت عندي ثالثة ما عدوناك ، فلو علموا ما عليهم في ذلك لأقصروا عن ذكره ، وذلك إنه إن كان تزويج الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فخراً لمن زوجه ففي رده عن التزويج ذم ، ونقص على من رده ، وقد أجمعوا في روايتهم أن أبا بكر خطب فاطمة (عليها السلام) فرده عن تزويجها ، ثم خطبها عمر فرده كذلك ^(١) فإن قالوا : إنه لم ير أبا بكر وعمر موضعاً للتزويج بناته ، ورأى عثمان موضعاً لذلك ، وأهلاً له ، ففي حق النظر أن يكون أفضل منهما ، فإن أجازوا فضل عثمان عليهما باستفصاحتهم في منعهم المنكوس ، وإن قالوا : إن تزويج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومنعه أبا بكر وعمر من ذلك لا يوجب فضلاً لعثمان فضلاً على غيره بهذا التزويج ، وفي هذا كفاية لأولي الألباب .

وأما : روايتهم أن عثمان أجهز جيش العسرة بمال عظيم من عنده ، ففي تحقيق مقص روايتهم وما أنزل الله في كتابه من قصة جيش العسرة ما يدل على خلاف ما ادعوه في ذلك

إن جيش العسرة هو الجيش الذي خرج به رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في غزاة تبوك ، وكان الجيش يومئذ مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خمسة وعشرين ألفاً غير الأتباع ، وقد وجدنا في روايتهم : أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استدعى من الناس تقوية من لا قوة له من المسلمين ، فقال عثمان : عليّ مائة راحلة ، فساق إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مائة راحلة ،

(١) أقول - أجمعت العصابة على هذه الرواية وذكره جن علمائهم ومنهم الطبري في دحائر المعنى في مناقب ذوي القربى ص ٢٩ وقد أخرجه أبو الخير القروي الحاكمي

ففرقها على قوم من المسلمين ، ثم استدعى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) التقوية من الأقبام ، فقال عثمان : وعلى مائة راحلة أخرى ، فساقها إليه ، ففرقها كذلك ، ثم لم يذكر له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أكثر من ذلك ، فإذا سلمنا لهم روايتهم في هذا فلا حجة لهم علينا بعد ذلك ، وإذا صح لعثمان دفع مائتي راحلة في جيش العسرة ، فإنما يجوز أن يكون المائتا راحلة لمائتي رجل أو أربعمائة رجل على الأصعب بين كل رجلين راحلة ، ولا يجوز أكثر من ذلك .

فليظفروا أربعمائة رجل كم هم من خمسة وعشرين ألفاً ، فلا يجوز أن يقولوا جهز جيش العسرة من ماله ، وهذا الذي ذكرناه من المائتي راحلة جميع ما كان منه في ذلك على تقدير تسليم روايتهم ، وقد أنزل الله سبحانه في سورة التوبة يصف قوماً حاثوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في جيش العسرة ، **يَسْأَلُونَهُ أَنْ يُحْمَلَهُمْ فِي قُيُوبِهِمْ** بما يستعينون على الجهاد ، ولم يكن عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) شيء مما يقويهم به فرخص لهم في التخلف عنه ، إذ لم يجد ما يقويهم ، وتلك حال ضرورة ، فاتصرفوا عنه ليكون أسفاً منهم على الجهاد ، وما يفوتهم منه لضعفهم ، فوصفهم الله عز وجل في كتابه ، فسموا الباكين ، فقال سبحانه : **لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ** ، ولا على الذين إذا ما اتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون ^(١) وقد علم جميع أهل الأثر أن عثمان كان أكثر الصحابة يومئذ مالاً ، فما باله لا يجهر أولئك الضعفاء الذين كانوا

(١) سورة التوبة : الآية : ٩١ - ٩٣ .

راغبين في الجهاد وقد كان يمكنه ذلك ، أفلا ترى الى فساد كل ما يدعونه ، وكيف يرشد الله أوليائه المؤمنين الى معرفته ، وكشف باطله ، وإظهار تخرفهم ، والله المنة على أوليائه في أرشدهم اليه من هدايته

ومثله : من كذبهم في روايتهم ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال بزعمهم : من يشتري بئر رومة ، وله الجنة ، فاشتراها عثمان من ماله وجعلها للسبيل ، أفرأيت لو سلمنا لهم اشتراؤه لبئر رومة من أين لهم صحة ما ادعوه من ضمان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) له الجنة على ذلك ، وخصوصهم بمعونتهم من ذلك ، وإذا وجدت أفعال عثمان مخالفة لأفعال من يستحق اسمة كان محالاً أن يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) جهل معرفة ذلك حتى يضمن له الجنة ، وهو غير مستحق لها ، وقد وجدنا من أفعاله وبدعه وتعطيله لحدود الله ، وما أوجبه الله في دينه ، ما قد شرحناه متقدماً في باب بدعه ما يدلنا ، ومن كان من ذوي الفهم على ان ما ادعوه من ضمان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) له الجنة باطلٌ فزورٌ وهتانٌ وتخرفٌ وافتراء ، وليس مع ذلك بزعمهم نفع عن شراء بئر رومة ، ولا عن كثر منها ، إذا كان غير نافع لمن لم يعمل عملاً صالحاً وعهد مهاداً راجحاً ، والله لا يصلح عمل المفسدين ، ولو كان لما ادعوه أصل وصحة لكان الله قد ذكر ذلك في كتابه العزيز ، ومدحه به بما يزول معه الشك والشبهة ، كما مدح صاحب أقراص الشعير الذي أطعم المسكين واليتيم والأسير ، وكان ذلك دون ثمن بئر رومة ، فلما علم الله أن ذلك اليسير من أقراص الشعير التي أطعم بها المسكين فعلها أمير المؤمنين (عليه السلام) خالصاً لوجه الله ، أنزل فيها سورة مفردة وهي : ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ تشهد لهم بالجنة ، وأن ذلك كان منهم لوجه الله خالصاً مخلصاً فقال عز وجل يحكي ما كان في صدورهم ونياتهم شاء عليهم : ﴿ إنما نطعمكم

لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً^(١) ثم قال : ﴿ فوقاهم الله شر ذلك اليوم ولقاهم نضرة وسروراً وجزاهم بما صبروا جنة وحريراً ﴾^(٢) ولو كان عثمان ايضاً اشترى بشر رومة لوجه الله كما زعم أولياؤه وضمن له (صلى الله عليه وآله وسلم) على ذلك الجنة ، لكان قد ذكر في كتابه العزيز كذكر أقراص الشعير ، وفي هذا كفاية لمن فهم ، ووقف على تحريضهم وافتراءهم ، وباطل دعواهم .

ومثل : روايتهم : أن عثمان حمل الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دنائير كثيرة ، فجعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقلبها بيده ويقول : ما على ابن عفان ما أتى بعدها ، وهذا لا يخلو الحال فيه من أن يكون رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ما على ابن عفان ما أتى بعدها يريد بذلك ما عليه ما أتى من افعال الخير ، فهذا لكل انسان ، وكل ما أتى بشيء من افعال الخير فذلك له لا عليه ، وهذا قول لا فائدة فيه ، وإن قالوا : إنه اراد به الأفعال السيئة ، فقد اوجبوا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أباح لعثمان ما حرمه الله للمسلمين في الشريعة ، وكفى بهذا لقائله خزيًا .

وإن قالوا : إنه إنما قال ذلك لأنه علم انه لا يأتي بشيء من الأفعال السيئة ، قيل لهم : وهل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من اللاغين الغاشين في كلامه ، فمن ظن ذلك فقد كفر بلا خلاف ، وإذا علم برعهم أنه لا يأتي بشيء من الأفعال السيئة فما فائدة قوله : ما عليه ما أتى بعدها ، وهو لا يأتي بشيء من ذلك ، فسبحان الله ما أجهلهم وأقل تمييزهم ، ومعرفتهم ، وأكثر تحريضهم وافتراءهم .

(١) سورة الانسان . الآية . ٩ .

(٢) سورة الإنسان . الآية . ١١ - ١٢ .

ومن تخرصهم واقترائهم على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) روايتهم : أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يوماً جالساً في منزله مكشوف الفخذ ، واصحابه يدخلون عليه فلا يغطيها ، ومن دخل عليه بزعمهم أبو بكر وعمر ، فلم يغط فخذيه ، فلما دخل عثمان غطاها ، ف قيل له في ذلك ، فقال : ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة ، فما أقل تخوفهم من كذبهم وتخرصهم ، أوليس قد رووا أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : الركبة عورة ، او قال : من العورة ، فكيف يجوز أن يقول ذلك ثم يدع فخذيه مكشوفاً بين ايدي الناس ، وهي فوق الركبة ، فنسبوا الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه يبدي عورته للناس ، وهذا من أفعال الجهلاء والسفهاء ، دون أفعال الحكماء ، قبحهم الله وقبح ما يأتون به .

ثم لو صرح لهم ذلك لكان فيه هتكهم في ايجابهم تفضيل عثمان على أبي بكر وعمر ، لأنها دخلا عليه ولم يستح منهما ، واستحي من عثمان ، فهو اذاً افضل منهما ، وأجل منزلة واعظم ، وكذلك دل بقوله : إن الملائكة تستحي من عثمان ولا تستحي منهما ، عل أنه افضل منهما ، وأجل ، وأرفع درجة ، ففي كثير ما يروونه في متخرصاتهم من المضائق ما يرغب ذا الفهم من مجالستهم ومجاورتهم ، فضلاً عن الدخول في مذهبهم ، ومع ذلك فيقال لهم : خبرونا عن الملائكة أي حال اوجبت عليهم ان يستحبوا من عثمان ، هل جنت الملائكة عليه جناية فهي تستحي مما ارتكبه منه ، أو هل احسن عثمان الى الملائكة وافضل عليهم نعمة ، أو بدفع مضرة ، أو استجلاب منفعة ، وما شاكل هذا من وجوه الفصل والاعمال ، فأوجبت الملائكة على نفسها بذلك تعظيم عثمان والاستحياء منه ، إجلالاً له لجميل فعله بهم ، لقد ضلوا ضلالاً بعيداً .

ومثل هذا التخصيص والافتراء ، ما رووا . ان عمر سراج اهل الجنة في الجنة ، ولم تجد الله عز وجل ذكر في شيء من كتابه أنه نجعل لأهل الجنة سراجاً ، وإنما اخبرنا أنه يجعل رسوله سراجاً للمؤمنين في الدنيا بقوله : ﴿ يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ﴾ (١) فجعل الله رسوله سراجاً للمؤمنين في هدايتهم وارشادهم وتعليمهم .

فان كانوا أرادوا بقرهم في عمر : إنه سراج أهل الجنة بمعنى أن يعلمهم ويهديهم ويرشدهم ، قيل لهم : إن أهل الجنة لا تكليف عليهم ، ولا جهل فيهم ، فلا حاجة لهم إلى تعليم ولا إلى الرشاد ، ولو كانوا محتاجين إلى ذلك لكان أساؤهم ورسولهم أحق بذلك من عمر ، إلا ان يقولوا : إن عمر في الجنة أعلم وأفضل من الأنبياء ، فيحق عليهم اللعنة من الله ورسوله والملائكة وجميع عباد الله .

ولعمري ان هذا الخبر يوجب عليهم هذا القول ويلزمهم أن يقولوا إن عمر أفضل من جميع الخلق والأنبياء والرسل والملائكة إذ كان الله جعل رسوله سراجاً لأهل الدنيا وجعل عمر سراجاً لأهل الجنة وسراج أهل الجنة أجل وأفضل وأرفع وأعظم منزلة من سراج أهل الدنيا ، ولم يبق بعد الهداية والارشاد في معنى السراج إلا الضياء من المصباح من النار والشمس والقمر والنجوم وما شاكل ذلك مما يستضاء به في الظلمة ، أو نضارة الوجه وحسه ، فيبتهج به من يراه ، ولا وجه آخر نعرف في معنى السراج غير هذه الوجوه ، فان زعموا أنه أراد ذلك ضياء أهل الجنة ، فما في الجنة ظلمة فيحتاجون إلى ضياء سراج فيها يستضيئون به ، وهذا قول جاهل غافل غوي .

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٤٦ .

وإن قالوا : أراد بذلك حسن الوجه ونضارته ، قيل لهم : وجه عمر احسن في الجنة وأنضر من وجوه الانبياء والمرسلين ، فإن قالوا : إن وجه عمر احسن ، كفروا ، وإن قالوا : وجوه الانبياء والمرسلين احسن ، قيل لهم : قد استغنوا بحسن وجوه انبيائهم ورسولهم عن وجه عمر ، فبطل عليكم ما تخرصتموه ، مع ما في الاخبار من صفة وجه عمر ، ما يدل على أنه كان أقيح الناس وجهاً ، وأشنعهم منظراً ، هذا مع ما يلزمهم في هذا الخبر من تفصيل عمر على أبي بكر ، إذ كان عمر سراجاً لأبي بكر في الجنة بزعمهم أنه سراج أهل الجنة ، وأبو بكر عندهم من أهل الجنة ، ويلزمهم أيضاً أن يجعلوه أفضل من الانبياء والمرسلين ، إذ كانوا من أهل الجنة وعمر سراجهم ، ومن توهم هذا أو ظنه فقد حق عليه غضب الله وسخطه ، واستحق اليم عذابه وشديد عقابه .

وأما : ما زعموا من قولهم : إن أفضل الناس من بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، ومنهم من يقول : ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، فرعموا أن أبا بكر أفضل من عمر ، وعمر أفضل من عثمان ، وعثمان أفضل من علي ، ثم بعضهم ساوى بين علي وعثمان ، ثم يشهدون للعشرة بالجنة^(١) وهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وطلحة ، والزبير ، وسعد ، وسعيد ، وعبد الرحمن بن عوف الزهري ، وأبو عبيدة بن الجراح ،^(٢) فيقال لهم : إن

(١) أقول : ذكر العلامة المتبحر الأمين (رحمه الله) في مطلع الجزء العاشر من كتاب الغدير عدة صور للحديث ، وبأسانيد مختلفة ، واستعرض الحديث بالتدقيق سنداً ودلالة ، لميراجع .

(٢) وقد ألف علمائهم الذين يتولونهم مؤلفات عديدة في مناقب العشرة ، فهذا العلامة الحافظ محب الدين أبو جعفر أحمد بن عبد الله الطبري شيخ الحرم المكي ، المولود

الله جل اسمه قد أحبر أن الجنة لأهل الطاعة ، وأن أهل الطاعة هم الطائعون لرسوله ، العاملون بأمره ، المتبعون لسته بقوله تعالى : ﴿ ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ ^(٢) وإذا كان ذلك كذلك ، ثم وجدنا قوماً قد خرجوا في كثير من أعمالهم عن سنن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقصدوا مخالفته ، وعصوا أمره ، وابتدعوا في دينه ، ما لم يأذن الله به ، ولا رسوله مع قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : كل محدثة بدعة ، ولك بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

فقد صبح عبدنا بطلان شهادتهم له بالجنة ، وإيجابهم لهم التزكية ، وقد وجدنا تسعة من هؤلاء العشرة الذين يزعمون أنهم من أهل الجنة قد أحدث كل واحد منهم ما يخالف شريعة الله وأحكام دينه ، من فرائضه وسنن رسوله ، (وذلك مثل ما شرحناه من بدع الثلاثة ، وما قد ارتكبه من المسلمين ، وأحدثوه من الفساد في الدين ، فطرقوا به سبل الصلاة ، ومناهج الجور ، لكل من اقتفى آثارهم من بعدهم وسلك سبيلهم .

صح بمكة في حمادي الأحره سنة ٦١٥ والمتوفي جمادى الأحره سنة ٦٩٤ الذي قال فيه الذهبي الفقيه الراشد المحدث ، كان شيخ الشافعية ، ومحدث الحنابلة ، قد ألف كتاباً ، صحياً في فضائلهم في مجدين سماه (الرياض النضرة في مناقب العشرة) وقد طبع بمصر سنة ١٣٢٧ أورد فيه ما دبت ودرج وكمال لأوليائه من الفضائل والمناقب كيلاً جراً ، وفيه الكثير من المحاذي والمحرقات ما يضحك النكل ، فارجع اليه إن شئت فسترى العجائب والعرائب من هذا العلامة الحافظ .

(الكاتب)

(١) سورة النساء : الآية : ٨٠

(٢) سورة الحشر : الآية : ٧

وأما الستة الباقيون من التسعة ، فمنهم طلحة والزبير ، اللذان ارتكبا من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في هتك حرمة ما لا يرتكبه منه كافر ولا مشرك بقصدهما إخراج حرمة يسيران بها بين العساكر في البراري والفلوات ، غير مباينين في ذلك ، ولا متخرجين ، مع ما قد اجمع أهل الخبر عليه من الرواية ، أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أعلم طلحة ، والزبير ، وأعلم عائشة زوجته ، أنهم سيقاتلون علياً (صلوات الله عليه) ضالين له ، فلم يرددهم ذلك من قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن محاربهم علياً (عليه السلام) إلا ظلماً واعتداء ، وعن سفك ما سفك منهم من الدماء ، وتلك الدماء كلها في عنقها وعنق عائشة جميعاً

وقد زعم الجهال منهم أن الزبير قتل تائباً قتله عمر بن جرموز اغتيالاً في رجوعه إلى مكة تائباً ، (فقال هم أهل الدين والتميز : إن ذلك من الزبير لم تكن توبة له ، لأنه أورد الذين جلبهم للحرب مورد الحرب^(١) وقذف بهم في مناهج الضلالة ، وحرصهم على عارضة صاحب الحق ، ودعاهم إلى ذلك ، فكانت توبته أن يقوم في القوم منادياً بظلمه واعتدائه ، ويعلم من كان معه على رأيه هذا بالظلم ، ليرجعوا برجوعه ، ثم يصير بعد ذلك إلى إمامة علي بن أبي طالب (عليه الصلاة والسلام) فيضع يده في يده ، ويصرف بين أمره ونهيه ، فلما لم يفعل ذلك كان مما حقت عليه كلمة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حين قال : اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله . وكان الزبير في أول أمره محارباً له ، ومعادياً ، وفي

(١) الحرب هنا بفتح الراء المهملة بمعنى الملاك ، ولعمري أي هلاك أو ردهم الزبير مودعه ، فكأن نفوس هلكت ، ودعاء أريق في حرب البصرة وفتنة الحمل .

« الكاتب »

آخره حادثاً ، فقد حقت عليه الدعوة بالعدواة والخذلان جميعاً ، من الله ورسوله ، ومن حقت عليه دعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك فالتار أولى به من الحنة .

وأما : طلحة بن عبيد الله ، فانه قتل في معركة الحرب ، قتله مروان ابن الحكم ، ورعم انه يقتله طلب دم عثمان ، فان طلحة كان مع حضر في دار عثمان^(١) فقتلا جميعاً طلحة والزبير محاربين خاذلين ، مع ما قد سمعناه من دعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالعدواة من الله ، والخذلان بفعل ذلك ، وليس يخلو حالهما في ذلك من ان يكونا استهان بدعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وعدواة الله ، أو ان يكونا قد رأى ان دعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) غير مجابة ، ولا وجه ثالث لهما يوجب تأويله في دعوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وآله وسلم) بذلك ~~من قصص الوجهين~~ أو واحداً منها فقد خرج من دين الله وشرعية الإسلام .

هذا مع ما يلزمهما من عقوبة ما قصدا له من الاذى ، الذي ادخلاه على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) باخراجهما زوجته من بيتها ومن سترها وما ضرب به الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليها من الحجاب ، لانه من المحال ان يخرجها زوجته من بيتها ومن سترها الى مواطن الحرب ، وتصيح وحوه الرجال في مواقف الصفوف والمساكر ، إلا وهما قد ادخلا على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الاذى

(١) أقول أجمعت الأمة على وجوده آنذاك في دار عثمان وكان عثمان يدعو له قائلاً . اللهم اكفني طلحة ويكرر ذلك . راجع انساب البلاذري : ج ٥ ص ٩٨ و ٩٠ ، وكتاب الجمل للمدائني ، وشرح ابن أبي الحديد المعتزلي . ج ١ ص ٤٦٨ ، وج ٢ ص ٤٠٤ ط مصر والطرائف لابن طاووس ، والجمل للشيخ المعيد

العظيم بذلك ، والله يقول : ﴿ إن الذين يؤفون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً ﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿ والذين يؤفون رسول الله لهم عذاب اليم ﴾^(٢) هذا وقد سمعنا الله يأمر نساء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالاستقرار في بيوتهن بقوله : ﴿ يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقنن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولاً معروفاً وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾^(٣) فاستخما جميعاً بأمر الله في ذلك ، وحملها على مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيها أمرت به ونهيت عنه .

(١) سورة الاحزاب : الآية : ٥٧ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ٦١ .

(٣) سورة الاحزاب : الآية : ٣٢ .

أقول . ان عائشة حضرت حطبا تعلي (عليه السلام) مع علمها بمقامه ومركته عند الله ، وعند رسوله (ص) ومع أنها روت الروايات العديدة في فضله وحب الله ورسوله له ، ومع كل هذا كانت حادثة عليه (عليه السلام) حتى ان وصل خبر استشاده (عليه السلام) إليه فرحت وأنشدت ما أنشدت فهذا سبط بن الجوزي يحدثنا عن هذه الحادثة في كتابه تذكرة الخواص : ص ١٦٥ ما نصه . قال ابن جرير في تاريخه ، وابس سعد في الطبقات : أنه لما استشهد علي (عليه السلام) بلع عائشة فقالت :

فألقت عصاها واستقر بها البرى كما قر عصا بإيات المسافر
ثم قالت : من قتله ؟ قالوا : رجل من مراد . فقالت .
فإن بك هالكاً فلقب سعد بمعي ليس في فيه الشراب
فأعابها الناس ، وقالت لها زيب بنت سلمة ، ألملي قولين هذا ؟
فقال : إني أنسى ؛ فذكروني . .

هذا وأترك التعليق إلى الضمائر الحرة كي يستطيعوا ذكرها من أعلامهم . وللتفصيل راجع كتب الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف لابن طائوس ، والجمل للشيخ الفقيه .

وكان الواجب عليهما فيما يزمهما من طاعة الله وحق رسوله ، أن لو أرادت عائشة الخروج معها ، و استدعت ذلك منها أن يمنعها من ذلك ويلزمها بيتها صيانة لحرمة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ونهيها عن مخالفة كتاب الله ، ولكنها صانا حرمها في منزلها ، وأخرجنا حرمة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مخالفة لله ورسوله ، وعصياناً في ذلك كله لله ولرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وكانت هي مشاركة لها فيما استحقاه على ذلك من أليم العقوبة ، إذ اطاعتها في معصية الله وهتك سترها الذي أسبله الله عليها ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

فلينظر الناظر بحق في هذا الذي شرحناه وبيناه ، هل هو من فعل من يجوز أن يشهد له الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالجنة ، كلا بل شهادته هو بالسار أقرب من شهادته لهم بالجنة عند ذوي الفهم .

وأما : سعد بن أبي وقاص ، فرجل يروي عنه الخاص والعام أنه قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول في علي : من كتب مولاه فعلي مولاه ، اللهم وآل من وآله ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله . . وأنه قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : علي مع الحق ، والحق مع علي ، يدور معه حيثما دار ، لن يفترقا حتى يردا علي الخوض وهذا وجد عنه في رواية جميع اصحاب الحديث ، حتى قد أودعوه كتاباً لهم يعرف بكتاب السنة .

ثم رووا عنه بعد هذا كله أن علياً (عليه السلام) دعاه الى نصرته ، والخروج معه في حروبه ، فامتنع عليه وقال له : إن اعطيتني سيفاً يعرف المؤمن من الكافر ، فيقتل الكافر ويسو عن المؤمن ، خرجت معك ،

وقد جعل أصحاب الحديث من الحشوية هذا من مناقبه في ورعه
بزعمهم .

وهذا قول من لا يؤمن بالله ولا برسوله ، لانه إن لم يعرف المؤمن
بالله ولا برسوله بزعمه ، فقد شهد أنه قد سمع رسول الله (صلى الله
عليه وآله وسلم) يقول في علي (عليه السلام) ما قد رواه ، وليس يخلو
حال سعد في خذلانه لعلي (عليه السلام) بقعوده عنه ، أن يكون
استحق بهذا القول من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) اللعنة ،
ولم يتخوف من مخالفته ، أو ان يكون ظن في نفسه أن دعوة الرسول
(صلى الله عليه وآله وسلم) غير مستجاة في ذلك ولا موجبة .

ومن ظن هذا ، وقصد الوجه الاول ، فقد خرج من كل دين الله
جل اسمه ، ولا وجه آخر يتأول في هذا المعنى بعد هذين الوجهين ،
وكذلك أيضاً حاله فيما شهد به من قوله سمعت رسول الله (صلى الله
عليه وآله وسلم) يقول . علي مع الحق ، والحق مع علي ، يدور معه
حيثما دار . لا يخلو في ذلك من ان يكون كذب على الرسول (صلى الله
عليه وآله وسلم) وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) :
من كذب علي عامداً متعمداً فليتبوا مقعده من النار ، أو يكون الراون
عن سعد هذا الخبر كذبوا على سعد ، فان أقروا بالكذب على سعد
لزمهم ايضاً تكذيبهم فيما رووا عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
من الشهادة للعشرة بالجنة ، وفي غيره من جميع رواياتهم ، حتى لا
يصححوا عن سلفهم شيئاً من الرواية ، وكفى بهذا خزيًا عند من فهم
أو ان يكون سعد لم يصدق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما
قاله من ذلك ، ومن لم يصدق رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
في إخباره كفره بغير خلاف ، أو ان يكون سعد سمع بذلك وتيقنه أنه
كما قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فتهاون بالحق وعانده ومن

تھاوں بالحق وعائده فقد كفره الحق ، ومن كره الحق كان ممن قال الله فيه : ﴿ ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم ﴾ (١) لان جميع ما أنزل الله في كتابه ، وبعث به رسوله فهو الحق بقوله : ﴿ هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ﴾ (٢) وقوله : ﴿ وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ﴾ (٣) وقوله : ﴿ إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ﴾ (٤) ومن كان هذه صفته كان الى صفات الكفر أقرب منه الى صفات الايمان ، وكانت الشهادة له بالبار اخرى من الشهادة له بالحنه .

واما : سعيد ، فانه مات ولم تكن العداوة منه قد ظهرت لامير المؤمنين (عليه السلام) وأهل بيت الرسول (عليهم السلام) بعدا ظاهراً ، إلا أنه قد روي من طريق أهل البيت (عليهم السلام) أنه كان من أصحاب العقبة ، الذين جلسوا لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وسلم) ليسفروا به ماقتة في عقبة مؤتمري ، فان كان ما روي من ذلك حقاً فكفى به حرياً ومقتاً ، وان كان باطلاً فسيله كسيل غيره من المسلمين ، ان كان قد عمل حبراً مخيراً ، وان كان قد عمل شراً فجزاؤه جهنم .

وأما : عبد الرحمن بن عوف الزهري ، فرجل قد أجمع الخصاص والعام أنه كان أحد الستة الذين حمل حجر الشورى بينهم ، وفي وقت وفاته قال للحمسة : إني أحب بكم نصيبي ونصيب ابن عمي سعد بن أبي وقاص على أن اكون المختار لئلامامكم ، ففعلوا ذلك ،

(١) سورة محمد : الآية . ٩

(٢) سورة التوبة : الآية : ٣٣

(٣) سورة الاسراء : الآية : ٩٠٥ .

(٤) سورة البقرة : الآية : ١١٩ .

فاستعرض الأربعة الباقين وهم : علي، وعثمان، وطلحة ، والزبير،
 فاختار من الأربعة علياً وعثمان، فلما أراد أن يختار واحداً من الاثنين
 قال لعلي (عليه السلام) : إن اخترتك هذا الأمر تسير فينا بسيرة أبي
 بكر وعمر ، فقال علي (عليه السلام) : بل أسير فيكم بكتاب الله
 وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فتركه وصار إلى عثمان ،
 فقال : إن اخترتك تسير فينا بسيرة أبي بكر وعمر ، فقال : نعم ،
 فاختاره وباع له .

فانظروا إلى هذا الحال ، وما طالبه به عبد الرحمن بن عوف ، وما
 كان جواب علي (عليه السلام) في ذلك ، فإن كانت سيرة أبي بكر
 وعمر على كتاب الله وسنة بيته ، فم معنى ذهبه إلى سيرة أبي بكر
 وعمر ، وإن كانت سيرة أبي بكر وعمر بخلاف كتاب الله وسنة رسوله
 (صلى الله عليه وآله وسلم) فكيف بذلك حرياً لمن طلبه ، ولعمري لقد
 كانت كذلك بما قدمنا ذكره من بدعها .

ثم رووا عنه بعد هذا كله ، أنه جرى بينه وبين عثمان جدال بعد
 مدة من بيعته له ، فقال له عثمان : يا منافق ، فقال له عبد الرحمن :
 ما ظننت أبي أعيش إلى زمان تقول لي فيه عثمان يا منافق ، ثم حلف
 أنه لا يكلمه ما عاش ، فبقي مهاجراً له طول حياته حتى مات^(١) .

هذا مع ما رووا جميعاً إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال : لا يحمل المؤمن أن يهجر أخاه المؤمن أكثر من ثلاثة أيام ، فإن كان

(١) ومن العريب ما ذكره المحب الطبري في الرياض النضرة في ترجمة عبد الرحمن :
 أنه مات وصلى عليه عثمان وكان أوصى بذلك ، ليت شعري كيف يوصي أن يصلي
 عليه عثمان وهو عدوه اللد ، وابن حجر في لاصابة يروي صلاة الزبير بن العوام
 عليه .

عثمان مؤمناً فقد خالف عبد الرحمن قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في مهاجرته لعثمان سنين حتى مات على ذلك من غير توبة منه ، ومن قصد مخالفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عامداً متعمداً فقد تهاون بقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واستخف بحقه ، ومن جرى على ذلك كانت النار ماؤه ^(١) مع ما يلزمهم من قول عثمان لعبد الرحمن : يا منافق ، لانه لا يخنو الحال في ذلك من أن يكون عثمان صادقاً فيما قاله لعبد الرحمن ، أو يكون كاذباً ، فان قالوا : كاذباً ، فقد قال الله في كتابه . ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) وكفى بهذا خريباً ومقتاً ، وان قالوا : كان صادقاً ، فعبد الرحمن كان منافقاً بشهادة عثمان عليه ، وتصديقهم لعثمان شهادته بذلك ، والله يقول ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ ^(٣) وكفى بهذا خريباً .

وأما : أبو عبيدة بن الجراح ، فالرواية عن أهل البيت (عليهم السلام) أنه كان أمير القوم الذين تحالفوا في الكعبة الشريفة أنه إن مات محمد أو قتل لا يصيروا هذا الأمر إلى أهل بيته من بعده ، وكتبوا بينهم صحيفة بذلك ، ثم جعلوا أبا عبيدة بينهم أميناً على تلك الصحيفة ، وهي الصحيفة التي روت العلامة أن أمير المؤمنين (عليه السلام) دخل على عمر وهو مسجى ، فقال ما أبالي أن ألقى الله بصحيفة هذا المسجى ^(٤) وكان عمر كاتب الصحيفة ، فلما أودعوه

(١) كذا في الأصل ، والصواب : ملؤه

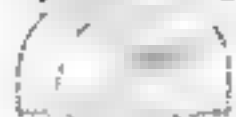
(٢) سورة النحل : الآية : ١٠٥ .

(٣) سورة النساء : الآية : ١٤٥

(٤) الذي رواه المحب الطبري في الرياض لصرة (ح ٢ ص ٧٧) مرسلًا عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليه السلام) بلفظ : قال لما غسل عمر وكفن وحمل على سريره

الصحيفة خرجوا من الكعبة الشريفة ودخلوا المسجد ، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه جالساً ، فنظر الى أبي عبيدة ، فقال : هذا أمين هذه الأمة على باطلها ، يعني أمين الفر الذين كتبوا الصحيفة ، فروت العامة ما يدل على هذا المعنى أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : أبو عبيدة أمين هذه الأمة ، فقيل لهم : ان الأمين لا يخلو من احد الوجهين ، إما أن يكون أميناً لقوم على ودعة ، أو معاملة ، أو توسط ، أو ما شاكل ذلك ، وإما أن يكون أميناً عليهم ، وليس في القوم ثقة وأمين غيره ، أو يكون فيهم أمين غيره .

فإن قلتم . إن الصحابة ليس فيهم أمين غير أبي عبيدة ، فكفى بهذا القول خزيًا لقائله ، [ف] إن قالوا : إنه كان أمينهم على كل شيء كان لهم عنده ، قلنا لهم . عرفونا ذلك أي شيء ، فكانوا في ذلك صباً بكمياً عمياً .



فقيل لهم : قلة معرفتكم بذلك ، ووجود جهلكم به ، دليل على صحة خبر أهل البيت (عليهم السلام) ، وهذا لحال من جهلكم يوجب التهمة لأبي عبيدة ، ومن كان هذه الصفة كان بعيداً من الشهادة له بالجنة ، فهل ترون فيما شرحناه من احوال هذه التسعة حالاً يوجب لهم ما ادعاه أهل الغفلة ، وما تخرصوا فيهم أهل الضلالة ، كلا ان الله لا يصلح عمل المفسدين .

وأما ما رووا من تخرصهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

= وقف عليه عبي (عليه السلام) فقال والله ما من رجل أحب الي أن أنفى الله بصحيفة من هذا المسجى بالثوب ثم قال . أخرجني في لصوة وابن السماء في الموافقة وعند صاحب الرباض الضرة وعبره من لولائه

والكاتب :

قال بزعمهم : إن الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ، فليس يخلو ذلك من ان يكون أراد بقوله : اعملوا ما شئتم ، من أعمال الشر ، أو قل : اعملوا ما شئتم من أعمال الخير والبر ، فان قالوا : أراد أعمال الخير والبر ، قيل لهم : هذا غير مستنكر أن يكون الله قد غفر لهم ما كان منهم من كراهية الجهاد في هذه المواطن ، كما أحرعهم في قوله : ﴿ كما أخرجك ربك من بينك بالحق وان قريباً من المؤمنين لكارهون ﴾ ^(١) الى آخر القصة ، فهذا احوال كلها مذمومة من أهل بدر ، فجائز أن يكون الله قد غفر لهم من بعد بأفعال جميلة ظهرت منهم ، ثم قل لهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) . استأنفوا عمل الخير بالطاعة وحسن العمل والتسليم ، وان كان هذا فيهم كذلك فليس هذا حالاً يوجب لأهل بدر كلهم الجاة ، بل يوجب لمن استأنف منهم أعمال الخير بالمسارعة الى الطاعة ، والانقياد بالرضى ، والتسليم الى ما قد وجد لهم الله من المعفرة ، والعفو عن الذين وصفهم فيه بالأعمال المذمومة ومن قصر في ذلك وجرى الى خلاف ما يرتضيه الله منه ، حمة من بعد معانيه مما يلزم غيره من المسلمين .

وان قالوا : إنه أراد بقوله : اعملوا ما شئتم ، من الأعمال السيئة ، كان قائل هذا جاهلاً متحرفاً ، لأن هذا يوجب اباحة المحارم لأهل بدر ، والتحليل لهم ما حرمه الله على غيرهم في الشريعة ، من الزنى ، والربا ، وشرب الخمر ، وقتل النفس التي حرم الله قتلها ، وما شابه ذلك من المحرمات ، من أكل الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، الى غير ذلك من المحرمات والمحظورات في الدين ، لان في خبرهم أنه قال

(١) سورة الأنفال : الآية : ٥ .

لهم اعملوا ما شئتم ، من الأعمال السيئة ، دليلاً على انه قد جعل الاختيار اليهم في ذلك ، إن شأوا قللوا وإن شأوا كثرُوا ، وكفى بهذا المذهب لمن اعتقده وجادل عليه ، خزيًا ومصيبةً ومقتاً .

وإن قالوا : إن الله قد علم أنهم لا يأتون بشيء من ذلك ، قيل لهم : إن كان هذا كما وصفتهم فقوله : اعملوا ما شئتم ، وهم لا يعملون لا معنى له ، ولا فائدة فيه ، وليس هذا من قول الحكيم ولا فهم عليهم ، وإن قالوا إنما أراد بذلك إظهار جلالة منزلتهم للناس ، وتبيين فضيلتهم بتحليل المحارم والاساحة للمحظورات ، فيجعل للجاهل سبيلاً الى الدخول في ذلك ، أو في شيء منه ، قيل لهم : هذا ما لا يستقيم عند ذوي عقل ولا فهم ، مع ما يقال لهم : كيف يصح ما يقولون إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد علم أنهم لا يأتون بما بئس منهم ، وقد روي أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال للزبير : إنك تقاتل علياً وأنت ظالم له ، غفوا كان قد أباح لهم ما زعمتم لكان قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) للزبير : تقاتل علياً وأنت ظالم له ، ظلماً من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واعتداء على الزبير ، إذ كان الله يزعمهم علم أنهم لا يأتون بما يئس منهم

وقد روي أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أباح لهم ما شأوا من الخير والشر ، ومن أباح الله له ذلك فليس هو بظالم في كل ما فعل ، ومن قال : إنه ظالم ، فهو الظالم على إيمانكم هذا الفظيع من المقال الظاهر من هذا المحال ، ومن روى أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ظالم في باب من الابواب كفر بغير خلاف .

وقد وجدنا الزبير قد أقر من كتاب الله على نفسه ، وعلى من كان معه بروايتكم ذلك عنه بما يضاهي قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

وسلم) له : ستقاتل علياً وأنت ظالم له ، فقد رويتم عنه بإجماعكم أنه قال يوم الجمل بالنصرة : ما رلنا نقرأ هذه الآية وما ندري ما أراد به بها ، حتى علمنا الآن أن المقصود بها وهي قول الله عز وجل : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ ^(١) وقد كان طلحة والزبير من الدريين عظيمي الملة عندكم ، وقد تقلدا من سفك الدماء بينهما وبين أمير المؤمنين (صلوات الله عليه وآله) في يوم حرب الجمل مع عائشة ما لا تقوم به الجبال ، ولا تنهض به السموات والارضون ، إذ كانا السبب في سفك تلك الدماء بينهما وبين أمير المؤمنين (عليه السلام) مع شهادة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليهم بالظلم في تلك الحالة ومن شهد عليه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالظلم كان محالاً أن يكون عمر أباح الله له ما وصفه أهل العملة لأهل بدر ، وفي هذا كفاية لمن فهم من الدلالة على تخرصهم وافترائهم على الله وعلى رسوله غير الحق

وأما : ما زعموا من تأويل قول الله تعالى : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار ﴾ ^(٢) وزعموا أن أبا بكر وعمر كانا من المهاجرين ، فقد قالوا هذا روراً وتخرصوا إفاكاً ، فإن المهاجرين الأولين هم الذين هاجروا الهجرة الأولى ، وهي الهجرة إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في حصاره بمكة ، حين حاصر قريش بني هاشم مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في شعب عبد المطلب أربع سنين ، والأمة مجمعة أن أبا بكر وعمر لم يكونا معهم في الموطن ، فكيف يدعون لها أنهما من المهاجرين الأولين .

(١) سورة الأنفال : الآية : ٢٥

(٢) سورة التوبة : الآية : ١٠٠ .

أما الأولون ، فهم السبعون الذين حلّوا إلى مكة فبايعوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في منزل عبد المطلب ليلاً ، في عقبة مكة ، وهم العقيون المعروفون باجماع أهل الأثر ، وأما شهادة الله لهم بالرضى ، ولمن اتبعهم باحسان ، وما وعدتم الله من الخلود في الجنة ، فقد يمكن أن يكون ذلك منه خصوصاً من قول الله عز وجل ، وإن كان مخرج الكلام العموم فهذا في كتاب الله موجود من خطاب الخصوص وهو عموم ، ومن خطاب العموم وهو خصوص لمن استقام منهم دون من لم يستقم ، والنظر به يدلنا على أن الله عز وجل إنما رضي عمس استقام في طاعته ، وأن الجنة أعدها لمن سارع إلى مرضاته ، وتجنب معاصيه ، ومن خرج من هذا الحال كن محالاً أن يستحق الرضى من الله فيما لهم في هذا الحل حجة والحمد لله .

ومثل هذا قوله : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ ^(١) وذلك أن هذا الرضى أيضاً إن كان عن شيء تقدم مهم فرضي عنهم في ذلك حين تأموا عنه ورحموا عنه ، فهذا باجماع قول الناس نزل في عام الحديبية ، حين وقعت الهدنة بين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبين قريش ، فأبكر ذلك جماعة من الصحابة ، وكان يومئذ معه ألف وسبعمائة رجل ، فخالفوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في أمره حين أعطى قريشاً ما التمسوه من الهدنة ، فقالوا للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : لا ترضى بهذا الصلح ولا نعطي الدنيا في ديننا ، ونحن على الحق وهم على الباطل ، فأخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عند ذلك بيد علي (عليه السلام) وجلسا تحت الشجرة ، ونزل القوم الذين خالفوه ، فأخذ المسلمون

(١) سورة الفتح : الآية ١٨ .

السلح فحملوا على قريش حنة رجل واحد ، فحملت عليهم قريش ،
فانهزموا من بين ايديهم يقع بعضهم على بعض في الهزيمة ، وتبعنتهم
قريش ، فأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عند ذلك عدياً
(عليه السلام) أن يلقى قريشاً فيردها ، فقام علي (عليه السلام) في
وجوه قريش فصاح بهم ، فارتعدوا وقالوا : جاء علي بأمر .

ثم قالوا : يا علي هل بدا لابس عمك فيما أعطانا من الهدنة ،
فقال : لا ، فهل بدا لكم أنتم ، قالوا : لا ، قال : فأنصرفوا فرجعت
قريش ، وسار وفد منهم إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)
فكتبوا كتاب الهدنة والصلح بشرطها وبدم أصحاب الرسول (صلى الله
عليه وآله وسلم) على ما كان منهم من الخلاف على رسول الله (صلى
الله عليه وآله وسلم) فاعتذروا إليه ، فأقبل الرسول (صلى الله عليه
وآله وسلم) يويحهم بذكر المواطن التي هربوا فيها وأسلموا الرسول
(صلى الله عليه وآله وسلم) في معارك الحرب ، فقال الستم الذين أنزل
الله فيكم يوم بدر كذا ثم الدين كان منكم كذا وكذا ، حتى عدد عليهم
المواطن التي كان منهم فيها الفشل والمصيحة والهرجة ، فاعتذروا عند
ذلك وأظهروا التوبة والاعتراف بالذنب

فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : إلا أن تعودوا إلا
البيعة فقد نقصتم ما كان لي في اعناقكم بخلافكم علي ، فبيعوه عند
ذلك تحت الشجرة ، وباعهم بيعة الرضوان عنهم من ذلك الخلاف
وتلك الخطيئة في ذلك الموطن من الحديبة ، وكان هذا رضواناً من شيء
معلوم بعد سخط وقع عليهم فيه ، فأنزل الله عند ذلك يعرفهم أنه قد
رضي عنهم من ذلك الخلاف فقال تعالى . ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين
إذا يبايعونك تحت الشجرة ﴾ ^(١) ثم قال ما دلل به على أن فيهم من ثبت

(١) سورة الفتح : الآية : ١٨

وفيه من نكث ، فقال : ﴿ إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً ﴾ ^(١) فدلنا هذا القول من الله على ما وصفناه من نكث بعضهم ووفاء آخرين منهم .

وذلك أن الله لو علم أنهم لم ينكثوا جميعاً ولا واحد منهم لما كان يقول سبحانه وتعالى : ﴿ فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ﴾ إذ كان لا فائدة فيه والله أحكم من أن يقول قولاً لا فائدة فيه ، فلما قال ذلك علم أن منهم من نكث في وقته ومنهم من وفى به .

ولعمري إن من وفى منهم بشروط تلك البيعة فإن الرضى له واقع ، ومن نكث منهم فعليه السخط ، وقد وجدنا من أبي بكر وعمر خاصة الكثر ، ومن جماعة كثيرة من الرؤساء الذين بايعوا تحت الشجرة على أن لا يفرّوا ولا ينهزموا بل يشتروا للموت في الحرب ، حتى يقتلوا أو يعلبوا ، كما رووا جميعاً عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، أنه قال : بايعنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على الموت ثم وجدناهم بعد ذلك ، وفي عقب تلك السنة قصدوا بلاد خيبر فدفع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الراية إلى أبي بكر ، فأنصرف بها منهزماً ، فدفعها إلى عمر فأنصرف منهزماً ، وكان أول الكثر منها من بعد بيعة الرضوان .

ثم تكامل الكثر من أكثرهم يوم خيبر بعد فتح مكة ، فانهزموا كلهم ، وكانوا تحت الراية يومئذ اثني عشر ألفاً ، فلم يثبت منهم إلا ثمانون رجلاً مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تحت الراية ، وإذا كانت بيعتهم تحت الشجرة المسماة بيعة الرضوان أن لا يفرّوا ولا

(١) سورة الفتح : الآية : ١٠

ينهزموا ثم فروا وانهزموا ، أفيس قد نكثوا ببيعة الرضوان ، وخرجوا من الرضوان فدل امرهم في ذلك على أنهم بخلاف ما يدعيه اهل الغفلة فيهم

وأما تأويلهم في قول الله تعالى : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾^(١) وأهم يزعمون أن أبو بكر ، فهذا من تخرصهم وزورهم ويهتانهم ، لأن أبا بكر اسلم من بعد قوم اسلموا منهم أمير المؤمنين علي (عليه السلام) وجعفر أخوه ، وحديجة بنت خويلد ، وزيد بن حارثة ، فلو كان هذا نزل في أول من صدق برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لكان أول مصدق به قبل أبي بكر أحق بهذا الاسم

ولكن نقول : إن هذا مقصود به كل مصدق به تقدم أو تأخر ، وليس لأحد في هذا حاصصة تفصيلية دون غيره من المصدقين برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما جاء به من عند الله جل اسمه ، وإنما أخبر الله سبحانه أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد جاءهم بالصدق ، ثم قال : فمن صدق به فهم المتقون ، ألا تسمع قوله الموافق قولنا حيث يقول : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ وهذا حال يوجبه اضطرار تقدم وتأخر من جميع المصدقين ، فإن كان أبو بكر ممن صدق فهو واحد من المصدقين .

وأما : دعواهم أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) سماه صديقاً ، فما وجدنا في شيء من الأخبار أن أبا بكر ادعاه لنفسه ، وإنما هو شيء تخرصه أوليؤه ممن أراد تريين أمره من بعده ، وتعظيمه في قلوب العامة^(٢) فلو كان هذا كما وصموا لكان أبو بكر ادعاه لنفسه ،

(١) سورة الزمر : الآية : ٣٣ .

(٢) قال شيخ الطائفة محمد بن الحسن لطوسي (رحمه الله) في تلخيص الشافعي =

وقاله في المواطن التي كان يؤدي فيها ، كما رووا جميعاً أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال في مواطن على المنبر وغيره . أما الصديق الأكبر ، فلم ينكر ذلك منه احد ، بل أدعن له كن من سمعه وصدقه في ذلك ، ولسنا نعرف في هذا الاسم لاحد دعاه لنفسه غير أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) .

وأما : ما ادعوه تحريضاً وافتراء من قول الله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ إلى قوله : ﴿ وَسَيَجْزِيهَا الْآتَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾^(١) فزعموا ان هذا نزل في ابي بكر ، فسحان الله ما جعلهم وأقل تحريفهم^(٢) أليس قد روى عمناءهم وأصحاب حديثهم مع

== (ص ٤٣٤) أما ادعائهم أنه (عليه السلام) كان يسميه صديقاً فتدون صحته حرط الفتاد ، وليس بعد احد على ان يروي عنه (عليه السلام) في ذلك حراً معروفاً ، وانما معلوم على الشهرة والظهور ، وليس في ذلك دلالة على الصحة ، لانه قد يتصرف الى ولاية الامر وملاك الحل والعقد في الالتفات والسمات والسمات وغير ذلك ، ما يطلع من الشهرة أقصاها ، ويسهي الى ان يعلب على الاسماء والكى ولا يقع التعريف إلا به ، ومع ذلك فلا يكون صدره عن حجة ولا ميثاً عن صحة ، ولو قبل المدعى ذلك أشتر الى الحال التي لقبه فيها النبي (عليه السلام) بالصديق والمقام الذي قام بذلك لعجز عن ايراد شيء مضح .

« الكاتب »

(١) سورة الليل : الآية : ٦ - ١٨ .

(٢) قال شيخ الطائفة الشيخ الطوسي (رحمه الله) في تنخيص الشافي (ص ٤٢٨) أما قوله : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ فاعنا عامة في كل من أعطى وصدق ، فحملها على التحصيل بلا دليل اقتراح ، لان قائله لا يجد فرقاً بينه وبين من حصها بغير من ذكره ، على أنهم رووا عن عبد الله بن عباس وأنس ابن مالك وغيرهما أنها نزلت في أبي الدرداء الانصاري ، هو الذي صدق بالحسنى ، وسمرة بن جندب هو الذي محل واستمع ، وإذا تكافأت الروايات سقطت وبقيت الآية على عمومها

« الكاتب »

موافقة أهل البيت (عليهم السلام) على ذلك ، أن هذا نزل في رجل من الانصار ، كان له نخلة في حائط دار رجل آخر من الانصار ، فكان صاحب الحائط يتأذى بتلك النخلة ، وصيابه يترددون الى النخلة ، فتأذى صاحب الدار ، وشكا ذلك الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فدعا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صاحب النخلة ، فقال له : تجعل هذه الجنة لاختي ، هذا يعني صاحب الدار ، وأضمن لك نخلة في الجنة ، فقال : يا رسول الله أنا محتاج الى نخلي في العاجل ، فلم يفعل فسمع ذلك رجل آخر من الانصار ، فأقبل الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : يا رسول الله أتضمن لي هذه النخلة في الجنة حتى اشتري هذه النخلة وأجعلها لصاحب الدار ، قال : نعم ، فقال لصاحب النخلة ، أيها الرجل تعرف حائط نحلي في موضع كذا في المدينة ، قال : نعم - يعني بستاناً كان له - قال : فكيف هو ، قال : ما أجد في المدينة مثله ، قال : هو لك بهذه النخلة ، وأجعلها لي ، قال : قد فعلت ، فدفعت اليه البستان وأخذ منه تلك النخلة ، فجعلها لصاحب الدار فقطعها من حائطه وضمن له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نخلة في الجنة .

فأنزل الله تعالى فيها فقال في صاحب البستان : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ يعني بالحسنى الجنة حين ضمن له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) النخلة فيها ، وشاهد ذلك أن الحسنى هي الجنة ما رووه جميعاً عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال في تفسير قوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾ ^(١) قال : الحسنى الجنة ولزيادة النظر الى الله سبحانه قال الله : ﴿ فسيسره لليسرى ﴾ ثم

(١) سورة يونس . الآية : ٢٦

قال في صاحب النخلة ، لقي بخل بها ولم يصدق بضممان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) النخلة له في الجنة : ﴿ وأما من بخل واستغنى ﴾ يعني بخل بالنخلة واستغنى عند نفسه باليستان الذي أخذه عوض نخلته ﴿ وكذب بالحسنى ﴾ يعني كذب بالجنة حتى لم يثق بكلام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ﴿ فسيسره للمسرى وما ينفي عنه ماله إذا تردى إن علينا للهدى وإن لنا للأعيرة والأولى ﴾ ثم قصد جماعة المسلمين بذلك فأنذرهم فقال : ﴿ فأنذرئكم ناراً تلتظى لا يصلها إلا الأشقى الذي كذب وتولى وسيجنبها الاتقى الذي يؤن ماله يتزكى ﴾ ترغيباً في فعل الخير ، أفلا ترى أن التفسير في هذا كله بخلاف ما يدعيه ويتخرصه أهل الجهل^(١) .

وأما : ما روي عن عمر من قوله حين أسلم : لا يعبد الله سراً بعد هذا اليوم ، لعمرى لقد كان ذلك منه غير مدفوع ، ولكن لو علموا ما عليهم وعلى صاحبهم فيه ما أقروا به ولجحدوه ، ولكن الله قد أعمى قلوبهم وختم على سمعهم وعلى ابصارهم ، فهم كما قال الله عز وجل : ﴿ أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم اضل سبيلاً ﴾^(٢) وذلك أن أهل الفهم والمعرفة قد علموا أن عمر لم يكن أشجع قلباً من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا أعز عشيرة ، فبأي حال يعهد في عمر أنه منع من عبادة الله سراً حين

(١) أورد هذا التصير للآية ، الواحدي في أسباب النزول ص ٣٣٤ بسنده إلى الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس ، ومثله السيوطي في أسباب النزول وقال : أخرجه الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس

(الكاتب)

(٢) سورة الفرقان : الآية : ٤٤

أسلم ، لشجاعته ، أم لعظمة قدره وعز عشيرته ، ولم يكن في قريش
أهل من عشيرته ، ولا أقل عزاً من أهل بيته ، ولا هو في نفسه من
الرؤساء المطاعين في قريش ولعرب ، فلما بطل الوجهان اللذان فيها
يقدر ذلك ثبت ، الرواية في ذلك عن أهل البيت (عليهم السلام) .

فتقول : إن صل عمر سيفه يوم أسلم وقوله : لا يعبد الله سراً بعد
اليوم كان ذلك خطأ منه في قول العلماء من أوليائه ، وكان ذلك كفراً منه
في قول آخرين .

أما بيان خطئه ، فإن الأمة مجمعة على أن الرسول (صلى الله عليه
 وآله وسلم) كان ينهى أصحابه عن قتال قريش وأمرهم بالصبر على
الاذى طول مقامه بمكة ، فلما اشتد الاذى بأصحابه الذين أسلموا معه
شكوا ذلك إليه مرة بعد أخرى ، وسألوه أن يطلق لهم دفع الاذى عن
أنفسهم ، وإلا فلا صبر لهم على ذلك ، فلم يطلق لهم ذلك ، وولى
عليهم جعفر بن أبي طالب (عليه السلام) وأمرهم بالخروج معه إلى
بلاد الحبشة إلى النجاشي ليقبضوا بها .

فلما أسلم عمر وصل سيفه على تلك الحالة معه رسول الله (صلى
الله عليه وآله وسلم) وأعلمه أنه لم يؤمر بحرب ، وأمره بغمد سيفه
والرضى بما هو عليه من الصبر على الاذى ، وهذا بأحاج أهل الرواية من
نبيه لعمر من ذلك ، فدل هذا على أنه كان منه خطأ في قول أوليائه ولم
يكن حقاً ولا لله فيه رضا ، إذ كان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
ولا ينهى عن حق ولا يكره ما لله فيه رضا ، وكلما ينهى عنه
الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ففعله خطأ وجهل وهو لله ولرسوله
غير رضى ، بل كان ذلك دليلاً على جهل وقلة فهمه .

وأما قول أهل البيت (عليهم السلام) في ذلك فانهم قالوا : إن

عمر كان معاضداً لآبي جهل في قصد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالأنى الشديد ، وكان عمر يحرض على قتل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلم تكن قريش تجدد الى ذلك سبيلاً لاستعمال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الصبر على الأنى ، وكفه لأصحابه عن متابذتهم (قالوا) : فلما رأى عمر ذلك واطأ أبا جهل على أن يظهر الاسلام والدخول في دين رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم يحملهم على المنازلة ، ولتحدد قريش الى قتله سبيلاً عند وقوع المنازلة ، فصار عمر الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فاعلمه انه قد رغب في دينه والدخول في الإسلام وأظهر ذلك ، ثم قال لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : ما بالنا نعبد الله سرّاً ، وقال للذين كانوا قد اسلموا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : اخرجوا حتى نقاتل المشركين [ومسل سيفاً] ، وقال : من تعرض لنا ضربناه بسيفنا ، وقدر أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يتبعه على ذلك ، فاذا رأت قريش سيفاً مسلولاً وخذوا السبيل الى مل السيف ، فيكون ذلك سبباً لقتل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ كان كل من مل سيفه فقد وجد عدوه إلى مل سيفه ايضاً بحدائه سبيلاً .

فلما فعل عمر ذلك قال له رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : إن كنت يا عمر جئت راغباً في الإسلام فارض بما رضي به إخوانك من المسلمين من الصبر على الأذى ، والكف عن المنازلة ، فاني لم أؤمر بشيء من هذا حتى بقدر الله سبحانه ما يشاء ، وإن كنت جئت طالباً غير الدين فلسنا من أصحابك ، فلما لم يجد عمر الفرصة فيما قصد له صار متحيراً مدهأماً يخاف أن لا يكون للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) دولة ، فيهلك معه ، إن أظهر لقريش الرغبة في الدين ، ويخاف

أيضاً أن يكون للرسول دولة من بعد ، فلا يكون له من دولته نصيب ، فيبقى عند ذلك مداهناً للجميع (قال) : ومن الدليل على ذلك أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لما حوَّصر في شعب عبد المطلب مع بني هاشم لم يحاصر معه عمر ، ولا أبو بكر ، واصطلحوا جميعاً على المداهنة والانتظار ، فسل سيفه في تلك الحالة كان أعظم الكفر ، لأنه كان حيلة منه أراد أن يقض بها على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تدبيره ويجعل ذلك سبباً لقتل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) .

فاضطروا إلى قوم يدعون ذلك نصيحة لصاحبهم وهو في قولهم خطأ وجهل ، وفي قول آخرين كفر ولحاد ، وعتو وعناد ، فهل يكون في الجهل آيين من جهل هؤلاء القوم ، وأقل نظراً وتخييراً ، يتحبطون في الظلمات ويتيهون في الصلالات لا يعرفون حقاً ولا يقلعون عن باطل .

وأما : روايتهم المشترضة أن الله أوحى إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أن قل لا يكره أب عنك راض فهل أنت عني راض ، فهل يستجيز رواية مثل هذا إلا جاهل غبي غافل عمي ، هل يجوز أن يسأل الله عبداً من عبده نبياً كان أو غير نبى ، هل أنت عني راض ، ألا يعلم ذو الفهم أن هذا خارج عن الحكمة داخل في الجهالة ، مع ما يقال لهم : في أي حال راض عنه ، أي يوم أحد حين هرب عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو في يوم خيبر حين انهزم براءة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو في غزاة ذات السلاسل حين رجع عن الطريق خوفاً من المشركين ، بعدما ولاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمره بالمسير ببرايتة اليهم ، ثم ولي عليه وعلى من معه عمر ، ثم أنقله بالراية ، فرجع عن الطريق كرجوع أبي بكر ، ثم ولي

عليهما وعلى من كان معهما عمرو بن العاص ، فسار بها فصلى بهما
وبالجماعة التي كانت معهما حيناً .

وقد رووا : ان عمراً كان يوليهم الحرس بالليل ثم رجع عمرو
ايضاً كرجوعهما من الطريق ، ام رضي عنه يوم جنين حين هرب مع
الهاربين ، أم في حال الرحل الذي بعث به الرسول (صلى الله عليه وآله
وسلم) ليقتله فوجده بزعمه يصلي ، فرجع ولم يقتله ، فزعم انه رأى
للصلاة حرمة ، فكره قتله كذلك ، فظن انه قد عرف من الحق في ذلك
ما لا يعرفه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن ظن ذلك فقد كفر
بالله ورسوله ، أو في ولاية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لاسامة
ابن زيد عليه ، حين أمره الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وعمر
بالمسير معه ، ونحت رايته الى الشام ، فتخلفا جميعاً عنه بعد وفاة الرسول
(صلى الله عليه وآله وسلم) ولم ينفذ لأمر الله ولا لأمر الرسول (صلى
الله عليه وآله وسلم) وخالفاه عامدين متعمدين ، ثم طلبا البيعة لهما
والولاية على المسلمين من غير عهد عهد الله ولا رسول الله (صلى الله
عليه وآله وسلم) في ذلك ، أم في كعبه بيت فاطمة (عليها السلام)
بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهتك الستر عنها
بفروجها خلف بعلها ، وقد جرّوه الى مسجد رسول الله (صلى الله
عليه وآله وسلم) يطالبونه بالبيعة ، وهو يمنع عليهما مع تسليطه
لقنفذ ابن عمه على ضربها ، وضغط عمر لها بين الساب والحائط حتى
اسقطت انبها محسناً^(١) .

أم في منعها ميراث أبيها وتركاته ، أم في قتله القوم الذين منعه

(١) أقول : راجع كتاب سليم بن القيس ، وكتب فاطمة الزهراء من كتاب العو ،
وبحار الأنوار ج ٤٤ والطرائف لابن طاووس بتعصيل

الزكاة وسماهم اهل الردة وسبى ذرارهم واستباح أموالهم وأباح فروج نسائهم او في جميع بدعه التي قدما ذكرها ، أم في امره لخالد بن الوليد يقتل أمير المؤمنين (عليه السلام) ثم ندم حتى قال في الصلاة من قبل ان يسلم : لا يفعلن خالد ما أمرته به ، فسيحان الله ما أصل هؤلاء واجهلهم ، واعظم افتراءهم على الله وعلى رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

واما : روايتهم المسكرة الشيعة عند ذوي الفهم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) سرعهم قال : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهديتم ^(١) فما في المحال ، أظهر من هذا المحال ولا اشهر منه ولا ابين تخرصاً عند اهل النظر والتحصيل ، وذلك ان هذا القول لا يخلو من ان يكون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قاله لأصحابه دون غيرهم ، او قاله لعير أصحابه .

فان قالوا إنه قاله لأصحابه وغيرهم او قاله لأصحابه دون غيرهم : قيل لهم فهل يستقيم في الكلام العصيح المحكم ان قال لأصحابه : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهديتم . أما يرون محال هذا الكلام ما أبيه ، وإن قالوا . إنه قال لعير أصحابه ، قيل لهم : هل معكم خبر هذا معروف مجمع عليه ، فأوردوه ، أم هو شيء تتخرصونه بقولكم واستدلالكم ، فغير معقول ذلك منكم ، ولا مقبول ، لأن أصحابه هم الذين رأوه ، فلو كان قاله لعيرهم لكانوا قد ذكروا ذلك الخبر وكانوا يقولون قال لجميع من اسلم غير أصحابه : أصحابي كالنجوم ، ولما لم يكن في نفلكم شيء من هذا التخصيص بطل

(١) أقول ذكره جن علمائهم ، منهم يوسف بن إسماعيل النيهاني في . الشرف المؤيد

ادعائكم ، مع ما يقال لهم : رأيتم لو سلمنا لكم ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) اراد بهذا غير الصحابة كزعمكم أليس قد وجدنا الصحابة قد تنازعوا بينهم حتى قتل بعضهم بعضاً من ذلك ، وحارب بعضهم بعضاً محاصرتهم لعثمان جميعاً ، فما كان من الصحابة حتى قتل بعضهم بعضاً ، فمن ذلك محاصرتهم لعثمان حتى قتل ، ولم يحاصروه إلا بنو المهاجرون والانصار ، الذين هم أصحابه جميعاً ، فما كان من الصحابة إذ ذاك إلا محاصر أو قاتل أو خاذل

أفيقولون : إن من كان محاصراً أو مقاتلاً أو كان متبعاً للذين قتلوه من الصحابة ، أو كان متبعاً للذين خذلوه من الصحابة كلهم ، كانوا في ذلك مهتدين ، ومن اتبع عثمان في امتداعه عليهم مما التمسوه من خلع نفسه أو دفع مروان اليهم وغير ذلك كان ايضاً مهتدياً ، فان منعوا احدى الفرق من الاهتداء بان ظلمهم وبطل خيبرهم ، وظهرت فصيحتهم ، وان اجاروا اهتداء الفرق كلها في ذلك كنه شهد والقاتل عثمان بالهداية في قتله ، ولمحاصرة وخذلية وناصرتهم كذلك ، وكفى بذلك خزيًا .

وكذلك يقال لهم في محاربة طلحة والزبير مع عائشة ومن تابعهم واقتدى بهم في محاربة علي (عليه السلام) كانوا مهتدين وكذلك علي (عليه السلام) ومن تابعه واقتدى به في محاربتها مهتدين ، ولو ان رجلاً حارب مع طلحة والزبير الى نصف النهار ثم عاد الى الصف الآخر فحارب مع علي (عليه السلام) الى آخر النهار ، كان بزعمهم في الحالين جميعاً مهتدياً ، فان منعوا ذلك بان ظلمهم وانكسرت حججهم وبطل خبرهم ، وان اجازوه ظهرت فصيحتهم بتكذيب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما روه عنه باجماع أنه قال للزبير : ستقاتل علياً وأنت ظالم له ، وقال لعائشة كذلك ، فلو كان مهتدياً في

أفعاله كلها كان محالاً في جميع تصرفه ، فقد كذبوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن كذب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في شيء من أقواله كان خارحاً من دين الله .

مع ما قد روي أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : ليردن على الخوض يوم القيامة أقوام من أصحابي ثم ليختلجن^(١) دوني فأقول : أصحابي ، أصحابي ، فيقال : إياهم لم يرالوا بعدك يرجعون القهقري ، فأقول : بعداً وسحقاً ، فليختاروا الآن ما شئوا من هذا الذي شرحناه وبيناه تتوفيق الله سبحانه ، أما تكذيب إيسلافهم في نقلهم الخبر أصحابي كالسحوم ، وإما تكذيب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والكفر بالله في الخالين جميعاً ، وإيجاب معارقة مذهبهم والخروج عن أصلهم .

وكذلك روايتهم : كفوا عن مساوي أصحابي ، هل يجوز عندهم أن يكون لأصحابه مساوي فإن قالوا لا ، بطل حرمهم ولا فائدة فيه ، وكان قوله عبثاً إذ قال : كفوا عن مساويهم ولا مساوي لهم^(٢) ، ومن نسب إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) العبث كان كافراً بالله

(١) ذكر هذا الحديث السيوطي في الخدم الصغير ، وشرحه الماوي في مبصر القدير (ج ٥ ص ٢٥٢) بالمعنى ليردن على بأس من أصحابي الخوض حتى إذا رأيتهم وعرفتهم احتلجوا دوني فأقول : يا رب أصحابي أصحابي ، فيقال لي : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ثم قال : أخرج أحمد في مسنده ، والبخاري ، ومسلم ، في صحيحيهما عن أسس ، وعن حديثه ، ثم صححه السيوطي ، قال الماوي في الشرح (احتلجوا) بالبناء للمفعول ، أي سرعوا ، أو جديبوا قهراً عليهم (دوي) أي بالقرب مني (فيقال لي) أي من قبل الله تعالى ما أحدثوا بعدك أي بعد وفاتك .

الكاتب :

(٢) كذا في الأصل والظاهر أنه : لا مساوي لهم

ورسوله ، وان قالوا : بل كانت لهم مساو^(١) قيل لهم فقد بطل عليكم خبركم الاول فيما رويتم : انهم كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، وكيف يجوز أن تكون بالمساوي هداية ، أم كيف يجوز أن تكون الهداية مساوية ، ألا ترون إلى هذه المحالات التي توردها الحشوية ما أشنعها وأقبحها عند اهل النظر والفهم والاجماع ، منهم واقع على ان سعد بن عبادة كان سيد الانصار ، ومن جملة اصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يبايع لابي بكر ، ولا لعمر ، ولا قال بامامتهما ، بل أظهر الخلاف عليهما والانحراف عنهما ، فلو اقتدى به مقتد في ترك القول بامامتهما كان مهتدياً ، فان منعوا ذلك كنت فضيحتهم في خبرهم ، وان اجازوه أباحوا الجحود لامامة أئمتهم ، وكفى بذلك حزياً .

وأما : ما رووا : ان خير أمتي القرن الذي في عصري ، ثم الذين يلونهم الى آخره ، ثم الذين يلونهم الأعصار^(٢) .

فنقول ومالله التوفيق **هذا مخالف للحقائق خارج عن العدل والحكمة ، وذلك إن كان فصلهم من جهة تقديم حلقهم في الازمنة**

(١) كذا في الأصل والظاهر أنه : لا مساوية لهم

(٢) هذا الحديث رواه السيوطي في الجامع الصغير في باب الخاء سوجه مختلفة « تارة » بلفظ خير الناس قرب ثم الثاني ثم الثالث ثم يحيى قوم لا خير فيهم ، وقال : رواه الطبري في الكبير عن ابن مسعود (« وأخرى » بلفظ خير الناس قرب الذي أنا فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يتوهم والأحرار أرذل ، وقال : رواه الطبراني والحاكم عن جعدة بن هبيرة وقال حسن « وثالثة » بلفظ خير الناس قرب ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يأتي من بعدهم قوم يتسمون ويحبون السم ، يعطون الشهادة قبل أن يسألوها ، وقال رواه الترمذي والحاكم عن عمران بن حصير ، وقال : صحيح ، انظر شرح هذا الحديث بوجوه المختلفة والمماثلة في فصوص القدير شرح الجامع الصغير للمساوي (ج ٣ ص ٤٧٩) طبع مصر .

« الكاتب »

المتقدمة لما بعدها ، فقد زعموا أن محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم)
أفضل الأمم التي مضت قبلها ، ون محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم)
أفضل الأنبياء الذين تقدموا قبل عصره ، وكان الواجب على طرد هذه
العلة أن تكون كل أمة أفضل من التي بعدها ، فلما أوجبوا أن آخر
الأمم أفضل من تقدمه ، وآخر الأنبياء أفضل من تقدمه كان لا معنى
لهذا الخبر في تفضيل القرن الأول على القرن الثاني من هذه الأمة ، بل
يجب في النظر والتمييز ما يلزم من نقل الناس من سيرة من تقدم عصرنا
هذا ، أن يكون من تأخر عنهم أفضل من تقدمهم منهم .

وذلك أنا وجدنا للقرن الذي كانوا في عصر الرسول (صلى الله
عليه وآله وسلم) والقرن الذي كانوا بعدهم ، والقرن الثالث من كان
في عصر الفراعنة والطواغيت من ملوك بني أمية ، الذين كانوا يقتلون
أهل البيت (عليهم السلام) ويسبون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
(عليه السلام) ويلعنونه على المنابر ، وأهل عصرهم من فقهاءهم
وحكامهم إلى غير ذلك منهم هم مشعرون ، وبأفعالهم مقتدون ،
وبإمامتهم قائلون ، وهم معينون بوجوه المعونة ، من حامل سلاح ، إلى
حاكم خطيب ، إلى تاجر ، إلى غير ذلك من صنوف الأمة وأسباب
المعونة ، ولما نجد في عصرنا هذا من كثير من أهله من ذلك شيئاً ،
بل نجد العالب على عصرنا هذا الرغبة عن ذلك ، والذم لفاعله ،
والتنزه عن كثير منه إلا لمن لا يظهر لمذهبه بينهم ، فيجب أن يكونوا في
حق النظر أفضل من أهل ذلك العصر الذي كانت هذه صفتهم .

فان قالوا : إن أهل عصر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)
لاحل مشاهدتهم له ومجاهدتهم معه كذلك سبيل من شاهدتهم لأجل
مشاهدتهم له ومجاهدتهم معه ، وكذلك من شاهدتهم من بعد الرسول

(صلى الله عليه وآله وسلم) السائقين إلينا العلوم والأخبار عنهم ،
ومنهم .

قيل لهم : أليس كل من تقدم خلقه في ذلك العصر فهو فعل الله عز وجل ، لا يحمد المتقدم في تقديم خلقه ، ولا صنع له في ذلك ، ولا فعل يحمد عليه ، ولا يذم عليه ، فلا بد من قولهم : نعم ، فيقال : أف تقولون إن الله يحمد العباد على أفعالهم ويذمهم عليها ، فإن قالوا ذلك ، جهلوا عند كل ذي فهم وكفى الجهل لصاحبه خزيًا ، وإن قالوا : لا ، قيل لهم : إذا كان ذلك كذلك وجب في حق السفر أن يكون من شاهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ورأى دلائل العلامات والمعجزات ، وظهر له البرهان ، واسفر له البيان ، ونزل بمشهد منه القرآن ، لا عذر له في تقصير عن حق ، ولا دخول في باطل ، فإن الحجة في ذلك الزم عليه وأوجب ، وكان من أشكل عليه منهم شيء في تفسير آية وتحقيق معنى في كتاب الله وسنة رسوله ، رجع في ذلك إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فأثبت له الحق فيه واليقين ، ونفى عنه الشك والزيغ ، فمن قصد منهم بعد هذه الحالة إلى الخلاف الواجب كان حقيقاً على الله أن لا يقبل له عذراً ، ولا يقبل له عثرة .

ومن كان في مثل عصرنا هذا الذي اختلفت فيه الأقاويل ، وتضادت المذاهب ، وتشتت الآراء ، ونبأيت الأهواء ، وتماحلت المعارف ، ونقضت البصائر ، وعدمت التحقيقات ، إذ ليس من يرجع إليه بزعم أهل الغفلة عن صفته في تحقيق الأشياء صفة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فيثبت لنا اليقين وينفي عما الشك .

حقاً أقول : لو أوجبت أن من ارتكب من أهل هذا العصر مائة ذنب أعذر من ارتكب في ذلك العصر ذنباً واحداً ، أو لو قلت : إن من

استبصر في هذا العصر في ديه وشغل نفسه بمعرفة بصيرته حتى علم من ذلك ما نجاه بتوفيق الله له ، فيما ينبغي له من الطلب أفضل من عشرة مستبصرة كانوا في ذلك العصر ، لقلت حقاً ، ولكان صدقاً ، اذا كان الحال على ما وصفت ، فيجب على هذه الصفة أن يكون مستبصرنا افضل من مستبصرهم ، إذ كان الرهان قد قطع عذرهم ، والبيان قد أزاح علتهم بقرعه اسماعهم صراحاً ومساءً ، ومشاهدتهم إياه بأبصارهم من غير تكلف منهم في طلبه ، وذلك كله معدوم في عصرنا ، بل نشاهد من الجهل ونباشر من وحوه الباطل ما يفضل فيه ذهن الحكيم ، ويطيش فيه قلب العليم ، ويذهل معه قلوبهم وتزول منه أفهامهم ، حتى يسعى الساعي ما دهرأ طويلاً يقطع المسافة البعيدة والبلدان النائية ، يتدلل للرحال ، ويخضع لكل صاحب مقال فاما ان يهلك ولم يدرك البغية ، وإما أن يمن الله عليه بالبصيرة بعلم جهيد ، وعناء شديد ، وتعبد كديد ، بقية المستبصرين ~~و~~ وحرب العارفين ، من أظهر ذلك الظالمين وكشفه المراعين .

فأي ظلم أم أي جور أبين من تفصيل اولئك بما وصفناه من حالهم وحالنا ، وجور من يوجب عذر اولئك فيما ارتكوه دوننا ، وكم بين من استبصر في ديه ببصيرة يزول معها كل شك ، ويثبت معها كل يقين ، من بيان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المرسل ، وبرهان الكتاب المنزل ، وبين من استبصر في ديه بأخبار متضادة ، وأقاويل مختلفة ، وبيان غير شاف ، وبرهان غير كاف ، حتى يطلب ويميز وينظر ويعتبر ويختبر سهر ليله ، وضمان هره ، وتعبد بدنه ، وتصاغر نفسه ، وتذل قدره ، فهل هذا إلا جور من قائله ، وظلم ظاهر من موجه ، حقيق على الله أن يوجب لمستبصري اهل هذا العصر بما وصغناه من احوالهم ، فلا يبعد الله إلا من ظلم وقال بما لا يعلم .

فان قالوا : إن الله عز وجل قال في كتابه . ﴿ والسابقون السابقون أولئك المقربون ﴾ ^(١) فقل لهم . قد قال الله ذلك وصدق عز وجل والامر في ذلك بين واضح ، والحكمة فيه مستقيمة وذلك ان السابق فيه لا يجوز في الحكمة ان يقع في الايمان إلا بين اهل العصر الحاضرين ، الشاهدين لنسب الداعي لهم الى السابق ، ومحال في الحكمة وفي العدل أن يسابق الله بين قوم لم يخلقهم ، هذا ظاهر الفساد ، بعيد من الرشاد ، بين المحال ، فطبع المقال ، لكه سبحانه وتعالى سابق بين الحاضرين من اهل عصر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولعمري أن من سبق منهم الى الايمان افضل واحل وأقرب منزلة وأعلى درجة ممن لحق من تقدمهم ، وما يكرر هذا ذرفهم ، ولكن المكر قول من رعم أن الله سابق بين من خلق وبين من لم يخلق .

فمن قال : إن الصحابة سبقونا بالايمان ﴿ يريد بذلك تقدمهم في عصرهم ، وتأخر عصرنا عن عصرهم فما قدم الله من خلقهم وأحر من خلقنا ، فذلك كلام صحيح ، وقول فصيح ، كما أن من تقدم أيضاً من الامم في الاعصار التي كانت قبل الصحابة كانوا متقدمين على الصحابة باعصارهم ، سابق من آمن منهم لمؤمنين الصحابة ، وتقدم خلقهم عليهم ، وليس في ذلك فضل لهم على من جاء بعدهم .

ومن قال : إن الصحابة سبقونا بالايمان بمعنى التسابق بيننا وبينهم الى الايمان ، وكان لهم بسبقهم ذلك فصل علينا لأجل تأخرنا عنهم ، كان هذا قولاً محالاً ، شنيعاً ، لأن تأخرنا عن عصرهم من فعل الله لا من فعلنا ، والله لا يذمنا إلا على أفعالنا ، ولو كان للصحابة علينا فضل في إيمانهم بتقدمهم علينا في الاعصار وخلق ، لوجب على هذه القصة

(١) سورة الواقعة : الآية : ١٠ .

أن يكون إيمانهم من تقدمهم من الأمم السابقة أفضل من إيمانهم بتقدمهم عليهم في الأعصار ، فلم كانوا يمنعون ذلك ويحبون الفضل لامة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) على من تقدمهم ، ولو كان فاسداً إيمانهم تفضيل أوائل الأمة على أواخرها ، وهذا مما لا نطلقه في مذهبنا .

لكننا نقول إن أهل كل عصر يتفاضلون بينهم ، فمن سبق منهم الى الايمان فهو أفضل ممن تأخر عنه ، ثم لحق بالسابق فيه من أهل عصره ، ولنا تفضل أهل كل عصر على من جاء بعدهم في الأعصار المتأخرة عن تقدمهم ، لكننا بفصل بين أهل كل عصر بعضهم على بعض ، فمن سبق منهم الى الايمان كان أفضل عندنا ممن تأخر منهم عنه ، ثم من لحق بهم من أهل ذلك العصر ، كذلك أيضاً نقول في عصر الصحابة : إن أهله كانوا يتفاضلون بعضهم على بعض بما وصفناه من السبق الى الايمان ، دون أن يكونوا فاضلين على من تقدمهم ، ولا على من تأخر منهم .

وقد احتج المجادلون بقول الله تعالى : ﴿ والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ (١) فيقال : أليس قد أوجب على من جاؤا من بعد الاستغفار لمن تقدمهم ، قيل لهم : ضل عنكم معرفة مواطن التنزيل ومعالمه ، فصللتم أيضاً عن معرفة التأويل وحقائقه (٢) وهذا إخبار من الله عز وجل ، لا إيجاب ،

(١) سورة الحشر : الآية : ١٠ .

(٢) قال السيد الشريف المرتضى علم الهدى (رحمه الله) في الشافي (ص ٢٢٠) وتلميذه شيخ الطائفة الطوسي المروي (رحمه الله) في تنخيص الشافي (ص ٤٢٦) والعبارتان منحللتان وبصحبهما . أما قوله تعالى ﴿ والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ﴾

وذلك أنه وصف الصحابة على منازل ثلاث ، منهم المهاجرون والانصار ، ثم الذين أسلموا ولم يكونوا من المهاجرين ولا من الانصار من أهل البوادي والبلدان ، الذين أسلموا وأقاموا في بلدانهم كما قال الله عز وجل : ﴿ والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم في ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ﴾ (١) .

كذلك أيضاً قال في الآية الأولى يخبر عن الذين أسلموا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وجعل لهم حفظهم في الغنى والصدقات ، فبدأ بذكر المهاجرين ، ثم ثنى بالانصار ، ثم ثلث بذكر الذين ليسوا من المهاجرين ولا من الانصار ، فقال عز وجل : ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ (٢) .

ثم ذكر الذين ليسوا من المهاجرين ولا من الانصار فقال عز وجل : ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا

ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ فلا حجة فيه لهم ، لأنه علق المقرة بالسبق الى الايمان ، وهذا شرط يحتاج إلى دليل في إثباته للجماعة ، ومع هذا فهو سؤال وليس كل سؤال يقتضي الإجابة

والكاتب :

(١) سورة الأنفال : الآية : ٧٢ .

(٢) سورة الحشر : الآية : ٩/٨ .

بالإيمان ﴿^(١)﴾ فهذا كله لأهل العصر من عصر الصحابة، كما قال عز وجل في ذكرهم أيضاً في سورة التوبة : ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار﴾ ^(٢) يعني الذين هاجروا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الشعب ، والذين تابعوهم من الانصار في العقبة ، ثم قال عز وجل : ﴿والذين اتبعوهم باحسان﴾ ^(٣) يعني الذين اتبعوا من المهاجرين والانصار ، ومن أسلم من سائر البلدان ، من جميع أهل ذلك العصر ، لأنه خلط معهم أهل عصر آخر ، ولم يكونوا بعد خلقوا ، لأن هذا حال لا يجوز أن يقع فيه تساوي بين السابق والمسبق ، ممن خلق وممن لم يخلق ، على ما بينا من الشرح والبيان .

فهذا ما يتعلق به أهل الغفلة ، ويحتج به أهل الضلالة والجهالة ، من تحريضهم ، واقترائهم ، وكذبهم على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد شرحنا من فسادهم وأوضحنا من بطلانهم ما فيه كفاية ومقتنع ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

ثم كتاب الاستغاثة في بدع الثلاثة ، وقد نسخ على نسخة كتبها بخطه إسفنديار بن سلام الله الحسيني الطباطبائي (رحمه الله) في شهر رمضان سنة ١٠٤٨ هجرية ^(٤) .

(١) سورة الحشر : الآية : ١٠ .

(٢) سورة التوبة : الآية : ١٠٠ .

(٣) سورة التوبة : الآية : ١٠٠ .

(٤) أقول : وثبت الطبعة الثالثة في سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م في بيروت والحمد لله .

المحتويات

٥ مقدمة الطبعة الثانية
٨ المؤلف في سطور
٢١ مقدمة المؤلف

الجزء الاول

٢٧ - ١٣٠

٢٨ فصل في ذكر بدع الاول منهم
٥٧ فصل في ذكر بدع الثاني منهم
٨٨ فصل في ذكر بدع الثالث منهم

الجزء الثاني

١٣١ - ٢٣٨

الكتب المطبوعة من مؤسسة الاطلس - طهران كما تلى :

- ١- مكارم الاخلاق
- ٢- نور الابصار في احوال الائمة التسعة الابرار
- ٣- حق اليقين في معرفة اصل الدين
- ٤- تأسيس الشيعة لعلم الاسلام
- ٥- ضالة الخطيب
- ٦- نهج البلاغة (محمد عبده)
- ٧- تعلية الهدى على المنظومة وشرحها
- ٨- ايصال الطالب الى المكاسب ١-١٦
- ٩- الكامل في التاريخ ١-١٢
- ١٠- هدية الابرار فيما ورد في الخمسة النجباء الاطهار
- ١١- مسند الرسول الاعظم ١-٢٥
- ١٢- بصائر الدرجات الكبرى
- ١٣- الفصول المهمة في معرفة الائمة (ابن صباغ المالكي)
- ١٤- شرايع الاسلام في مسائل الحلال والحرام ١-٢
- ١٥- مقصود الطالب (شرح حاشية ملا عبد الله)
- ١٦- شرح منظومة السبزواري (قسم المنطق)
- ١٧- ديوان شعراء الحسين (ع) ١-٣
- ١٨- كلمة الله